

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

البنك المركزي الموريتاني



التقرير السنوي 2013

يونيو 2014

تقرير السنة المالية 2013

مقدم إلى فخامة رئيس الجمهورية

من طرف محافظ البنك المركزي الموريتاني

السيد الرئيس،

تنفيذا للمادة 91 من الأمر القانوني رقم 2007/004 بتاريخ 12 يناير 2007 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي، يشرفني أن أقدم إليكم التقرير السنوي الذي يتناول التطورات الاقتصادية والنقدية للعام 2013. ويضم هذا التقرير في جزئه رقم 9 الحسابات السنوية بالإضافة إلى عرض حول نشاطات وعمليات البنك وفقا للمادة 90 من الأمر القانوني المذكور أعلاه.

سيدي الرئيس،

إنما شهد الاقتصاد العالمي من تباطؤ خلال العام 2012 استمر خلال العام 2013 بسبب تدهور الظروف الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة كما هو الحال في الدول الناهضة. وعلى العموم، بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي 3% عام 2013 مقابل 3,2% عام 2012. وفي هذا السياق كان تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول المتقدمة بحدود 2,9% مقابل 3,2% عام 2012. وفي الدول الناهضة والسائرة في طريق النمو بلغت نسبة نمو اقتصادياتها 4,7% مقابل 4,9% عام 2012.

وبشكل عام، شهد التضخم العالمي تراجعا خفيفا تحت تأثير تباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار المواد الأساسية. وفي الدول المتقدمة بلغت نسبة التضخم 1,4% عام 2013 مقابل 2% عام 2012. أما في البلدان الناهضة وتلك السائرة في طريق النمو فقد بقي التضخم في نفس المستوى تقريبا أي 6,2% عام 2013 بدل 6,1% عام 2012.

ورغم الظرفية الدولية غير المناسبة، سجل الاقتصاد الوطني نموا مطردا بفضل ديناميكية نشاط القطاع الثاني (المعادن والمعامل) وبدرجة أقل إلى الأداء الجيد لبعض القطاعات كالخدمات وتنمية المواشي والزراعة. وظل التضخم معتدلا فيما توطد المركز الخارجي للبلاد. وعلى مستوى المالية العامة واصلت الحكومة إعطاء الأولوية لتوظيف المالية وتعزيز الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية والبنى التحتية الأساسية سبيلا إلى دفع النمو بحيث يكون أكثر شمولاً وخلقاً لفرص العمل.

وبالرغم من وجود تباطؤ خفيف، فإن النشاط الاقتصادي سجل عام 2013 نموا مطردا بنسبة 6,7% مقابل 7% عام 2012. وكان النمو خلال هذه السنة مدفوعا على التوالي بالقطاع المنجمي (+17,2%) والصناعات المعملية (+9,2%) والخدمات الأخرى (+7,3%) وتنمية المواشي (+2,1%) كما أن النمو كان مدعوما بالزراعة التي تزايد إنتاجها بشكل ملحوظ وللأسف الثانية على التوالي (+31,4%) نتيجة الظروف المناخية المواتية من جهة والإجراءات التشجيعية التي اعتمدتها الحكومة من جهة أخرى. وبالمقابل سجل اسهام نشاط الصيد تقلصا ملموسا (-17,5%) بعد زيادة قوية عام 2012 (+27,7%).

وبفضل انتهاج سياسة نقدية حذرة واتخاذ إجراءات لدعم أسعار المواد الأساسية لصالح الفئات ذات الدخل المنخفض، بقي التضخم معتدلا. وفي عام 2013، سجل مؤشر أسعار الاستهلاك كمعدل سنوي ارتفاعا بنسبة 4,1% مقابل 4,9% عام 2012. وكانزلاق السنوي، فقد استقر ارتفاع أسعار الاستهلاك عند 4,5% مقابل 3,4% في العام السابق.

وفيما يخص المبادلات التجارية مع الخارج، فقد تكلفت بتحسن وضعية رصيد الميزان التجاري الذي استقر عجزه عند 117,8 مليار أوقية أي بتحسن قدره 18,8% نتيجة زائدة في الصادرات بنسبة 1,8% وانخفاض الواردات بنسبة 1,4%. أما عجز ميزان المعاملات الجارية فقد تعمق بنسبة 4,3% عام 2013 ليبلغ 379,2 مليار أوقية رغم تحسن الميزان التجاري وميزان الخدمات والعائدات، نتيجة لهبوط التحويلات. وبالمقاييس إلى الناتج المحلي

الإجمالي، فإن عجز الميزان الجاري سجل تحسنا خفيفا حيث انتقل من 31% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 إلى 30,3% من نفس الناتج عام 2013. وقد استمر تمويل هذا العجز أساسا عن طريق استثمارات اجنبية مباشرة وخاصة المتعلقة منها بالقطاع المنجمي والنفطي. وباستبعاد المدفوعات من السلع والخدمات الممولة عن طريق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع الصناعات الاستخراجية، فإن اتساع عجز ميزان المعاملات الجارية بدا بشكل واضح دون ما كان عليه، حيث مثل 3,2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 مقابل فائض بنحو 4% من نفس الناتج عام 2012.

وبفضل فائض حساب رأس المال والعمليات المالية البالغ 472 مليار أوقية والذي يعود أساسا إلى الاستثمارات المباشرة في قطاعي المناجم والنفط، فإن ميزان المدفوعات الكلي قد سجل فائضا بمبلغ 4,5 مليار أوقية عام 2013، من ما أدى إلى زيادة في تراكم الاحتياطي الاجنبي الذي بلغ 995,6 مليون دولار أمريكي عام 2013 أي ما يقدر بأكثر من 8 أشهر من الواردات من السلع والخدمات.

وفي مجال المالية العامة، فقد بلغ إجمالي إيرادات الميزانية دون المنح 411,5 مليار أوقية أي بزيادة 3,4% بفضل ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 7,4% ورغم انخفاض الضرائب على الأجور والرواتب من جهة وإلغاء الضريبة على الدخل من جهة أخرى. أما الإيرادات غير الضريبية دون المنح فقد تراجعت بنسبة 3,4% بسبب انخفاض العائدات المتأتية من مقسوم أرباح الشركات العمومية، خاصة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (شركة اسنيم) والتي عوضها إلى حد ما ارتفاع مقسوم الأرباح الواردة من البنك المركزي الموريتاني هذا العام. وفيما يتعلق بالإنفاق العمومي، فقد سجل ارتفاعا بنسبة 1,6% بسبب اتساع نفقات التجهيز بنسبة 23,8% في الوقت الذي شهد انخفاضا في النفقات الجارية بنسبة 8,8%.

وإجمالا، تميز تنفيذ الميزانية لعام 2013 بعجز إجمالي قدره 13,9 مليار أوقية أي ما يعادل 1,1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض بلغ 32,9 مليار أوقية أي 2,8% من نفس الناتج عام 2012. وباعتبار تسجيل الخزينة في 2013 لإتالة الصيد التي دفعها الاتحاد الأوروبي للخزينة العامة في نهاية 2012 وكذلك المنح المالية التي تم الحصول عليها في 2012، حقق الرصيد الإجمالي للميزانية فائضا بمبلغ 73,1 مليار أوقية أي 5,8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بمبلغ 54,3 مليار أي 4,6% من الناتج المحلي الإجمالي دون النفط لعام 2012.

إن تراكم الموارد لصالح الاستثمارات والنمو، كان نتيجة استقرار الإطار الاقتصادي الكلي القائم على التحكم في التضخم وتدعيم الوضع الخارجي للبلاد وإصلاح المالية العامة.

وتمشيا مع نظامه الأساسي، واصل البنك المركزي انتهاج سياسته النقدية الهادفة إلى ضمان استقرار الأسعار. ولهذا الغرض استمر في متابعة السيولة المصرفية عن كثب للحد من أي فائض في السيولة يمكنه أن يؤدي إلى ضغوط تضخمية. وبالنظر إلى المستوى المعتدل للتضخم، فقد أقر مجلس السياسة النقدية على الإبقاء -على التوالي- على نسبة الفائدة المركزية ونسبة الاحتياطي الإلزامي عند 9% و 7%.

وفي سياق يطبعه تدني نسبة الفائدة على أدونات الخزينة، كانت شدة التنافس بين المصارف من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة كبيرة للقروض الاستهلاكية خلال النصف الأول من العام. وهكذا وبدافع الحد من الإفراط في الاستدانة للأسر، فقد حددت السلطات النقدية 30% من المرتب الشهري كسقف لسداد الدفعات الشهرية للقروض الاستهلاكية.

وقد ساعدت السياسة النقدية المتبعة على تطور المجاميع النقدية تمشياً مع الاحتياجات التمويلية للاقتصاد. وهكذا زادت الكتلة النقدية بنسبة 13,6% عام 2013 حيث بلغت 469,7 مليار أوقية كنتيجة لزيادة القروض إلى الإقتصاد وبدرجة أقل في صافي الأصول الخارجية و صافي الديون على الدولة. وقد زادت القروض المقدمة للإقتصاد بنسبة 11,1% مما سمح إلى حد كبير بالاستجابة للطلب على القروض لصالح القطاعات الانتاجية.

وتواصل مسار تحديث وتطوير سوق رأس المال عام 2013؛ حيث تم الشروع بإصدار أولى دفعات أدونات الخزينة لمدة سبعة (7) أيام في السوق النقدي لأغراض ضبط السيولة على المدى القصير من طرف البنك المركزي الموريتاني. وفيما يتعلق بالسوق المالي ينوي البنك المركزي إنشاء بورصة للأوراق المالية تسهلاً لتعبئة موارد جديدة تكمل للموارد المصرفية لغرض الاستجابة لحاجة الاستثمارات الطويلة الأجل. وقد تم الانتهاء من الدراسة الجدوائية لهذا المشروع وجرى عرضها على مختلف الفاعلين الاقتصاديين والماليين في شهر يناير 2014.

ومن جهة أخرى، واصل البنك المركزي سياسته الرامية إلى عصنة ودعم القطاع المالي في إطار استراتيجية القطاع المالي التي اعتمدها الحكومة عام 2013. وفي هذا المنحى تم اتخاذ إجراءات جديدة عام 2013 لتعزيز الإجراءات الاحتياطية التي يتعين على مؤسسات الإقراض أن تتخذها. وهكذا صادق مجلس السياسة النقدية على التعليمات المتعلقة بالحد الأدنى لمعامل اقتسام المخاطر والتوازن بين الموارد الدائمة والأصول الثابتة وكذا الأصول الذاتية الصافية والعلاقات بين مؤسسات الإقراض والمؤسسات المشابهة والرقابة الداخلية والقروض إلى الخواص.

وتمهيدا لتطبيق نسبة القدرة على الوفاء المعتمدة وفق معايير بازل II، تم إطلاق مسح لدى البنوك يتعلق بمكافحة غسيل الأموال ونظام البيانات والمخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية. ومن شأن نتائج هذا المسح أن تسمح بتحديد التوجيهات المناسبة لتقييم متطلبات المصارف من الأصول الذاتية الصافية.

ومن ناحية أخرى، يتوقع أن يؤدي اعتماد قانون جديد في مطلع 2014 حول تحصيل الديون المصرفية بما يتيح من سرعة حل النزاعات إلى تنقية محفظة الديون العالقة على مستوى المصارف.

وإلى جانب ذلك، بدأ البنك المركزي عصنة مركزية المخاطر عبر استحداث خط آمن مع البنوك يسمح بنقل بيانات عمليات الدفع في وقت قياسي. وسيتم توسيع تصريحات المخاطر لتشمل كافة القروض مهما كانت مبالغها.

ولأجل مواكبة تطور التمويل الإسلامي، قام البنك المركزي بعون من البنك الإسلامي للتنمية باكتتاب مكتب خبرة دولي للمساعدة في إعداد إطار قانوني وتنظيمي ملائم.

وقد أحرزت بلادنا خلال السنوات القليلة الماضية تقدما ملحوظا في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد للمستثمرين الأجانب وكذا التزام الفاعلين الوطنيين الخصوصيين. وفي هذا السياق، وافق مجلس السياسة النقدية على طلبات اعتماد خمس (5) مؤسسات مصرفية بالإضافة إلى مؤسسة للإيجار المالي. ويرجح أن يؤدي في القريب بدء عمل هذه المؤسسات الائتمانية ذات طابع إسلامي في أغلبها إلى تقليص نشاط القطاع المالي غير المصنف وإلى تسهيل النفاذ إلى التمويل لصالح فاعلين خصوصيين جدد كانوا يحجمون في السابق عن اللجوء إلى تمويل المصارف التجارية لوجود موانع شرعية.

وقد تعزز النظام المصرفي خلال عام 2013 بثلاثة مصارف جديدة ليرتفع بذلك عدد المصارف العاملة إلى خمسة عشر (15) مصرفا. وتزامنت هذه الزيادة مع اتساع شبكة الوكالات المصرفية وفتح سبعة وأربعين (47) وكالة جديدة عام 2013 حيث أصبح عدد الوكالات العاملة الآن مائة وثمانية وثلاثين (138). ومن شأن هذه الزيادة في عدد المصارف وما يترتب عليها من دفع للتنافس إلى تحسن الخدمات المالية ونفاذ السكان إلى هذه الخدمات. وعلى وجه العموم، يتوقع أن يقود التنافس بين المصارف إلى انخفاض هوامش الوساطة المالية مما يخفض كلفة تمويل الاقتصاد وخاصة لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ومن جهة أخرى، تم إبرام اتفاقية بشأن خط ائتماني بمبلغ 50 مليون دولار مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في شهر يناير 2014 لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وستمكن هذه التسهيل التي يتولى البنك المركزي ادارتها من تزويد المقاولات الصغيرة والمتوسطة عبر النظام المصرفي بموارد مالية ثابتة وبكلفة مناسبة من أجل تمويل أنشطتها.

وقد بدأت تنقية موازنة البنك المركزي الموريتاني واعتماد سياسة تنويع المصادر والتحكم في النفقات توتي أكلها. ففي عام 2013 حقق البنك المركزي ربحا صافيا بلغ 2,7 مليار أوقية حيث وجه منه مليار أوقية إلى الخزينة العامة كأرباح موزعة وتم تخصيص البقية لدعم احتياطي هيئة الإصدار التي بلغ مجموع احتياطها عند نهاية السنة المالية 12,7 مليار أوقية أي بزيادة 12,5 مليار أوقية خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

وفيما يتعلق باعتماد نظام IFRS المحاسبي ودعم الشفافية المالية، اسندت إلى مكتب خبرة دولي مهمة الانتقال إلى اعداد الموازنة الخاصة بالبنك المركزي وفق قواعد IFRS. وسيواصل البنك المركزي إسناد التدقيق الخارجي لحساباته إلى مكتب خبرة دولي يتم اختياره عبر اعلان مناقصة حيث تنشر سنويا نتائج هذا التدقيق على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي.

وفي إطار توسيع شبكة فروعه في الداخل، قام البنك المركزي في شهر مايو 2013 بفتح إدارة جهوية في ازويرات هي الثالثة من نوعها بعد ادارتي نواذيبو وروصو؛ ويقوم هذا الفرع بالمهام الرئيسية للبنك المركزي وتحديدا ما يتعلق بتنفيذ عمليات السيولة للبنوك

المتواجدة ميدانيا. و من المتوقع فتح إدارة جهوية جديدة في مدينة كيفه خلال عام 2014. ومن شأن توسيع شبكة البنك المركزي داخل البلاد أن يساعد في تطوير الصيرفة وأن يشجع على فتح وكالات مصرفية جديدة في الداخل حيث سيكون بإمكانها الاستفادة محليا من خدمات البنك المركزي.

وفي إطار تعزيز قدراته، نظم البنك المركزي خلال العام 2013 مسابقة لاكتتاب عشرات الأطر والوكلاء لتمكين عماله على نحو أفضل من مواجهة التحديات المختلفة التي يواجهونها أثناء تأدية مهامهم.

وعلى صعيد الاندماج الإقليمي، استضافت بلادنا في شهر يناير 2013 المؤتمر الخامس حول الاندماج الاقتصادي المغربي بمشاركة وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في البلدان الخمسة الأعضاء وبحضور المديرية العامة لصندوق النقد الدولي سعيا إلى إعطاء دفع جديد لمسار الاندماج الاقتصادي المغربي في الوقت الذي أصبح تكتل البلدان ضمن مناطق للتبادل الحر ضرورة ملحة لرفع التحديات التنموية.

وبخصوص العلاقات مع صندوق النقد الدولي، اكتملت بنجاح آخر مراجعة في إطار البرنامج الاقتصادي والمالي الذي يدعمه الصندوق بمصادقة مجلس إدارته عليه في شهر يوليو 2013 مما سمح بسحب آخر قسط من تسهيلة القرض المعزز والبالغ 17 مليون دولار أمريكي.

ومن أجل ضمان تسيير فعال لاحتياطياته من النقد لأجنبي والتي تزايدت بشكل معتبر خلال السنوات الأخيرة وعلى غرار بعض البلدان فقد أبرم البنك المركزي الموريتاني مع البنك الدولي اتفاقية تقدم بموجبها دائرة الخزينة بالبنك الدولي مساعدة فنية تتمثل في تكوين العمال المكلفين بإدارة الاحتياطي وتنظيم الهياكل المختصة والعمل لاحقا على إقامة سوق مالي.

سيادة الرئيس، إن الجهود الكبيرة التي بذلتها بلادنا خلال السنوات القليلة الماضية في ميدان الإصلاح الاقتصادي والمالي ستتعزيز وتتواصل من أجل تحفيز مناخ الأعمال لتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي كشرط لا بد منه للوصول باقتصادنا الى المستوى الكامن والمنشود من النمو والتشغيل. وتندرج هذه الإصلاحات في إطار استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق نمو شامل ومستدام قادر على امتصاص البطالة بشكل عام وخاصة بين الشباب. وفي هذا المنحى ستتسارع وتيرة الإصلاح في القطاع المصرفي لدعم دوره في تمويل القطاع الخاص الذي عليه أن يضطلع بالدور الريادي في دفع اقتصادنا.

نواكشوط بتاريخ: 15 يونيو 2014

سيد أحمد ولد الرايس

الفهرس

15.....	الجزء الأول:
15.....	المحيط الدولي
17.....	I. النمو العالمي
18.....	II. التضخم
19.....	III. التجارة الدولية
21.....	IV. الأسواق المالية
21.....	4.1 تطور أهم الأسواق المالية
21.....	4.2 نسب الفائدة
21.....	4.3 سوق الصرف
22.....	4.3.1 الدولار
22.....	4.3.2 اليورو
23.....	4.3.3 الجنيه الإسترليني
23.....	4.3.4 الين
24.....	4.4 سوق المواد الأولية
24.....	4.4.1 النفط
24.....	4.4.2 الذهب
25.....	4.4.3 النحاس
25.....	4.4.4 الحديد
25.....	4.4.5 السكر
26.....	4.4.6 القمح
26.....	4.4.7 الأرز
27.....	الجزء الثاني:
27.....	الوضع الاقتصادي والمالي الوطني
29.....	I. النشاط الاقتصادي
29.....	1.1 التحليل القطاعي
29.....	1.1.1 القطاع الأول
29.....	1.1.1.1 الزراعة
29.....	1.1.1.2 تنمية المواشي
30.....	1.1.1.3 الصيد البحري
30.....	1.1.2. القطاع الثاني
30.....	1.1.2.1 النشاطات الاستخراجية
30.....	1.1.2.2 المعادن
31.....	1.1.2.3 النفط
32.....	1.1.2.4 الصناعات المعملية
32.....	1.1.2.5 البناء والأشغال العامة
32.....	1.1.3. القطاع الثالث
32.....	1.1.3.1 النقل والمواصلات
32.....	1.1.3.2 التجارة، المطاعم والفنادق
33.....	1.1.3.3 الإدارات العمومية
33.....	1.2 الطلب الداخلي
33.....	1.2.1 الاستهلاك
33.....	1.2.2 الاستثمار
36.....	II. القطاع الخارجي
37.....	2.1 المعاملات الجارية

37.....	2.1.1 الميزان التجاري	2.1.1
37.....	2.1.1.1 الصادات	2.1.1.1
39.....	2.1.1.2 الواردات	2.1.1.2
40.....	2.1.2 الخدمات	2.1.2
40.....	2.1.3 العائدات	2.1.3
40.....	2.1.4 التحويلات الجارية	2.1.4
41.....	2.2 حساب رأس المال والعمليات المالية	2.2
41.....	2.3 احتياطي الصرف	2.3
44.....	2.4 تطور سعر الصرف	2.4
45.....	III. الدين الخارجي	45
45.....	3.1 مخزون الديون الخارجية	3.1
45.....	3.1.1 الديون الثنائية	3.1.1
46.....	3.1.2 الديون متعددة الأطراف	3.1.2
46.....	3.1.3 رصيد الدين حسب العملة	3.1.3
47.....	3.1.4 رصيد الدين حسب المدين	3.1.4
47.....	3.2 خدمة الدين الخارجي	3.2
48.....	3.2.1 خدمة الدين حسب المانح	3.2.1
48.....	3.2.2 خدمة الدين حسب المدين	3.2.2
49.....	3.2.3 خدمة الدين حسب العملة	3.2.3
49.....	3.3 السحب على القروض الخارجية	3.3
50.....	3.3.1 السحب على القروض الثنائية	3.3.1
51.....	3.3.2 السحب على القروض متعددة الأطراف	3.3.2
51.....	3.3.3 توزيع عمليات السحب حسب المستفيد	3.3.3
52.....	3.3.4 السحب حسب العملة	3.3.4
52.....	3.4 الالتزامات الخارجية الجديدة	3.4
53.....	IV. المالية العمومية	53
53.....	4.1 قانون المالية لعام 2013	4.1
53.....	4.2 تنفيذ الميزانية	4.2
54.....	4.2.1 إيرادات الميزانية	4.2.1
	4.2.1.1 الإيرادات الضريبية	4.2.1.1
55.....	4.2.1.2 الإيرادات غير الضريبية	4.2.1.2
56.....	4.2.1.3 الهبات	4.2.1.3
56.....	4.2.2 نفقات الميزانية	4.2.2
56.....	4.2.2.1 النفقات الجارية	4.2.2.1
57.....	4.2.2.2 نفقات الاستثمار والقروض الصافية	4.2.2.2
57.....	4.2.3 رصيد الميزانية وتمويله	4.2.3
59.....	V. النقود	59
59.....	5.1 السياسة النقدية	5.1
59.....	5.2 المجاميع النقدية	5.2
59.....	5.2.1 الكتلة النقدية M2	5.2.1
60.....	5.2.2 مقابلات الكتلة النقدية	5.2.2
60.....	5.2.2.1 العائدات الخارجية الصافية	5.2.2.1
61.....	5.2.2.2 القروض الداخلية	5.2.2.2
61.....	5.2.2.3 المستحقات الصافية على الدولة	5.2.2.3
62.....	5.2.2.4 دعم الاقتصاد	5.2.2.4
62.....	5.3 تطور السيولة المصرفية	5.3
63.....	VI. سوق رؤوس الأموال	63

63	6.1	سوق أدونات الخزينة
64	6.2	السوق المصرفي البيئي
65	6.3	نسبة الفائدة على أدونات الخزينة
65	6.4	نسبة الفائدة في السوق المصرفي البيئي
65	6.5	عمليات غرفة المقاصة
66	6.6	عمليات التقيد الالكتروني
67	VII	الإشراف المصرفي
67	7.1	بنية القطاع المالي
68	7.1.1	البنوك
68	7.1.2	المؤسسات المالية الأخرى
68	7.1.3	نشاط الرقابة والإشراف
68	7.1.4	قواعد الحيلة
68	7.1.4.1	السيولة
69	7.1.4.2	الأموال الخاصة الصافية
69	7.1.4.3	التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة
69	7.1.4.4	تغطية المخاطر
70	7.1.5	ربحية المصارف
71	7.2	نشاط القطاع المالي
71	7.2.1	المصارف
71	7.2.1.1	توزيع القروض المصرفية
74	7.2.2	هيئات التمويل الصغيرة
74	7.2.2.1	القروض
74	7.2.2.2	الودائع
75	7.2.2.3	القروض
75	7.2.2.4	الأصول الخاصة
75	7.2.2.5	قواعد الحيلة
76	7.3	مكافحة غسل الأموال
77	VIII	الكشف المالية للبنك المركزي الموريتاني
79	8.1	حسابات الموازنة
87	8.2	حساب النتائج
89	8.3	العمليات خارج الموازنة
91	IX	تقرير المدقق الخارجي للبنك المركزي الموريتاني
95	V	المصادقة على الكشف المالية من طرف المجلس العام
97	X	الملحقات

الجزء الأول: المحيط الدولي

تميز نشاط الاقتصادي العالمي عام 2013 بتجاوز أزمتي الديون السيادية في أوروبا و الميزانية في الولايات المتحدة وبظهور آفاق أكثر رحابة بالنسبة لاقتصادات الدول المتقدمة. وبالمقابل شهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤا للنمو في الدول الناهضة وكذا السائرة في طريق النمو.

أما ديناميكية النشاط الاقتصادي العالمي فقد أتسمت بتطورات تباينت من منطقة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة شهد الاقتصاد تباطؤا ناتجا إلى حد ما عن أزمة الميزانية في أكتوبر 2013. أما منطقة اليورو فقد كانت على موعد مع النمو خلال الربع الأخير من عام 2013 في حين سجلت أبرز الاقتصادات الصاعدة تباطؤا في نموها نتيجة تراجع التدفقات الرأسمالية وانخفاض مستويات الإنتاج الكامن.

1. النمو العالمي

تباطأ نمو الاقتصاد العالمي بسبب القيود على قدرة الإنتاج و استقرار أو انخفاض أسعار المواد الأساسية وتقلص الإعانات العمومية والتشديد في شروط التمويل. وفي هذه الظرفية سجل الاقتصاد العالمي نموا بنسبة 3% عام 2013 مقابل 3,2% عام 2012.

وبلغت نسبة النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة 2,9% مقابل 3,2% عام 2012. كما بلغ نمو الاقتصاد الأمريكي نسبة 1,9% عام 2013 مقابل 2,8% عام 2012. ويعزى هذا الانكماش الاقتصادي إلى تراجع الاستثمار والإنفاق العام.

وعلى مستوى منطقة اليورو، وبعد تجاوز فترة كساد استمرت لمدة ست (6) فصول سنوية، استعاد الاقتصاد عافيته حيث سجل نموا قدره 0,5% في الربع الأخير من 2013. ويعزى هذا التحسن في جزء منه إلى زيادة الإنتاج الصناعي. غير أن هذا الانتعاش ظل هشاً بسبب الانعكاسات المترتبة عن الأزمة الاقتصادية والمالية وعن ضعف الزيادة في الصادرات بالارتباط مع تدني الطلب من قبل الدول الناهضة ومع ارتفاع قيمة اليورو. وعلى مدار السنة تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,4% مقابل تراجع بنسبة 0,6% عام 2012.

وفي المملكة المتحدة، تسارعت وتيرة نمو الناتج المحلي الحقيقي عام 2013 لتستقر عند 1,8% مقابل 0,3% عام 2012. وكان إضفاء المرونة على شروط الاقتراض والنفقات الاستهلاكية للأسر، كما هو الحال عام 2012 من أبرز عوامل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وفي اليابان، واصل الاقتصاد نموه بوتيرة متصاعدة خلال عام 2013 وقد زادت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ب 1,7% عام 2013 وهي أكبر نسبة نمو منذ عام 2010. ويعزى ذلك أساسا إلى الإجراءات المتخذة على مستوى الميزانية والسياسة النقدية لتشجيع الطلب المحلي.

وفيما يتعلق بالدول الصاعدة والسائرة في طريق النمو فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة 4,7% عام 2013 مقابل 4,9% عام 2012. ونتج هذا التباطؤ أساسا عن تراجع أسعار المواد الأساسية وتشديد شروط التمويل وتدني الإنتاج الصناعي.

وفي الصين أستقر النمو الاقتصادي عند 7,7% عام 2013، أي عند نفس المستوى في العام السابق. أما في الهند فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي ب 4,4% عام 2013 مقابل 3,2% عام 2012. وترتبط هذه الطفرة في النشاط بزيادة الصادرات والاستثمارات.

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد تباطأ النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ عام 2013 متأثرا بانخفاض الصادرات وبحالة عدم الاستقرار الجيوسياسي. وقد زاد الناتج المحلي الحقيقي في المنطقة بنسبة 2,4% عام 2013 مقابل 4,1% عام 2012.

وفيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط في المنطقة فقد سجل النمو الاقتصادي ارتفاعا بنسبة 1,9% مقابل 5,4% في السنة السابقة. أما بالنسبة للدول المستورة للنفط فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,1% عام 2013 مقابل 3% عام 2012.

وبخصوص إفريقيا جنوب الصحراء، فقد حافظ النشاط الاقتصادي على ديناميكيته رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة. وقد بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5,1% عام 2013 مقابل 4,8% عام 2012. ويرتبط هذا التطور بديناميكية الاستهلاك الخاص وبلاستثمار الداخلي وكذلك بالصادرات.

II. التضخم

خلال عام 2013 بقي التضخم العالمي معتدلا نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار المواد الأساسية وهكذا استقرت نسبة التضخم العالمي عند 3,8% عام 2013 مقابل 4% عام 2012.

وفي البلدان المتقدمة، تراجع التضخم بوجه عام ليستقر عند 1,4% عام 2013 مقابل 2% عام 2012. ويعزى هذا التباطؤ إلى انخفاض أسعار المواد الأساسية وإلى الفارق الكبير بين مستوى الإنتاج المحقق ومستوى الإنتاج الكامن.

وفي الولايات المتحدة، تراجع التضخم إلى 1,5% عام 2013 مقابل 2,1% عام 2012. حيث سجل أدنى مستوى للتضخم منذ ثلاث سنوات ويعزى هذا الانخفاض إلى تقلص مؤشر أسعار النفط والمواد الغذائية والأدوية. وتراجع التضخم دون أسعار الطاقة والمواد الغذائية حيث بلغ 1,8% عام 2013 مقابل 2,1% عام 2012.

وفي منطقة اليورو استمرت نسبة التضخم في التراجع لتستقر عند 1,3% عام 2013 مقابل 2,5% عام 2012. ويعود هذا التطور إلى انخفاض أسعار الطاقة وتباطؤ أسعار المواد

الغذائية وانخفاض الأجور في بلدان جنوب أوروبا (أسبانيا، اليونان والبرتغال). وبقي التضخم الكامن ضعيفا حيث أستقر عند 1,1% كمعدل لعام 2013.

وفي اليابان، استقرت نسبة التضخم عند 0,4% عام 2013 مقابل 0,0% عام 2012. ويبرز هذا التطور غلاء أسعار الطاقة وانخفاض قيمة الين الياباني وبلغت نسبة التضخم الكامن – 0,1% مقابل – 0,5% عام 2012.

وفي البلدان الصاعدة والسائرة في طريق النمو، بقيت الضغوط التضخمية تحت السيطرة نسبيا بفعل تراجع أسعار المواد الأساسية وتباطؤ النمو. وهكذا زادت نسبة التضخم قليلا لتستقر عند 6,2% عام 2013 مقابل 6,1% عام 2012.

وفي الصين، بلغت نسبة التضخم 2,6% عام 2013 وهو المستوى ذاته المسجل عام 2012. أما في الهند فقد بلغت نسبة التضخم 10,9% عام 2013 مقابل 10,3% عام 2012 وهو ما يعكس إلى حد ما انخفاض قيمة الروبية. ويتسم هذا المستوى بالارتفاع متجاوزا إلى حد كبير المستوى الذي رسمه البنك المركزي الهندي.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد بلغ التضخم 12,3% عام 2013 مقابل 10,8% عام 2012. ويتباين الوضع من دولة مصدرة للنفط الي غير مصدرة. وإذا كان ارتفاع التضخم إلى 13,8% عام 2013 مقابل 11,4% عام 2012 في الدول المصدرة فإن التضخم في البلدان المستوردة للنفط تراوح بين 7,8% عام 2013 و 8,7% عام 2012.

وفي بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، واصل التضخم تراجع له للسنة الثالثة على التوالي متأثرا بالسياسات النقدية الموجهة وارتفاع قيمة العملات الوطنية لبعض البلدان وبتراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية. وقد انتقلت نسبة التضخم إلى 6,9% عام 2013 بعد أن كانت بحدود 9% عام 2012.

III. التجارة الدولية

في نهاية عام 2013 استمر نمو التجارة الدولية في التراجع للسنة الثالثة على التوالي بفعل آثار الكساد في أوروبا. ومع ارتفاع نسبة البطالة في أوروبا والتخلي التدريجي عن برنامج المرونة الكمي الذي انتهجته الخزينة العامة في الولايات المتحدة.

وهكذا ارتفع حجم التجارة الخارجية العالمية بـ 2,1% عام 2013 بعد ما سجل نسبة نمو بلغت 2,3% عام 2012. ويبرز هذا التطور من جهة تراجع الطلب على الواردات من الدول المتقدمة ومن جهة أخرى تراجع الواردات من الدول النامية. أما الصادرات فقد سجلت ارتفاعا بسيطا في كل من الدول المتقدمة والنامية.

وكما هو الحال في عام 2012 سجلت صادرات وواردات التجارة العالمية من السلع نموا ضعيفا وبفارق كبير عن ما كانت عليه قبل الازمة. ومن حيث القيمة حققت صادرات السلع زيادة بنسبة 2,4% لتبلغ 18270 مليار دولار عام 2013 أي ما يعادل نفس المستوى

المسجل في العام السابق. وبالمقابل تراجع نمو الواردات ليستقر عند 18395 مليار دولار أمريكي أي بزيادة 1,8% لعام 2013 مقابل 2,1% عام 2012.

وعلى مستوى الاقتصاديات المتقدمة تراجعت الواردات بنحو 0,2% في حين كانت نسبة تطور الصادرات 1,5% عام 2013 مقابل 1,1% عام 2012. وفي الدول السائرة في طريق النمو سجلت الصادرات والواردات على التوالي تباطؤا بنسب 3,8% و 5,1% عام 2012 و 3,3% و 4,4% عام 2013.

وفي الولايات المتحدة، هبطت الصادرات والواردات بسبب تباطؤ النمو لتستقر على التوالي عند 2,6% و 0,9% عام 2013.

وبالنسبة لأوروبا حافظت الصادرات على ديناميكيته في الربع الأول قبل أن تتباطأ خلال العام وتستقر عند 1,5% في نهاية 2013 ومن جانبها استقرت الواردات عند -0,8% عام 2013 مقابل -1,9% عام 2012.

وفي الوقت ذاته سجلت واردات البضائع في اليابان ارتفاعا قويا خلال عام 2013 أي 1,8% مقابل 1% عام 2012 في حين سجلت الصادرات تباطؤا بنسبة 0,6% عام 2013 بعد أن كانت عند 3,8% عام 2012. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض قيمة الين وتراجع الطلب الخارجي.

وفي إفريقيا سجلت الصادرات تراجعا بنسبة 3,4% عام 2013 بينما زادت الواردات بـ 4% في الفترة ذاتها. ويعزى انخفاض الصادرات في الأساس إلى تراجع الصدرات النفطية بنسبة 27% في ليبيا و 11% في نيجيريا و 7% في الجزائر.

وتوزعت حركة تبادل البضائع عالميا عام 2013 بشكل غير متساوي بين مختلف مناطق العالم. وهكذا وبالرغم من تراجع الصادرات اليابانية، فقد احتلت آسيا المركز العالمي الأول من حيث نسبة نمو الصادرات حيث بلغت 4,6% تلتها أمريكا الشمالية (2,8%) وأوروبا (1,5%) والشرق الأوسط (1,5%) وأمريكا الجنوبية والوسطى (0,7%) ومجموعة الدول المستقلة (0,7%) ثم إفريقيا (-3,4%). كما أن الواردات الآسيوية سجلت أفضل أداء من حيث نسبة النمو والتي بلغت 4,4% يليها الشرق الأوسط (4,4%) ثم إفريقيا (4,0%).

وفيما يتعلق بتجارة الخدمات العالمية فقد زادت الصادرات بنسبة 6% عام 2013 لتستقر عند 4.625 مليار دولار أمريكي. ومن حيث الترتيب العالمي، حافظت الولايات المتحدة على الرتبة الأولى حيث مثلت حصتها 14,5% من المجموع أي ما يعادل 662 مليار دولار أمريكي. وحافظت المملكة المتحدة على الدرجة الثانية بمبلغ 290 مليار دولار وهو ما يمثل 6,3% لعام 2013. أما ألمانيا فقد بقيت في الرتبة الثالثة من حيث تجارة الخدمات بمبلغ 287 مليار دولار أمريكي أي بزيادة 8% مقارنة بمستواها عام 2012.

ومن جانبها بلغت قيمة الواردات من الخدمات ما مجموعه 4340 مليار دولار أي بزيادة 4% مقارنة مع العام السابق. وتأتي الولايات المتحدة في المقدمة حيث بلغ نصيبها 12,4% أي ما يمثل مبلغ 2331 مليار دولار أمريكي ثم الصين وألمانيا. أما فرنسا فقد احتلت المركز الرابع أمام المملكة المتحدة. وخسر اليابان عن المرتبة الخامسة من بين المستوردين مكتفيا بالمركز السادس.

IV. الأسواق المالية

4.1 تطور أهم الأسواق المالية

كما في العالم السابق، سجلت الأسواق المالية نشاطا قويا عام 2013 يعود الى تلاشى بعض المخاوف المرتبطة بمنظومة الأسواق.

وقد تأثرت الأسواق المالية نتيجة لتوقعات استباقية تتعلق بتوجهات السياسة النقدية الأمريكية التي كان لها بالغ الأثر ليس فقط على الولايات المتحدة وإنما أيضا على منطقة اليورو. وهكذا كان تطور أهم الأسواق العالمية كالتالي:

✓ تقدم الداوجونز بنسبة 23,6% عام 2013 حيث انتقل من 13412 إلى 16576 نقطة؛

✓ الداكس زاد بنسبة 23,15% حيث انتقل من 7778 إلى 9552 نقطة؛

✓ النازداك ارتفع بـ 34% حيث انتقل من 3112 إلى 4176 نقطة؛

✓ النيكاي زاد بـ 50% أي من 10688 إلى 16291 نقطة.

4.2 نسب الفائدة

أجرى البنك المركزي الأوروبي تغييرين باتجاه تخفيض نسبة الفائدة المركزية عام 2013 من 25 نقطة أساس إلى 0,50% بتاريخ 2 مايو ومن 25 نقطة أساس إلى 0,25% بتاريخ 7 نوفمبر. ويرمي هذا الإجراء إلى دفع الاقتصاد الأوروبي وذلك بالنظر إلى ضعف الضغوط التضخمية عام 2013.

وبالمقابل بقيت نسبة فائدة الخزينة الأمريكية بدون تغيير أي عند 0,25% منذ شهر ديسمبر 2008 كما هو شأن بنك إنكلترا حيث استقرت عند 0,5% منذ شهر مارس 2009. وبالنسبة لبنك اليابان المركزي فقد احتفظ بنسبة فائدته المركزية دون تغيير عند 0,1% منذ أكتوبر 2010.

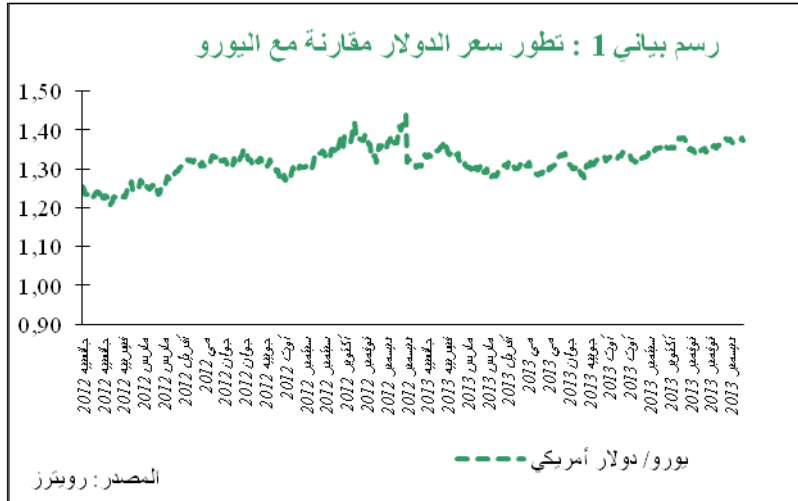
4.3 سوق الصرف

في عام 2013 ظل حجم معاملات سوق الصرف في ازدياد بسبب عمليات تدخل البنوك المركزية لأغراض السياسة النقدية وخاصة على مستوى الخزينة الفيدرالية. وظل الدولار العملة الرئيسية الأكثر تبادلا على مستوى الأسواق العالمية بعد اليورو. واتسم تطور اسواق

الصرف بانخفاض قيمة الين والدولار والجنيه الاسترليني في حين ارتفعت قيمة اليورو قليلا.

4.3.1 الدولار

عرف الدولار الأمريكي انخفاضا قويا في بداية العام بسبب المخاوف المرتبطة بالميزانية قبل أن يرتفع مقابل العملة الموحدة اعتبارا من شهر فبراير حيث بلغ أعلى مستوى له خلال العام أي 0,7825 يورو للدولار في نهاية شهر مارس. وتميز الربع الثاني بتغيرات قوية باتجاه الارتفاع والانخفاض.



واعتبارا من الربع الثالث واصل الدولار اتجاهه التنازلي (-7%) ليصل أدنى مستوى له خلال العام أي 0,7244 يورو في نهاية شهر أكتوبر. وفي الربع الأخير سجل الدولار انخفاضا بسيطا مقابل العملة الموحدة دون أن

يعكس الاتجاه التنازلي المسجل من ذو الربع الثالث من السنة السابقة. وعلى مدار العام 2013 انخفض الدولار بنسبة 4% حيث انتقل من 0,7573 إلى 0,7275 ما بين يناير وديسمبر 2013.

وبالمقارنة مع الدولار الأمريكي، سجل الين الياباني ارتفاعا قويا (21,5%) حيث انتقل من 86,67 إلى 105,3 ين ما بين يناير وديسمبر حيث ظل مستقرا مقابل الجنيه الاسترليني إذ لم يخسر سوى 1,83% على مدار العام وانتقل من 0,6151 إلى 0,6039 مقابل الجنيه الأسترليني.

4.3.2 اليورو

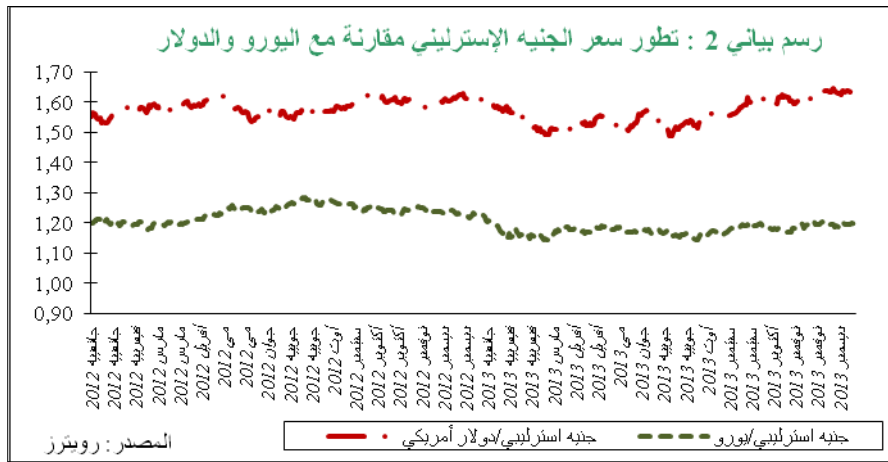
مقارنة بالدولار، ارتفعت قيمة اليورو في بداية السنة قبل أن تهبط إلى أدنى مستوى لها خلال العام أي عند 1,2780 في نهاية شهر مارس. وبقي اليورو ثابتا في الربع الثاني قبل أن يسجل ارتفاعا استمر خلال الربعين الثالث والرابع مسجلا بذلك أعلى مستوى له خلال السنة أي عند 1,3806 في شهر أكتوبر.

وعلى مدار العام 2013 شهد اليورو زيادة بنسبة 4% منتقلا من 1,3205 إلى 1,3747 ما بين يناير وديسمبر 2013.

و مقارنة بالجنيه الاسترليني ارتفع اليورو بنسبة 2% حيث انتقل من 0,8130 إلى 0,8303 جنيه لليورو وزاد بنسبة 26,5% مقارنة بالين الياباني حيث انتقل من 114,45 إلى 144,76 ين لليورو ما بين بداية يناير ونهاية ديسمبر 2013.

4.3.3 الجنيه الإسترليني

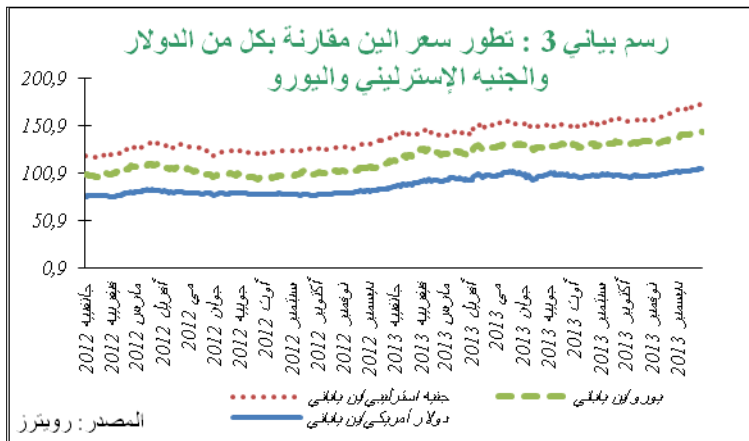
في عام 2013 سجل الجنيه الإسترليني انخفاضا بسيطا بنسبة 1,3% مقارنة بالدولار الأمريكي حيث استقر عند 1,57. وتعمق هذا الهبوط خلال النصف الأول حيث سجل أدنى مستوياته في شهري مارس ومايو 2013. وخلال النصف الثاني سجل ارتفاعا مستمرا نسبيا بعد انخفاض بسيط في شهر يوليو. واستقر السعر عند 1,64 في نهاية ديسمبر مقابل 1,61 في يناير أي بزيادة 2,3%.



وفي مقابل اليورو انخفضت قيمة الجنيه الاسترليني بنسبة 4,5% كمتوسط ما بين 2012 و 2013. وخلال الربع الأول تراجع سعر الجنيه ليبلغ أدنى مستوى له في شهر مارس (1,14) قبل ان يعاود

الصعود، حيث ارتفع إلى 1,18 كمتوسط خلال الربع الثاني. وعلى مدار النصف الثاني شهد الجنيه زيادة منتظمة في سعره باستثناء شهر أكتوبر حيث بلغ 1,17. وفي الفترة ما بين مارس وديسمبر انخفضت قيمة الجنيه بـ 2,1% حيث وصل سعر تبادله إلى 1,20 لليورو الواحد .

4.3.4 الين



في عام 2013 سجلت العملة اليابانية هبوطا قويا في قيمتها بنسبة 18,2% و 20,8% على التوالي مقابل الدولار واليورو. وارتبط هذا الهبوط بتوقع المزيد من تخفيف شروط المرونة النقدية من طرف بنك اليابان. وهكذا استقر الين الياباني عند 92,2 ين/ دولار

خلال الربع الأول من عام 2013 قبل أن يشهد تراجعاً طفيفاً في الربعين المواليين ليستقر عند 98,8 ين / دولار. وخلال الربع الأخير من عام 2013، استأنف الين الياباني اتجاهه التنافلي إلى مادون عتبة 100 ين مقابل الدولار الأمريكي.

كما أن سعر صرف العملة اليابانية بلغ بـ 121,9 ين/ يورو كمتوسط خلال الربع الأول قبل أن يتأرجح إلى حدود 130 ين/ يورو في الربعين الثاني والثالث من العام. وبعد ذلك شهد سعر الين مقابل اليورو انخفاضاً قوياً ليستقر عند 136,8 لليورو في الربع الأخير من عام 2013.

4.4 سوق المواد الأولية

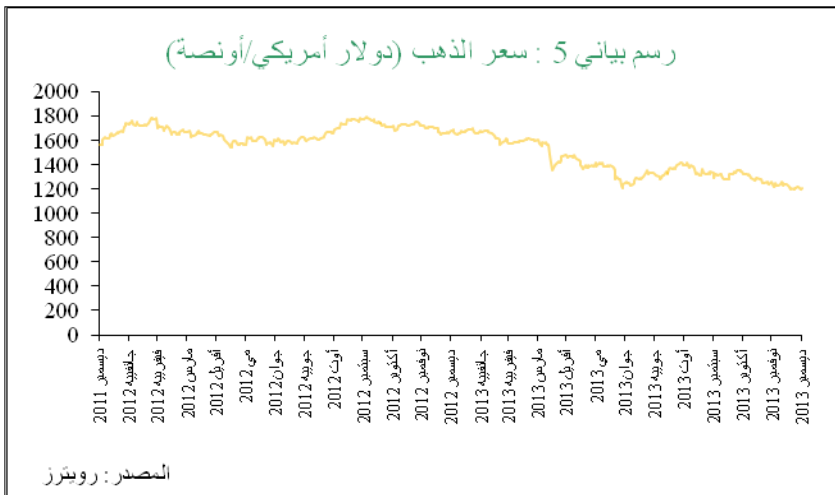
تميز عام 2013 باستمرار الاتجاه التنافلي لأسعار المواد الأساسية بدرجات متباينة نتيجة ارتفاع العرض العالمي وتراجع الطلب من طرف الدول الصاعدة الرئيسية. كما أن تباطؤ النمو في الدول الصاعدة أدى أيضاً إلى هبوط أسعار المواد الأساسية وخاصة المعادن. وهكذا فإن مؤشر أسعار المواد الأساسية الذي يصدره صندوق النقد الدولي قد سجل انخفاضاً بنسبة 1,6% عام 2013. أما مؤشر المعادن فقد شهد تراجعاً أكثر حدة أي بنسبة 4,3% عام 2013.

4.4.1 النفط

خلال الشهر الأول من 2013، سجل سعر برميل النفط زيادة معتدلة قبل أن يهبط بقوة في شهر فبراير. واستمر هذا الهبوط لغاية منتصف الربع الثاني قبل أن تعود الأسعار إلى الاستقرار في الربع الثالث من عام 2013.

وبالمقابل سجلت الأسعار اتجاهاً تنافلياً خلال الربع الأخير من عام 2013 بسبب الأوضاع في الشرق الأوسط. وعلى مدار عام 2013، تراجع سعر "البرنت" بنسبة 1,50% بينما زاد سعر البرميل في نيويورك بنسبة 6% خلال العام.

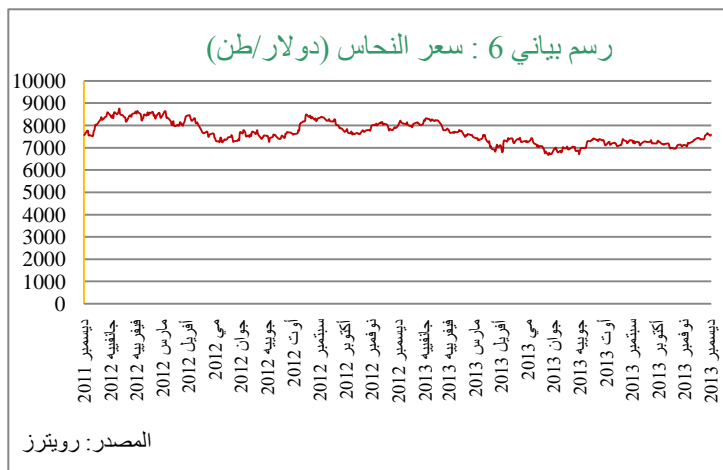
4.4.2 الذهب



عرف سعر الذهب اتجاهاً تنافلياً خلال عام 2013 حيث قارب في نهاية العام 1205 دولار للأونصة مقابل 1675 في بداية شهر يناير أي بانخفاض 28%. ويرتبط هذا التطور بوجود عوامل مرتبطة بتحسين الظرفية الاقتصادية وتراجع

الطلب العالمي وتحديدًا في الهند بعد قرار البنك المركزي زيادة الرسوم على واردات الذهب من 4 إلى 10% في أغسطس 2013.

4.4.3 النحاس

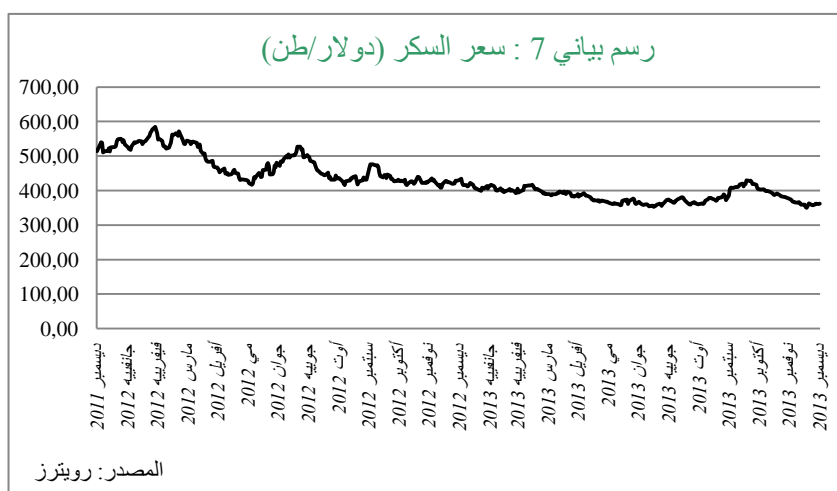


شهد سعر النحاس تغيراً معتدلاً خلال الربع الأول من عام 2013 قبل أن يهبط بقوة بنسبة 16% ما بين منتصف فبراير ونهاية أبريل. وتواصل هذا الانخفاض حتى نهاية الربع الثاني حيث استقرت الأسعار نسبياً قبل أن تشهد زيادة في شهر ديسمبر. وعلى مدى عام 2013 خسر سعر النحاس 7,6% حيث انتقل من 8211 دولار إلى 7587 دولار للطن.

4.4.4 الحديد

للسنة الثانية على التوالي سجل متوسط سعر طن الحديد انخفاضاً قوياً بنسبة 27,2% حيث انتقل من 185,8 دولار للطن عام 2012 إلى 135,4 دولار للطن عام 2013. وبعد الانتعاش الذي شهده خلال الشهرين الأولين من 2013، واصل سعر الحديد النزول من جديد ليبلغ أدنى مستوياته خلال السنة أي 114 دولار للطن في يونيو 2013. ثم عاد إلى الصعود من جديد خلال النصف الثاني من عام 2013 ليستقر عند 136 دولار أمريكي للطن في ديسمبر 2013.

4.4.5 السكر

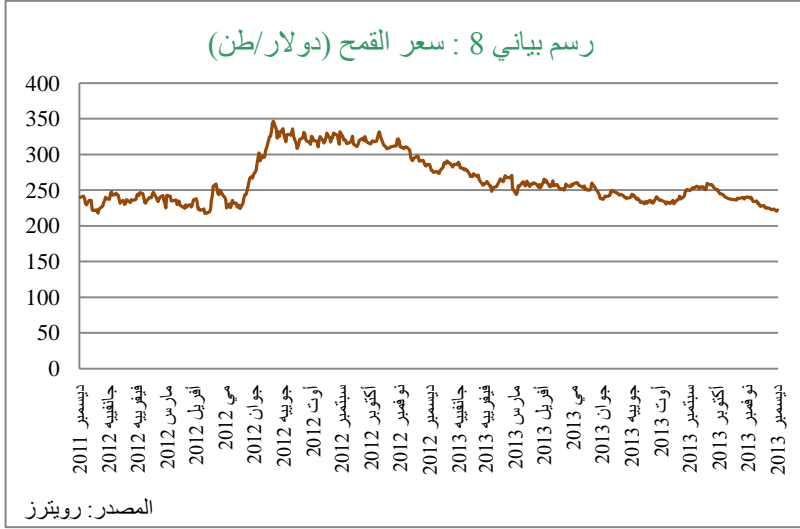


في عام 2013 سجل سعر السكر هبوطاً بنسبة 24% كمعدل سنوي ليستقر عند 385,2 دولار للطن عام 2013 مقابل 478,7 دولار للطن عام 2012. ويعزى هذا التراجع أساساً إلى فائض في العرض. وهكذا فإن الإنتاج العالمي للسكر قد استقر عند

174,83 مليون طن في حين لم يزد الاستهلاك على 167,64 مليون طن. حيث سجل

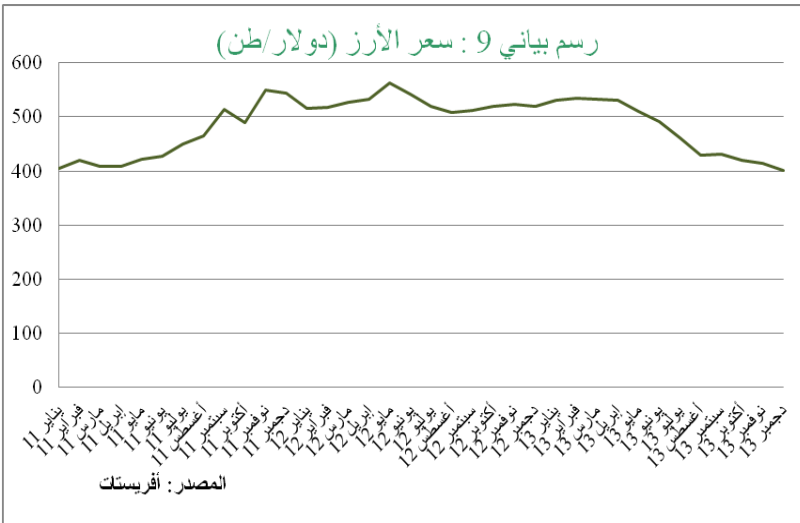
العرض العالمي من هذه المادة فائضا نظرا إلى وجود مخزون جديد كاف تشكل من ذو عام 2011.

4.4.6 القمح



عرف سعر القمح انخفاضا مستمرا طيلة عام 2013 ليخسر 20% من قيمته، حيث انتقل من 277,5 إلى 222,4 دولار للطن. ويعزى هذا الانخفاض إلى تحسن الظروف المناخية في الولايات المتحدة وإلى زيادة إنتاج الدول الرئيسية المنتجة (الهند، استراليا، روسيا) حيث زاد إنتاجها على 700 مليون طن.

4.4.7 الأرز



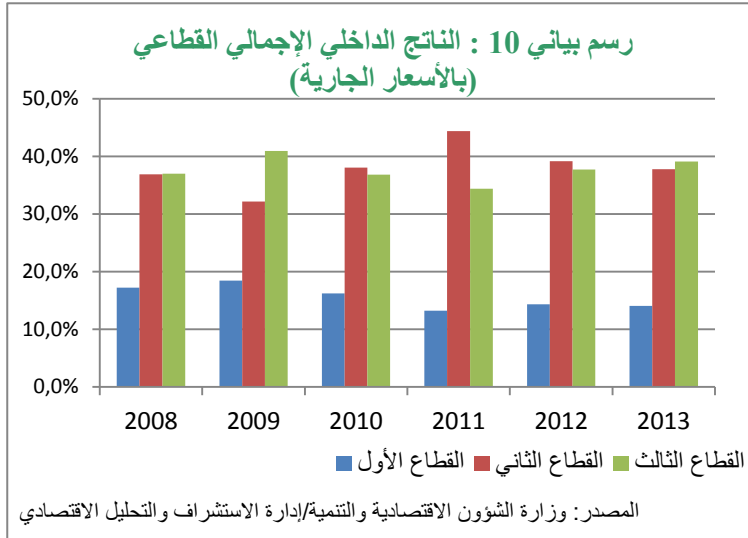
في عام 2013، شهد متوسط سعر الأرز اتجاها تنازليا بعد الذروة التي حققها في مايو 2012. وانخفض متوسط سعر الأرز التايلندي بـ 9,7% ليستقر عند 474 دولار للطن. ويعزى هذا التطور في سعر الأرز التايلندي إلى التخلي عن السعر التفضيلي الذي كانت تعتمد الحكومة مما أدى إلى تدفق الإنتاج خارج المخازن مسببا زيادة العرض في السوق.

الجزء الثاني:

الوضع الاقتصادي والمالي الوطني

أ. النشاط الاقتصادي

1.1 التحليل القطاعي



بعد ما تسارعت وتيرته بنحو 7% عام 2012، حافظ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على ديناميكيته المعهودة حيث استقر عند 6,7% عام 2013 رغم ظرفية اقتصادية دولية غير مواتية. وارتبط انتعاش النمو بدرجة أكبر بحسن أداء القطاع الثاني (المعادن والمعامل) وبدرجة أقل بأداء القطاعين الثالث والأول. وباستبعاد الصناعات الإستخراجية فإن نمو

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجع إلى 5,5% مقابل ارتفاع بنسبة 8,2% عام 2012. وباستبعاد النفط يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجل نموا بنسبة 6% كمتوسط خلال السنوات الثلاثة السابقة. وبالأسعار الجارية بلغ الناتج المحلي الإجمالي 1249,8 مليون أوقية أي بانخفاض 6,4% مقارنة مع 2012.

1.1.1.1 القطاع الأول

تميز نشاط القطاع الأول عام 2013 بتحقيق نمو قدره 3,6% بالأسعار الثابتة و 4,3% بالأسعار الجارية على الرغم من تراجع إنتاج الصيد وتباطؤ نمو الإنتاج الزراعي.

1.1.1.1.1 الزراعة

في عام 2013 سجلت القيمة المضافة للنشاط الزراعي تباطؤا مع ارتفاع معدل النمو بالأسعار الثابتة والجارية على التوالي بنسب 31,4% و 34,5% مقابل نسب 47,5% و 64,9% على التوالي. وهكذا استقرت قيمتها عند 63,8 مليار أوقية أي 5,1% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 4,1% عام 2012.

1.1.1.2 تنمية المواشي

بعد تراجع استمر على مدى عامين متتاليين بسبب الجفاف في المناطق الزراعية والرعوية، استعاد الناتج المحلي الإجمالي لقطاع تنمية المواشي نموه (+ 2,1%) عام 2013. وبالأسعار الجارية استقر الناتج المحلي الإجمالي لتنمية المواشي عند 69,1 مليار أوقية أي بزيادة 8,8% وكانت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نحو 5,5%.

1.1.1.3 الصيد البحري

عكسا الارتفاع الذي شهده نشاط قطاع الصيد عام 2012، تميز عام 2013 بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بنسبة 17,5% بسبب تراجع الإنتاج والصادرات. كما أن مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد انتقلت إلى 3,4% مقابل 4,9% عام 2012.

1.1.2. القطاع الثاني

في عام 2013 تميز نشاط القطاع الثاني بديناميكية الصناعات الاستخراجية وخاصة المعادن وبتماسك أنشطة قطاعات البناء والأشغال العامة والمعامل. وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بالأسعار الثابتة زيادة بنسبة 11,4% وهو ما يعتبر قفزة بالمقارنة مع معدل 5,2% الذي تحقق عام 2012.

وبالأسعار الجارية سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع انتعاشا بنسبة 2,6% عام 2013 بعد انخفاض بنسبة 10,9% عام 2012 ليستقر عند 472,1 مليار أوقية. وبالنظر إلى مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، تراجعت حصته من 39,2% عام 2012 إلى 37,8% عام 2013.

1.1.2.1 النشاطات الاستخراجية

عرفت الصناعات الاستخراجية انتعاشا في نشاطها بزيادة 16,2% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع عام 2013 مقابل انخفاض بنسبة 1,6% عام 2012 تحت تأثير أداء جميع مكوناته. غير أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للقطاع ظل في نفس المستوى مقارنة مع 2012 بسبب تدني الأسعار على الصعيد العالمي.

1.1.2.2 المعادن

تميز نشاط فرع المناجم عام 2013 بحسن أداء جميع مكوناته عكسا لما كان عليه الحال عام 2012 حيث سجلت كافة المعادن انخفاضا في الإنتاج. وهكذا فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للصناعات المنجمية قد ارتفع بنسبة 17,2% بعد الانخفاض (-0,3%) عام 2012. أما الناتج المحلي الإجمالي الجاري لفرع المناجم فقد استقر عند 315,0 مليار أوقية عام 2013 مقابل 315,4 مليار أوقية عام 2012.

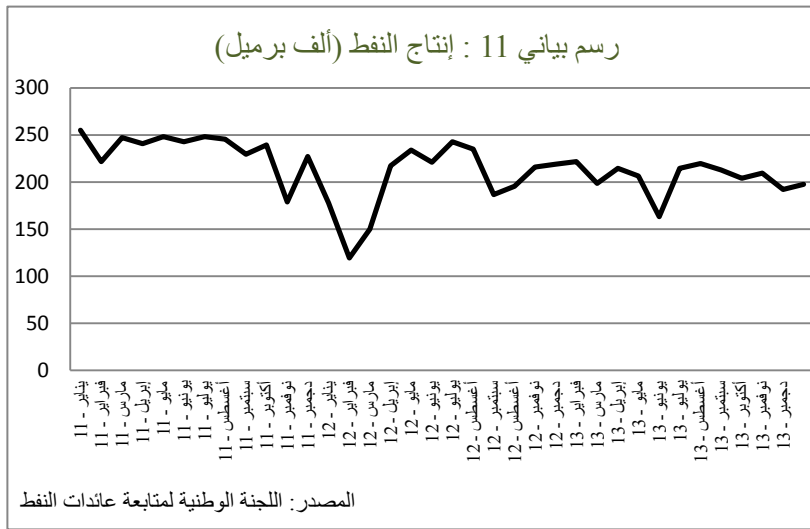
وبرسم عام 2013 سجل الإنتاج السنوي لمنجم الحديد ارتفاعا قياسيا بنسبة 12,2% ليستقر عند 12,5 مليون طن وهكذا فإن القيمة المضافة قد زادت بنسبة 16,9% حيث تسارعت مقارنة مع الارتفاع الذي تحقق عام 2012 بنسبة 2,7%.

وبالأسعار الجارية استقرت القيمة المضافة لمنجم الحديد عند 226,6 مليار أوقية عام 2013 أي بزيادة 26% مقارنة مع العام السابق. وقد ساهمت هذه الأخيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 18,1% مقابل 15,3% عام 2012.

وخلافا لما شهدته العامين 2011 و 2012 من تراجع في إنتاج الذهب، تميز العام 2013 بارتفاع كبير في الإنتاج بلغ نسبة 34,3% حيث قدر الإنتاج بـ 330 ألف أونصة. وقد زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنشاط الذهب بنسبة 20,2%، وبالمقابل تأثرت قيمته بالأسعار الجارية تحت تأثير انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية وبزيادة كلفة الإنتاج لشركة تازيازت بنسبة 57%.

وفيما يتعلق بإنتاج النحاس، فلم يعرف تطورا يذكر أي 0,8% ليستقر عند 38 ألف طن مقابل 37,7 ألف طن عام 2012 وقد ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة بنسبة 12,7% بعد أن تقلصت بـ 19,2% عام 2012. وبالمقابل تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية لإنتاج النحاس إلى 41,1 مليار أوقية أي بانخفاض 16% مقابل 20,8% عام 2012.

1.1.2.3 النفط



تميز عام 2013 بزيادة طفيفة لإنتاج النفط حيث قارب المعدل الشهري للإنتاج حوالي 200 ألف برميل رغم الهبوط الذي لوحظ في شهر مايو حيث كان الإنتاج عند أدنى حد له أي 163,3 ألف برميل. وقد بلغ الإنتاج السنوي 2,5 مليون برميل عام 2013 مقابل 2,4 مليون برميل عام 2012 أي بزيادة 1,7%.

وهكذا فإن القيمة المضافة بالأسعار الثابتة للنشاط النفطي قد عادت لترتفع من جديد وبلغت 3,50 مليار أوقية أي بزيادة 3,2% بعد 6 سنوات متتالية من التراجع. وبالأسعار الجارية زاد الناتج المحلي الإجمالي للنفط بـ 2,2% ليبلغ 30,6 مليار أوقية، أي مايمثل 2,4% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

1.1.2.4 الصناعات المعملية

في عام 2013 تواصلت ديناميكية نشاط الوحدات المعملية مسجلة زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرع بالأسعار الثابتة بنسبة 9,2% مقابل 7,7% عام 2012، ويعزى ذلك أساسا الى تماسك نشاطات إنتاج الكهرباء وتوزيع.

وبالأسعار الثابتة شهد انتاج الفرع تباطؤا بنسبة 11% بدل التزايد الذي سجل عام 2012 (+24,7%) وهو ما رفع حصة الصناعات المعملية من تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى 3,8%. ويعزى هذا التباطؤ أساسا إلى انخفاض مؤشر الإنتاج الغذائي في حين أن مؤشرات المواد المعدنية والتعدين وتصنيع المشغولات المعدنية قد عرفت توجهها معاكسا.

1.1.2.5 البناء والأشغال العامة

عرفت القيمة المضافة لنشاط البناء والأشغال العامة في عام 2013 تباطؤا بنسبة 5,6% بالأسعار الثابتة و 9,9% بالأسعار الجارية مقابل ارتفاعات بلغت على التوالي 15,6% و 21,2% عام 2012. وببلوغها 79,5 مليار أوقية فإن مساهمة القيمة المضافة للبناء والأشغال العامة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد انتقلت إلى 6,4% عام 2013 بعد أن كانت 6,2% عام 2012.

1.1.3 القطاع الثالث

بعد ما ارتفع بنسبة 6,3% عام 2012، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الثالث عرف تباطؤا خفيفا بنسبة 5,4% عام 2013 متأثرا بتراجع وتيرة نمو أنشطة "النقل والمواصلات" و "التجارة، المطاعم والفنادق". وتسجيله زيادة بنسبة 10,3%، استقر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للقطاع عند 489,0 مليار أوقية أي 39,1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013.

1.1.3.1 النقل والمواصلات

في عام 2013 عرف نشاط النقل والمواصلات تباطؤا بعد الديناميكية التي لوحظت منذ عام 2010. وهكذا فإن القيمة المضافة الحقيقية لهذا النشاط قد ارتفعت بـ 4,8% مقابل 11,2% عام 2012. وبالأسعار الجارية قدرت القيمة المضافة للفرع بـ 50,8 مليار أوقية أي بارتفاع 7% و هو ما يمثل 4,1% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

1.1.3.2 التجارة، المطاعم والفنادق

تباطأت القيمة المضافة الحقيقية لفرع "التجارة المطاعم والفنادق" بنحو 6,7% عام 2013 مقابل 9,4% عام 2012. نجم عن ذلك تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 11,2% حيث بلغ 140,8 مليار أوقية أي 11,3% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

1.1.3.3 الإدارات العمومية

سجلت القيمة المضافة لنشاط الإدارات العمومية عام 2013 زيادة بنسبة 2% بتسارع قياسا إلى نسبة 0,8% المسجلة عام 2012. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفرع 157,3 مليار أوقية حيث كان نصيبه من تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 12,6%.

1.2 الطلب الداخلي

بعد الزيادة المسجلة عام 2012، تقلص الطلب الداخلي بنسبة 3,5% ليستقر عند 1531,3 مليار أوقية نتيجة انخفاض الاستهلاك والاستثمار الخصوصي. وترتب على هذا التطور عجز في الموارد أقل حدة مقارنة بعام 2012 أي ما يعادل 362,5 مليار أوقية أو 29% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2013 مقابل 400,6 مليار أوقية أي 34,1% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

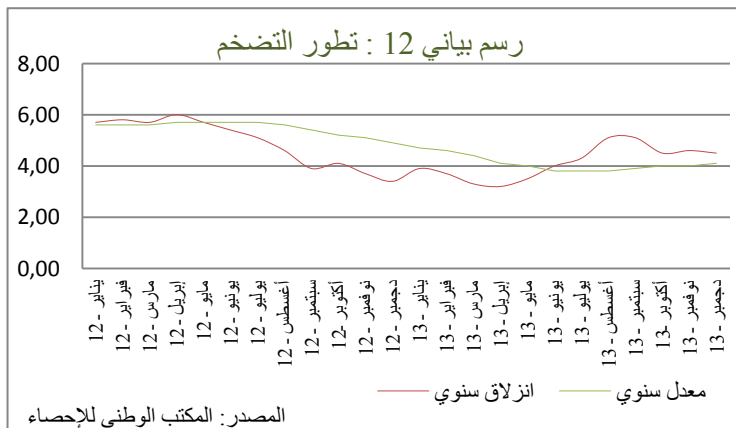
1.2.1 الاستهلاك

بلغ الاستهلاك الكلي 1056,7 مليار أوقية عام 2013 أي بانخفاض 0,5% بسبب تراجع استهلاك الأسر بنسبة 2,2% مع زيادة استهلاك الإدارة بـ 7,1%. ومثل استهلاك الأسر 67,5% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و 80% من إجمالي الاستهلاك.

1.2.2 الاستثمار

في عام 2013 هبط الاستثمار الكلي بنسبة 9,7% ليبلغ 474,6 مليار، حيث وصلت نسبة الاستثمار 38% مقابل 44,7% عام 2012. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الاستثمارات إلى تراجع الاستثمار الخاص بنسبة 17,8% وبذلك فإن حصة الاستثمارات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي كانت 27,8% مقابل 36% عام 2012. وخلافا لذلك سجلت الاستثمارات العمومية ارتفاعا بنسبة 23% وهو ما يمثل تباطؤا مقارنة بنسبة 49,2% المسجلة عام 2012.

التضخم



شهد تطور مؤشر أسعار الاستهلاك وتيرة معتدلة خلال عام 2013 بفضل مواصلة اعتماد سياسة نقدية حذرة واتخاذ الحكومة لإجراءات سعت من خلالها إلى تخفيف وطأة زيادة أسعار المواد الأساسية وكذلك إلى عامل تراجع مستوى الأسعار في

الأسواق العالمية. وهكذا فإن التضخم قد استقر عند 4,5% كانزلاق سنوي وعند 4,1% كمعدل سنوي عام 2013. وقد تزامن ارتفاع الأسعار محليا مع غلاء أسعار المواد الغذائية (+5,5%) وعلى وجه الخصوص اللحوم (+26,4%) والفواكه (+13,6%) والألبان (+7%) الزيوت والسمن (+5,4%) والحبوب (+4%). مقابل تراجع مؤشر أسعار بعض البنود الأخرى كالأسماك وثمار البحر (-7%) والخضار (-11%) و "السكر، المربي، العسل والشكولاته" (-0,9%). وقد ساهم مؤشر أسعار المواد الغذائية بـ 3 نقاط في زيادة التضخم.

وكان تطور أسعار المواد غير الغذائية معتدلا باستثناء مؤشر "سلع وخدمات أخرى" حيث ارتفع بنسبة 9,9% مؤديا إلى مساهمة في زيادة مستوى الأسعار بـ 1,2 نقطة.

أما بند "الإسكان، الكهرباء والمحروقات" وبند "الملبوسات والأحذية" فقد ساهما معا في الرفع من مستوى التضخم بـ 0,6 نقطة. ومن جانبه كانت حصة بند "الأثاث، المواد المنزلية والصيانة" تساوي 0,2 نقطة. امامساهمة مؤشر أسعار النقل فلم تتجاوز كذلك 0,2 نقطة في التضخم بسبب استقرار سعر المحروقات خلال عام 2013.

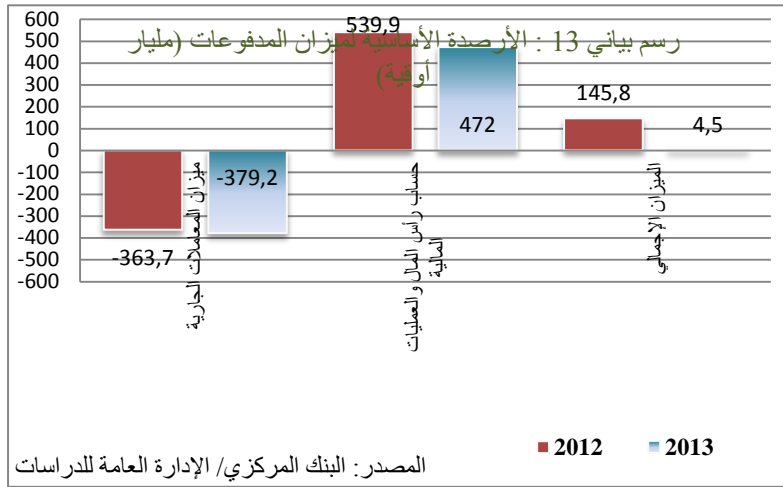
جدول 1: التضخم السنوي		
سنة	معدل سنوي	انزلاق سنوي
2001	7,7	4,1
2002	5,4	8,4
2003	5,3	2,9
2004	10,4	16,1
2005	12,1	5,8
2006	6,2	8,9
2007	7,3	7,4
2008	7,3	3,9
2009	2,2	4,9
2010	6,3	6,1
2011	5,7	5,5
2012	4,9	3,4
2013	4,1	4,5

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

الإسهام بالنقاط	تغير %		2013	2012	ترجيح	جدول 2 : تطور المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك
	انزلاق سنوي	معدل سنوي				
3,0	5,5	6,9	219,6	205,4	54,4	1. مواد غذائية، مشروبات غير كحولية
0,6	4,3	6,3	198,0	186,3	14,6	خبز وحبوب
3,4	26,3	14,4	205,3	179,5	13,0	لحوم
(0,3)	(7,1)	(2,3)	428,2	438,3	4,4	أسماك وثمار بحرية
0,4	7,0	3,2	185,7	179,9	5,3	حليب، جبن وبيض
0,2	5,4	3,1	181,1	175,7	3,6	زيوت وشحوم
0,2	13,6	16,3	209,1	179,9	1,3	فواكه
(0,6)	(11,4)	(7,8)	234,3	254,3	4,9	خضار
(0,0)	(0,8)	(1,0)	226,4	228,6	2,3	سكر، مربى، عسل وشوكولاته وحلويات
0,1	2,0	2,8	160,9	156,5	3,6	مشروبات
(0,0)	(2,0)	(2,2)	239,5	245,0	1,3	2. تبغ و منبهات ومؤثرات
0,3	5,5	5,1	204,0	194,0	5,9	3. ملبوسات وأحذية
0,3	2,4	3,9	176,9	170,3	13,7	4. سكن، ماء، كهرباء، غاز ومحروقات أخرى
0,2	2,9	1,5	189,1	186,4	6,3	5. أثاث، تجهيزات منزلية
(0,0)	(0,4)	2,0	173,1	169,7	1,5	6. صحة
0,2	2,3	5,9	154,5	146,0	10,3	7. نقل
-	-	-	59,9	59,9	1,8	8. مواصلات
0,2	13,4	10,8	96,5	87,1	1,6	9. ترفيه عروض وثقافة
(0,1)	(16,1)	(15,7)	108,8	129,1	0,6	10. تعليم
0,1	2,8	3,4	169,6	164,0	1,8	11. فنادق، مقاهي ومطاعم
1,2	55,4	51,0	179,7	119,0	2,2	12. سلع وخدمات أخرى
4,5	4,5	4,1	196,2	188,5	100,0	مؤشر عام

المصدر : المكتب الوطني للإحصاء

II. القطاع الخارجي



تميزت المبادلات الخارجية عام 2013 بانخفاض أسعار الصادرات في السوق الدولي وبمواصلة تباطؤ الطلب الخارجي لشركائنا الأوروبيين والآسيويين (الصين واليابان) وفي هذا السياق عرفت الصادرات تطوراً نسبياً رغم الإنتاج القياسي الذي سجله الحديد حيث بلغ 12,7 مليون طن هذا العام. وقد ساهم

تراجع الواردات من السلع في تخفيف عجز الميزان التجاري الى حوالي 117,8 مليار أوقية مقابل 145,1 مليار أوقية عام 2012.

وبالمقابل تعمق عجز المعاملات الجارية قليلاً ليصل 379,2 مليار أوقية أي 30,3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 363,7 مليار أوقية أي 29,1% من نفس الناتج خلال عام 2012.

ويعزى هذا التطور إلى التراجع الكبير في التحويلات الجارية الذي لم يعوضه التحسن في صافي ميزان الخدمات والعائدات.

وفيما يتعلق بحساب رأس المال والعمليات المالية، فقد استقر فائض صافي التدفقات الإيجابية عند 472 مليار أوقية عام 2013 مقابل 539,9 مليار أوقية عام 2012 أي بانخفاض 12,6%. ويغطي هذا المبلغ إلى حد كبير عجز الحساب الجاري كما يساهم في توطيد احتياطي الصرف الأجنبي الذي بلغ 995,6 مليون دولار أمريكي أي بزيادة 33,6 مليون دولار مقارنة بعام 2012. ونسبة الي عدد أشهر الواردات من السلع والخدمات فإن مستوى هذا الاحتياطي يغطي قرابة 8 أشهر مقابل 6,3 أشهر عام 2012.

2013	2012	2011	2010	جدول 3 : تطور أرصدة ميزان المدفوعات (مليار أوقية)
-379,2	-363,7	-69,6	-99,4	رصيد المعاملات الجارية
+472,0	539,9	140,3	101,2	حساب رأس المال والعمليات المالية
-88,3	-30,4	0,4	4,5	خطأ وسهر
4,5	145,8	71,1	6,3	الميزان العام

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/ الإدارة العامة للدراسات

2.1 المعاملات الجارية

تعمق عجز الحساب الجاري عام 2013 بـ 15,5 مليار أوقية مقارنة بمستواه عام 2012 حيث بلغ 379,2 مليار أوقية أي 30,3% من الناتج المحلي الإجمالي ويعود ذلك أساسا إلى تراجع العائدات المتأتية من التحويلات رغم تحسن العجز الصافي للخدمات والعائدات ورصيد الميزان التجاري.

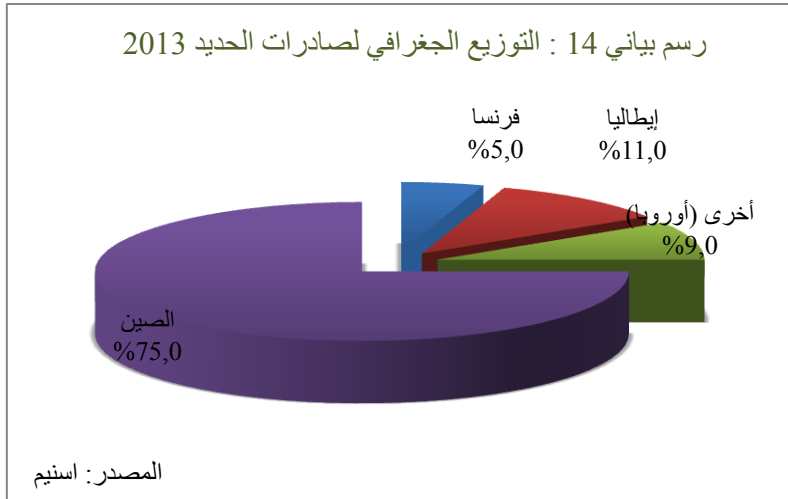
2013	2012	2011	2010	جدول 4: تطور الرصيد الجاري (مليار أوقية)
-117,8	-145,1	86,6	32,0	الميزان التجاري
-303,6	-311,5	-198,8	-16,6	خدمات وعائدات (صافي)
+42,2	92,9	42,5	34,1	تحويلات جارية (صافي)
-379,2	-363,7	-69,6	-99,4	رصيد جاري

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

2.1.1 الميزان التجاري

في عام 2013 سجلت المبادلات التجارية عجزا بمبلغ 117,8 مليار أوقية أي بتحسن 18,8% مقارنة مع عام 2012 وذلك بعد الزيادة الخفيفة في الصادرات واستقرار الواردات. وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 87,1% مقابل 84,4% عام 2012.

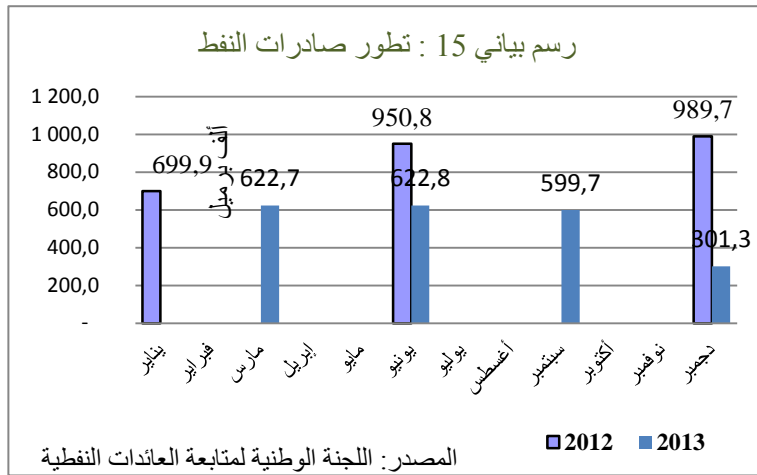
2.1.1.1 الصادرات



استقرت قيمة الصادرات عند 797,2 مليار أوقية عام 2013 مقابل 783,2 مليار أوقية عام 2012 مسجلة ارتفاعا خفيفا بنحو 1,8% بفضل تماسك القطاع المنجمي الذي مثل 77% من عائدات التصدير وخاصة في هذا العام حيث سجل إنتاج شركة اسنيم مستوى قياسيا عند 12,7 مليون طن وهكذا زادت

صادرات منجم الحديد بنسبة 22% من حيث القيمة إذ بلغت 408,2 مليار أوقية عام 2013 مقابل 335,2 مليار عام 2012 وقد استطاع ارتفاع المبيعات (12,4%) تعويض انخفاض الأسعار التي انتقلت من 99,9 دولار عام 2012 إلى 92,6 دولار للطن عام 2013.

يبين التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد أن الصين تظل هي الوجهة الأولى بنسبة 75% من قيمة صادرات الحديد عام 2013 مقابل 25% للاتحاد الأوروبي.



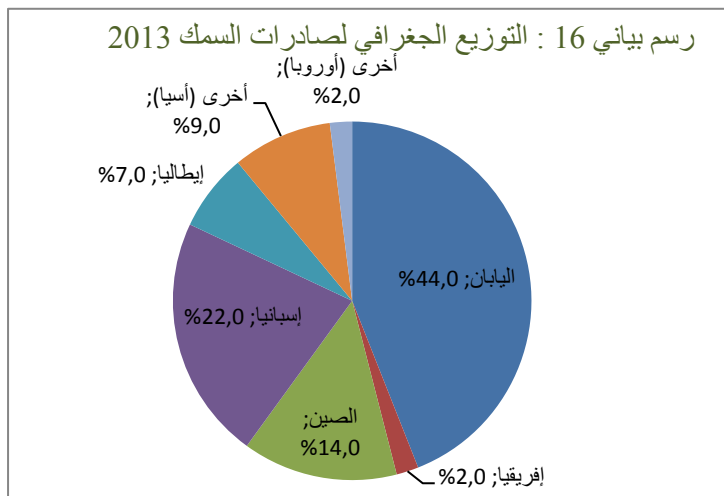
وفيما يتعلق بصادرات النفط، فقد شهدت انخفاضا من حيث الكم لتبلغ هذا العام 2,15 مليون برميل مقابل 2,6 مليون برميل عام 2012. ومن حيث القيمة فقد سجلت 65,3 مليار أوقية مقابل 80,2 مليار أوقية عام 2012 أي بانخفاض 14,9 مليار أوقية. أما سعر البرميل فقد كان بمعدل 100,8 دولار مقابل 103,1 دولار عام 2012.

وبالنسبة لصادرات النحاس، فقد انتقلت من 70,6 مليار أوقية عام 2012 إلى 65 مليار عام 2013 أي بانخفاض 7,9% بسبب هبوط الأسعار دوليا، حيث تراجعت من 6297,4 دولار أمريكي للطن عام 2012 إلى 5843,8 دولار عام 2012 مع بقاء كمية المبيعات ثابتة عند حوالي 37 ألف طن.

وبالنسبة للذهب، ارتفعت الكميات المصدرة بقوة بنحو 36% حيث بلغت 283,4 طن مقابل 207 طن عام 2012 وأدى هذا التطور الإيجابي إلى زيادة قيمة الصادرات حيث بلغت 141,7 مليار أوقية أي بزيادة 7,2%.

وقدّرت صادرات منتجات الصيد عام 2013 بمبلغ 99,3 مليار أوقية مقابل 142,3 مليار عام 2012 أي بانخفاض 30% مما أدى إلى تراجع حصتها ضمن العائدات العامة حيث انتقلت من 18% عام 2012 إلى 12% عام 2013. ويعود هذا الانخفاض إلى عوامل منها هبوط أسعار العينات ذات القيمة التجارية العالية وإلى انخفاض الكميات المصدرة التي انتقلت من 312 ألف طن عام 2012 إلى 125 ألف طن عام 2013 بالارتباط مع مغادرة

السفن الأوروبية المياه الوطنية والتي كانت تؤجر لشحن عينات السطح.



وفي عام 2013 بلغت صادرات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك 66,8 ألف طن أي بزيادة 18% مقارنة مع عام 2012. ومن حيث القيمة انخفضت هذه الصادرات بنسبة 29% لتبلغ 72,7 مليار أوقية نتيجة تدني

الأسعار في الأسواق العالمية.

وبالرغم من تراجع حصته من الصادرات يبقى اليابان الوجهة الأهم لمنتجات شركة تسويق الأسماك بنحو 44% عام 2013 مقابل 56% عام 2012 ثم أوروبا بـ 31% والصين بـ 14%.

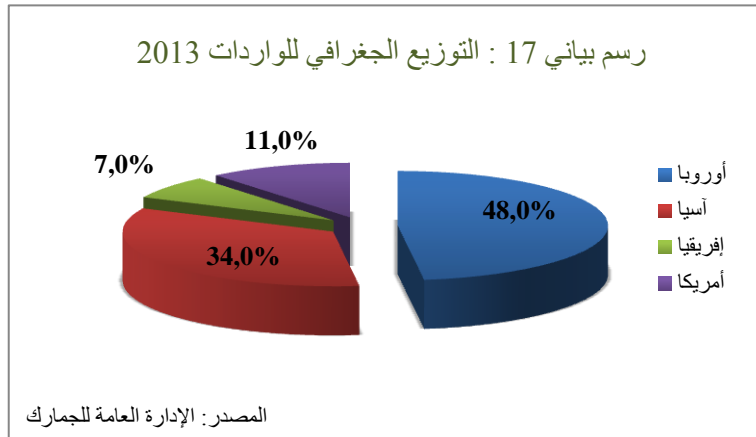
أما صادرات الصيد التقليدي فقد سجلت زيادة بنحو 36,5% لتبلغ 26,5 مليار أوقية مقابل 19,4 مليار عام 2012. ويعزى هذا التطور الإيجابي أساسا إلى ارتفاع متوسط سعر أسماك السطح بـ 39% مع انخفاض الكميات المصدرة قليلا إلى 58,2 ألف طن مقابل 60,4 ألف طن عام 2012.

2.1.1.2 الواردات

من حيث القيمة بقيت الواردات مستقرة نسبيا عند 915 مليار أوقية عام 2013 مقابل 928,4 عام 2012. واستحوذت على بنيتها واردات التجهيزات الخاصة بالصناعات الاستخراجية (52%)، تلتها الواردات النفطية (21%). ومثلت الواردات الأخرى كالمواد الغذائية ومواد البناء والتجهيزات والأقمشة والملبوسات والبضائع الاستهلاكية الأخرى 27%. وتقلصت فاتورة الطاقة والتي بلغت 190,5 مليار أوقية عام 2013 بنسبة 2,5% بفعل انخفاض الكميات المستوردة بـ 4,5% بالتزامن مع تراجع معدل السعر لدى الاستيراد بـ 3,5%. وباستبعاد واردات الشركات المنجمية والنفطية فإن كلفة استيراد المنتجات النفطية بلغت 113,3 مليار أوقية حيث انخفضت بنسبة 1,9% مقارنة مع العام السابق.

وانخفضت مشتريات الشركات المنجمية والنفطية من منتجات الطاقة بنسبة 4,5% حيث انتقلت من 80,7 مليار عام 2012 إلى 77,1 مليار عام 2013.

ومن جانبها بلغت نفقات التجهيزات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية 474,9 مليار أوقية مقابل 487,6 مليار عام 2012 أي بانخفاض 1,4% وارتفعت بشكل ملحوظ نفقات الشركات النفطية على التجهيزات بالارتباط مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحققت في مجال استغلال الغاز لأغراض إنتاج الكهرباء. وخلافا لذلك سجلت واردات الشركات المنجمية من التجهيزات تراجعا قويا بالارتباط مع تباطؤ الاستثمارات في قطاع إنتاج الذهب.



الواردات حسب الجهة الجغرافية دون تغيير عام 2013 وهكذا فإن الاتحاد الأوروبي أحتل

المركز الأول بالنسبة لموردي موريتانيا أي بحوالي 48% من الواردات من السلع تلتها آسيا بـ 34%. ولا تزال الواردات ذات المصدر الإفريقي ضعيفة أي بحدود 7% في حين ارتفعت الواردات من أمريكا من 10% عام 2012 إلى 11% عام 2013.

2.1.2 الخدمات

في عام 2013 تحسن عجز ميزان الخدمات ليستقر عند 244,4 مليار أوقية مقابل 255,5 مليار عام 2012 تحت تأثير تضافر عوامل ارتفاع الإيرادات بنسبة 17,3% وانخفاض النفقات بنسبة 0,9%.

ومقارنة بعام 2012 سجلت عائدات الخدمات ارتفاعا بمبلغ 8,3 مليار أوقية ليستقر عند 55,9 مليار بفضل زيادة الإيرادات المتأتية من رخص الصيد التي بلغت 8,4 مليار أوقية عام 2013 مقابل 3,4 مليار أوقية عام 2012.

أما النفقات على الخدمات فقد انخفضت بـ 2,8 مليار أوقية ليستقر عند 300,4 مليار أوقية عام 2013 مقابل 303,2 مليار عام 2012 ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى انخفاض نفقات الشحن بالارتباط مع مغادرة السفن الأجنبية للمياه الوطنية في إطار اتفاق التعاقد لشحن أسماك السطح.

2.1.3 العائدات

تعمق عجز رصيد العائدات عام 2013 بنسبة 5,6% ليستقر عند 59,1 مليار أوقية مقابل عجز بـ 56 مليار أوقية عام 2012 تحت تأثير زيادة النفقات التي بلغت 94,9 مليار أوقية عام 2013 أي بزيادة سنوية بنحو 6% بعد زيادة التحويلات على أساس الأرباح والأجور في القطاع المنجمي وكذلك المدفوعات التي تمت على أساس خدمة الدين. أما الإيرادات التي تتشكل أساسا من الإتاوات التي يدفعها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الصيد فقد شهدت زيادة سنوية بنسبة 6,6% ليستقر عند 35,7 مليار أوقية عام 2013.

2.1.4 التحويلات الجارية

تقلص فائض التحويلات الجارية بشكل ملحوظ حيث انتقل من 92,9 مليار أوقية عام 2012 إلى 42,2 مليار عام 2013 بفعل انخفاض العائدات على أساس التحويلات الرسمية التي استقرت عند 25,1 مليار أوقية مقابل 80,3 مليار عام 2012 حيث شهدت زيادة قوية نتيجة تعبئة موارد كبير لصالح دعم الميزانية في إطار الطاولة المستديرة المنظمة مع المانحين ببروكسل في يونيو 2010. أما التحويلات الخصوصية فقد سجلت زيادة سنوية بنسبة 35,5% ليستقر عند 17,1 مليار أوقية عام 2013.

2.2 حساب رأس المال والعمليات المالية

بعد التحسن الحاصل عام 2012 تراجع فائض حساب رأس المال والعمليات المالية إلى 67,9 مليار أوقية ليستقر عند 472 مليار عام 2013 بعد انخفاض التدفقات الصافية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والسلف الخارجية (الحكومة وشركة اسنيم) حيث تقلص تأثير هذا الانخفاض بفضل العائدات الرأسمالية الخصوصية الأخرى.

جدول 5: رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية				
(مليار أوقية)	2010	2011	2012	2013
حساب رأس المال والعمليات المالية	101,3	140,3	539,9	472
حساب رأس المال	0	0	11,9	1,4
حساب العمليات المالية	101,3	140,3	528,0	470,6
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات				

ورغم العائدات الكبيرة التي سجلها القطاع النفطي كجزء من تغطية نفقات التجهيز فإن التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفضت عام 2013 لتبلغ 338,5 مليار أوقية مقابل 410,4 مليار عام 2012 بسبب انخفاض تدفقات الاستثمار في قطاع إنتاج الذهب والتدفقات المتعلقة بالاستغلال المنجمي.

وفيما يتعلق بصافي تدفقات الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل والتي استقرت عند 64,7 مليار أوقية فإنها سجلت تقلصا بنسبة 52% عائد بالدرجة الأولى إلى الزيادة البالغة 85% عام 2012. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض عمليات السحب على القروض الرسمية من جهة وتراجع السحب على القروض الخارجية لشركة اسنيم من جهة أخرى. أما سداد الدين الخارجي الذي بلغ 30 مليار أوقية فقد بقي مستقرا عام 2013.

وفيما يتعلق بالعمليات الرأسمالية الخاصة، فقد تكللت بعائدات رأسمالية صافية بلغت 67,4 مليار أوقية بعد النفقات الصافية التي سجلت عام 2012 بمبلغ 32,5 مليار أوقية.

وعموما سمح فائض حساب رأس المال والعمليات الجارية بتمويل عجز المعاملات الجارية وتعزيز الاحتياطي الرسمية.

2.3 احتياطي الصرف

خلال عام 2013 انعكس التطور الملائم للقطاع الخارجي في تعزيز الاحتياطي الرسمي للصرف الذي بلغ 995,6 مليون دولار أمريكي عام 2013 مما مكن من زيادة القدرة على تغطية الواردات من السلع والخدمات إلى حدود 8 أشهر بدل 6,2 أشهر في العام السابق.

جدول 6: احتياطي الصرف (مليون يورو)			
تغير %	2013/12/31	2012/12/31	
3,5	995,6	962	احتياطي خام
4	264,4	254,6	التزامات
5,40	745,6	707,4	احتياطي صافي

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

وسجلت الإيرادات انخفاضا بنسبة 10,5% لتستقر عند 1664 مليون دولار عام 2013 بدل 1860 مليون دولار عام 2012. وبالمقابل ارتفعت النفقات بنسبة 11,2% أي ما يعادل 1452 مليون دولار عام 2013 بدل 1306 مليون دولار عام 2012.

جدول 7: إيرادات ونفقات بالعملة الصعبة (مليون دولار)			
تغير %	2013	2012	
-10,50	1 664	1 860	إيرادات
11,20	1452	1306	نفقات

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

في عام 2013 بلغت عائدات توظيف الأموال 488 مليون أوقية مقابل 652 مليون أوقية في العام السابق أي بانخفاض 25% نتيجة ضعف نسب الفائدة المدفوعة مقابل الودائع بالدولار واليورو.

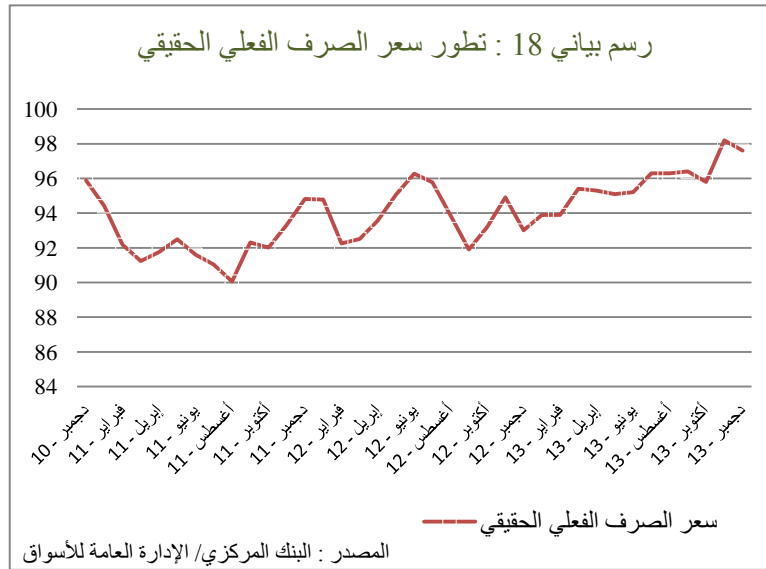
2013	2012	2013	2012	جدول 8 : ميزان المدفوعات
مليون أوقية	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
(117 839,0)	(145 133,3)	(392,9)	(487,9)	الميزان التجاري
797 217,3	783 228,6	2 651,5	2 641,0	صادرات
408 194,8	335 239,8	1 358,1	1 130,7	حديد
65 285,1	80 192,9	216,9	271,2	نفط
65 050,3	70 604,3	216,3	238,0	نحاس
141 728,4	132 188,2	471,8	445,2	ذهب
99 284,5	142 288,4	329,7	479,0	صيد
17 674,2	22 715,0	58,8	76,7	أخرى
(915 056,3)	(928 361,9)	(3 044,3)	(3 128,8)	واردات فوب
(113 376,7)	(113 197,8)	(377,0)	(381,5)	منتجات غذائية
(190 464,9)	(195 325,2)	(633,8)	(656,5)	منتجات بترولية
(474 881,8)	(481 637,5)	(1 579,8)	(1 625,2)	تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية
(249 709,7)	(251 399,3)	(453,7)	(465,5)	واردات أخرى
(303 588,1)	(311 528,0)	(1 009,8)	(1 048,9)	خدمات وعائدات (صافية)
(244 454,0)	(255 527,0)	(813,7)	(858,3)	خدمات (صافية)
(59 134,0)	(56 001,0)	(196,2)	(190,6)	عائدات (صافية)
42 218,4	92 915,1	140,8	310,7	تحويلات جارية (صافية)
17 116,3	12 624,3	56,9	42,7	تحويلات خصوصية (صافية)
25 102,0	80 290,7	83,9	268,0	تحويلات رسمية
(379 208,7)	(363 746,3)	(1 261,9)	(1 226,1)	ميزان المعاملات الجارية
472 051,8	539 987,8	1 569,6	1 762,2	حساب رأس المال والعمليات المالية
1 445,6	11 943,9	4,8	40,7	حساب رأس المال
470 606,3	528 043,9	1 564,8	1 721,5	حساب العمليات المالية
338 472,5	410 369,0	1 126,0	1 381,1	استثمار مباشر صافي
123 255,3	6 680,2	410,2	21,7	منه: صناعات نفطية (صافي)
64 716,6	150 230,2	216,0	449,8	قروض رسمية متوسطة وطويلة المدى
94 796,9	179 972,8	316,1	550,0	عمليات سحب
53 143,4	77 242,5	176,4	259,4	الدولة
41 653,5	85 176,2	139,7	286,6	شركة اسنيم
(30 080,3)	(29 742,6)	(100,1)	(100,2)	أصل رأس المال مستحق الأداء
67 417,2	(32 555,3)	222,8	(109,3)	معاملات رأسمالية أخرى خصوصية
(88 298,8)	(30 397,3)	(292,0)	(103,5)	خطأ ونسيان
4 544,3	145 844,2	15,7	488,7	ميزان إجمالي
(4 544,3)	(145 844,2)	(15,7)	(488,7)	تمويل
(7 855,5)	(120 556,4)	(26,7)	(402,1)	أصول خارجية صافية
(8 459,9)	(141 704,1)	(28,6)	(473,6)	البنك المركزي صافي
(10 811,3)	(137 013,6)	(36,3)	(457,7)	عوائد
2 351,4	(4 690,5)	7,7	(15,8)	التزامات
1 781,0	25 272,6	5,8	84,9	بنوك تجارية صافي
(1 176,7)	(4 124,9)	(3,9)	(13,5)	حساب نفطي
3 311,2	(25 287,8)	11,0	(86,6)	تمويل استثنائي
المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للدراسات				

2.4 تطور سعر الصرف

بلغ متوسط سعر صرف الدولار 300,0 أوقية عام 2013 مقابل 295,9 أوقية عام 2012 أي بفرق 1,4%. وبالنسبة لليورو زادت قيمته بـ 4,7% في ظرف سنة واحدة حيث انتقل من 380,2 إلى 398,1 أوقية. وفي نفس الوقت سجلت العملة اليابانية انخفاضا بنسبة 17% على امتداد عام 2013 بعد ارتفاع قيمة الصرف بـ 5,4% عام 2012.

جدول 09: متوسط الأسعار السنوية لبعض العملات					
العملة	2011	2012	2013	تغير 12/11 (%)	تغير 13/12 (%)
1 دولار أمريكي	280,3	295,9	300	5,57	1,4
1 يورو	390,3	380,2	398,1	-2,59	4,7
1000 ين	3 519,1	3 710,0	3 080,0	5,4	-17,0

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق



تميز تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي باتجاه تصاعدي طيلة سنة 2013. وقد سجل 98 نقطة في ديسمبر 2013 أي بزيادة 4% مقارنة مع شهر يناير.

وكمتوسط سنوي زاد سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 2% عام 2013 ويشير الاتجاه التصاعدي لسعر الصرف، مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، إلى تدهور في تنافسية الأسعار.

III. الدين الخارجي

3.1 مخزون الديون الخارجية

مع نهاية عام 2013، استقر مخزون الدين الخارجي عند 3329,6 مليون دولار أمريكي، بزيادة 7,8% مقارنة مع مستواه في نهاية 2012 وظلت تركيبة مخزون الدين الخارجي حسب فئة الدائنين مستقرة وهيمنت عليها الهيئات التنموية متعددة الأطراف حيث كانت حصتها 64,2% من المديونية الخارجية مقابل 35,8% لدائنين ثنائيين.

ويعزى تزايد مخزون الدين الخارجي لعام 2013 أساسا إلى تطور عمليات السحب على القروض الخارجية حيث تكلل صافي تدفقات التمويلات الخارجية برصيد بلغ 174,1 مليون دولار أمريكي مع نهاية العام.

وقياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن مخزون الدين الخارجي قد انتقل من 78,1% عام 2012 إلى 79,6% عام 2013.

جدول 10: مخزون الدين الخارجي حسب فئات الدائنين						
2013		2012		2011		
النسبة إلى المجموع	مليون دولار أمريكي	النسبة إلى المجموع	مليون دولار أمريكي	النسبة إلى المجموع	مليون دولار أمريكي	
100%	3329,6	100%	3087,9	100%	2607,7	مجموع
35,8%	1190,6	35,5%	1096,2	31,7%	827,8	ثنائيين
64,2%	2139,0	64,5%	1991,8	68,3%	1779,8	متعددي الأطراف
73,9%	2459,3	75,9%	2344,4	81,7%	2129,1	الدولة
26,7%	888,0	26,6%	822,1	25,6%	666,4	ثنائيين
47,2%	1571,2	49,3%	1522,3	56,1%	1462,8	متعددي الأطراف
5,4%	178,0	5,6%	170,8	5,7%	149,7	البنك المركزي
0,8%	25,8	0,9%	26,9	1,0%	26,9	ثنائيين
4,6%	152,2	4,7%	144,0	4,7%	122,8	متعددي الأطراف
20,8%	692,3	18,5%	572,7	12,7%	328,9	شركة سنيم
8,3%	276,8	8,0%	247,2	5,2%	134,6	ثنائيين
12,5%	415,5	10,5%	325,5	7,5%	194,3	متعددي الأطراف
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات						

3.1.1 الديون الثنائية

في عام 2013 سجل مخزون الدين المستحق لدائنين ثنائيين ارتفاعا بنسبة 8,6% أي 1190,6 مليون دولار ويستحق هذا الرصيد لدائنين ثنائيين عرب بنسبة 43,1% ولثنائيين أعضاء في نادي باريس بنسبة 36,2% ثم الصين بنسبة 20,7%.

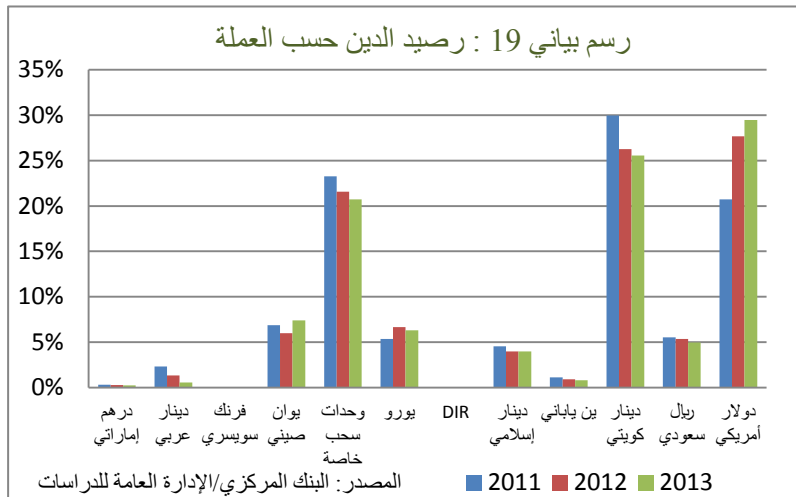
وتعود زيادة الديون الثنائية لعام 2013 أساسا إلى السحوبات الجديدة المعبأة على القروض الممنوحة من طرف الصين ودائنين ثنائيين أعضاء في نادي باريس ودائنين ثنائيين عرب.

3.1.2 الديون متعددة الأطراف

بلغ مخزون الدين المستحق لدائنين متعددي الأطراف 2139,0 مليون دولار أمريكي عام 2013 مقابل 1991,8 مليون دولار أي بزيادة 7,4%. ويعزى هذا التطور إلى حد كبير لصافي التدفقات المالية المتعددة الأطراف. وبوجه خاص إرتفع مخزون الدين المستحق للبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 8,6% حيث انتقل من 268,7 مليون دولار عام 2012 إلى 291,7 مليون دولار عام 2013. كما أن الديون المستحقة للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي زادت بـ 5,4% مقابل 2,9% في العام السابق لتستقر عند 710,7 مليون دولار أمريكي وهو ما يؤكد ترتيب هذه الهيئة في طليعة دائني موريتانيا.

أما رصيد الدين المستحق لصالح الرابطة الدولية للتنمية الدولية فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 2,3% أي 395,1 مليون دولار في نهاية عام 2013 وهو ما يعزى إلى مستوى التدفقات التمويلية الصافية التي منحها هذا الدائن.

3.1.3 رصيد الدين حسب العملة

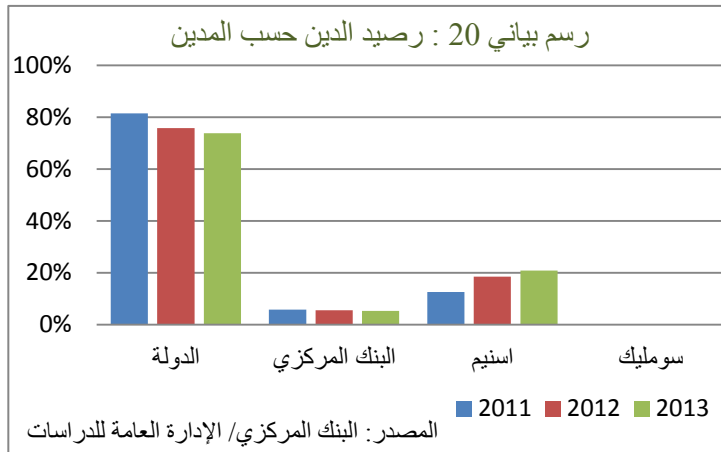


يظهر توزيع الديون الخارجية حسب العملة وجود ارتفاع في المديونية المسجلة بالدولار على حساب الدينار الكويتي وحقوق السحب الخاصة وذلك للسنة الثانية على التوالي.

وهكذا فإن حصة الدين
المسجلة بالدولار ضمن

محفظة الديون الخارجية قد زادت بـ 1,8 نقطة مقارنة مع العام السابق حيث انتقلت من 27,7% عام 2012 إلى 29,5% عام 2013. وبالمقابل فإن حصة كل من الدينار الكويتي وحقوق السحب الخاصة قد تراجعت على التوالي من 26,3% و 21,6% إلى 25,5% و 20,7% خلال الفترة ذاتها. أما اليوان الصيني فقد شهد زيادة في حصته ليبلغ 7,4% عام 2013 مقابل 6,0% في العام السابق.

3.1.4 رصيد الدين حسب المدين



بالمقارنة مع نهاية عام 2012، ظل توزيع رصيد الدين حسب المستفيد عند نهاية عام 2013 بدون تغيير تقريبا. وقد تناقصت حصة ديون الدولة خلال الفترة حيث استقرت عند 73,9% مقابل 75,9%.

أما حصة البنك المركزي من مجموع مخزون الدين فقد

تراجعت قليلا من سنة لأخرى ما بين 5,5% عام 2012 إلى 5,3% عام 2013.

وعلى مستوى الشركات العمومية فإن نصيبها من المخزون قد انتقل من 18,7% عام 2012 إلى 20,9% عام 2013 بعد زيادة حصة شركة اسنيم التي انتقلت من سنة لأخرى من 18,5% إلى 20,8% بالارتباط مع تزايد الموارد التي عبأتها الشركة في إطار برنامج العصرية والتنمية التي اعتمدته.

3.2 خدمة الدين الخارجي

في عام 2013 بلغت التكاليف المرتبطة بسداد خدمة أصل الدين الخارجي وفوائده 156,6 مليون دولار أمريكي أي بزيادة 12,5% مقارنة مع 2012. ويعزى هذا الارتفاع من جهة إلى حلول آجال بعض القروض التي أصبحت مستحقة الوفاء من حيث أصل الدين ومن جهة أخرى إلى زيادة الفوائد المتعلقة بعمليات السحب التي تمت خلال العام.

وعلى أساس سداد خدمة الدين، مثل أصل الدين 63,5% بينما مثلت الفوائد نسبة 36,5% مقابل 62,8% و 37,2% على التوالي خلال العام السابق.

وبالقياس إلى صادرات السلع والخدمات، فإن خدمة الدين مثلت عام 2013 نحو 5,9% مقابل 5,3% لعام 2012.

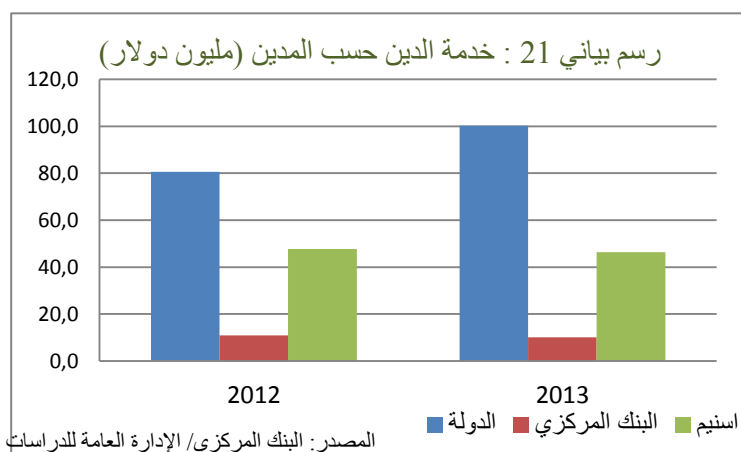
جدول 11: تطور خدمة الدين العام								
2013				2012				مليون دولار أمريكي
% إلى المجموع	المجموع	الفوائد	الأصل	% إلى المجموع	المجموع	الفوائد	الأصل	
100,0%	156,6	57,2	99,4	100,0%	139,1	51,7	87,5	مجموع
30,1%	47,1	20,8	26,3	21,4%	29,7	18,1	11,6	أ. ثنائيين
69,9%	109,5	36,4	73,1	78,7%	109,5	33,6	75,9	ب. متعدد الأطراف
64,0%	100,2	35,3	64,9	57,9%	80,5	32,1	48,5	مجموع الدولة
12,8%	20,1	10,9	9,1	10,4%	14,4	9,4	5,0	أ. ثنائيين
51,2%	80,2	24,4	55,8	47,5%	66,1	22,7	43,5	ب. متعدد الأطراف
6,4%	10,0	0,0	10,0	7,8%	10,8	0,0	10,8	مجموع البنك المركزي
0,7%	1,1	0,0	1,1	0,0%	0,0	0,0	0,0	أ. ثنائيين
5,7%	8,9	0,0	8,9	7,8%	10,8	0,0	10,8	ب. متعدد الأطراف
29,6%	46,3	21,9	24,5	34,4%	47,8	19,6	28,1	مجموع شركة سنيم
16,6%	25,9	9,9	16,0	10,9%	15,2	8,7	6,5	أ. ثنائيين
13,0%	20,4	12,0	8,4	23,4%	32,5	10,9	21,6	ب. متعدد الأطراف

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

3.2.1 خدمة الدين حسب المانح

يظهر توزيع خدمة الدين الخارجي حسب نوعية التعاون أن التدفقات التي تمت لصالح دائنين ثنائيين مثلت 30% من المدفوعات مقابل 21,3% عام 2012. ومن أصل مجموع خدمة الدين الثنائي فإن 63% من المدفوعات كانت لصالح دائنين أعضاء في نادي باريس و 27,8% لشركاء ثنائيين عرب و 9,1% لصالح الصين.

وبالمقابل سجلت حصة المدفوعات لسداد خدمة الدين لصالح دائنين متعددي الأطراف انخفاضا حيث استقرت عند 69,9% مقابل 78,7% عام 2012. ويعزى هذا التطور إلى تراجع سداد أصل الدين بنسبة 3,7% بالارتباط مع الدفع المسبق لخدمة أصل دين شركة اسنيم بمبلغ 13,5 مليون دولار أمريكي لصالح البنك الإفريقي للتنمية. غير أن الفوائد سجلت ارتفاعا بنسبة 8,2%.

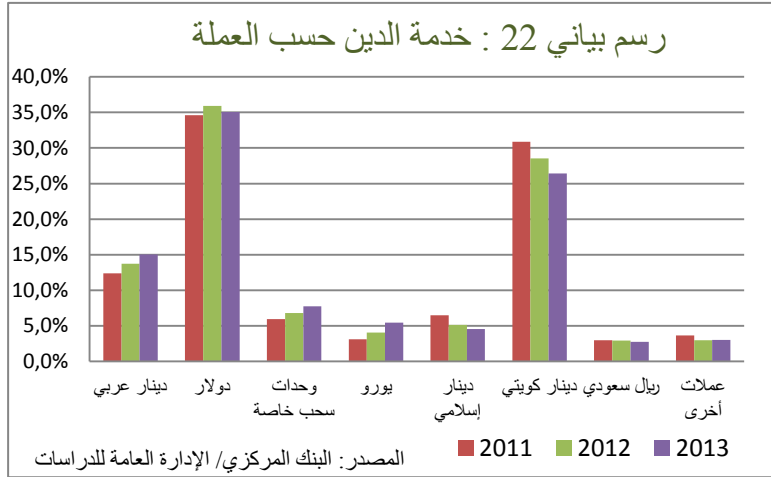


3.2.2 خدمة الدين حسب المدين

يظهر توزيع خدمة الدين الخارجي حسب المدين أن حصة النفقات التي قامت بها الدولة على أساس سداد ديونها لعام 2013، مثلت 64,0% مقابل 57,9% عام 2012. ومن ناحيتها

انخفضت خدمة الدين المدفوع من قبل الشركة الوطنية للصناعة والمناجم لتستقر عند 29,6% مقابل 34,3% عام 2012 بسبب سداد مبكر لرصيد قرض متبقي لصالح البنك الإفريقي للتنمية.

3.2.3 خدمة الدين حسب العملة



يشير توزيع خدمة الدين الخارجي حسب العملة إلى تنامي حصة الدينار العربي وحقوق السحب الخاصة من مجموع المدفوعات حيث انتقلت من سنة لأخرى وعلى التوالي من 13,7% و 6,8% إلى 15,0% و 7,7%.

وبالمقابل تراجعت حصة كل من الدولار الأمريكي و الدينار الكويتي قليلا حيث انتقلت على التوالي من 35,9% و 28,5% عام 2012 إلى 35,1% و 26,4% عام 2013.

3.3 السحب على القروض الخارجية

بلغت السحوبات على القروض الخارجية طويلة المدى 330,7 مليون دولار أمريكي عام 2013 حيث سجلت انخفاضا بنسبة 40,1% مقارنة بعام 2012 وذلك بسبب تراجع تعبئة الموارد على القروض الخارجية من طرف القطاع العمومي.

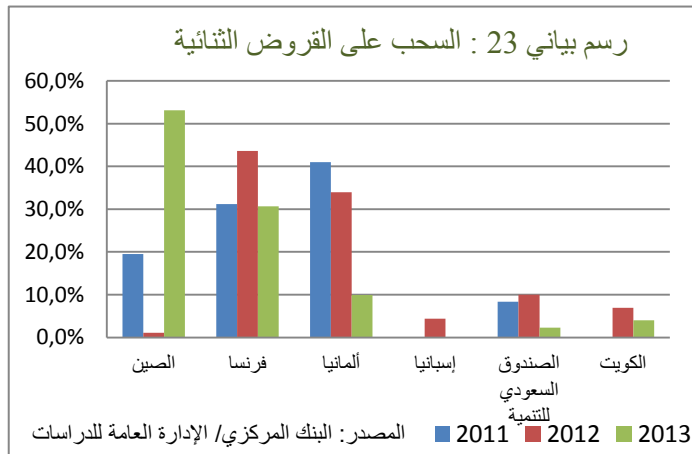
وتميزت عمليات السحب حسب فئة الدائن بتنامي حصة السحوبات متعددة الأطراف التي انتقلت من 59,2% عام 2012 إلى 66,2% عام 2013. أما حصة الدائنين الثنائيين فقد تراجعت لتستقر عند 33,8% عام 2013 مقابل 40,8% عام 2012.

جدول 12: تطور السحوبات						
2013		2012		2011		
% إلى المجموع	مليون دولار	% إلى المجموع	مليون دولار	% إلى المجموع	مليون دولار	
100,0%	330,7	100,0%	552,1	100%	380,6	مجموع
33,8%	111,9	40,8%	225,5	34%	128,3	ثنائيين
66,2%	218,9	59,2%	326,7	66%	252,3	متعددي الأطراف
51,3%	169,8	44,5%	245,5	57%	215,8	مجموع
20,1%	66,5	19,1%	105,7	16%	62,4	ثنائيين
31,3%	103,4	25,3%	139,8	40%	153,4	متعددي الأطراف
5,1%	17,0	6,2%	34,0	9%	34,7	مجموع البنك المركزي
0,0%	0,0	0,0%	0,0	0%	0,0	ثنائيين
5,1%	17,0	6,2%	34,0	9%	34,7	متعددي الأطراف
43,5%	143,9	49,4%	272,6	34%	130,1	مجموع شركة اسنيم
13,7%	45,4	21,7%	119,8	17%	66,0	ثنائيين
29,8%	98,5	27,7%	152,8	17%	64,1	متعددي الأطراف

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

3.3.1 السحب على القروض الثنائية

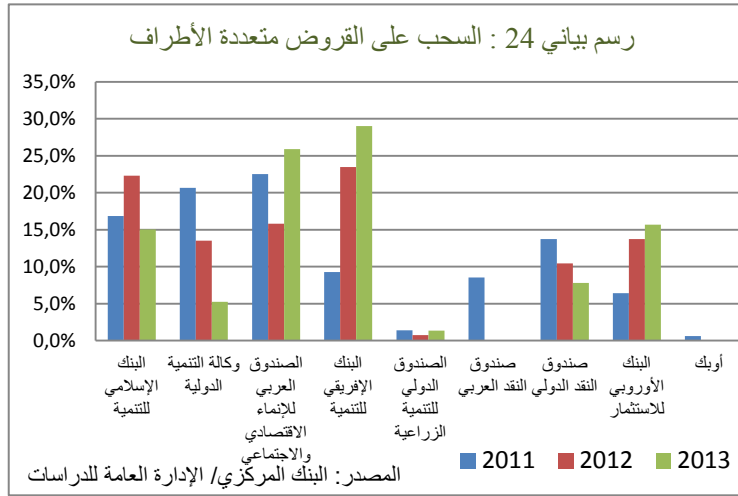
في عام 2013 سجلت عمليات سحب الموارد المعبأة في إطار التعاون الثنائي انخفاضا بنسبة 50,4% لتستقر عند 111,9 مليون دولار أمريكي مقابل 225,5 مليون دولار عام 2012. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تقلص عمليات السحب على قروض مانحين ثنائيين عرب وأعضاء في نادي باريس والذي لم تعوضه إلا جزئيا زيادة السحب على القروض الممنوحة من الصين.



ويبرز توزيع السحوبات حسب المستفيد أن عمليات السحب على قروض ثنائية عام 2013 كانت بنسبة 51,3% لصالح الدولة وبنسبة 43,5% لصالح شركة اسنيم وكانت حصتهما على التوالي 44,5% و 49,4% عام 2012.

أما الموارد المعبأة من طرف شركة اسنيم لدى شركاء ثنائيين فقد تناقصت بـ 62,1% تحت تأثير تراجع التدفقات الواردة من الوكالة الفرنسية للتنمية ووكالة KFW الألمانية. ويرتبط انخفاض سحوبات اسنيم لدى شركاء ثنائيين لعام 2013 إلى حد كبير بحالة تقدم تنفيذ مشاريع توسيع منجم الكلب رقم 2 وبناء الميناء المنجمي الجديد في نواذيبو.

3.3.2 السحب على القروض متعددة الأطراف



في عام 2013، سجلت الموارد المعبأة في إطار التعاون متعدد الأطراف انخفاضا بنسبة 33,0% لتستقر عند 218,9 مليون دولار مقابل 326,7 مليون دولار عام 2012. ورغم هذا الانخفاض فإن المانحين متعددي الأطراف تصدروا قائمة الممولين الخارجيين لموريتانيا.

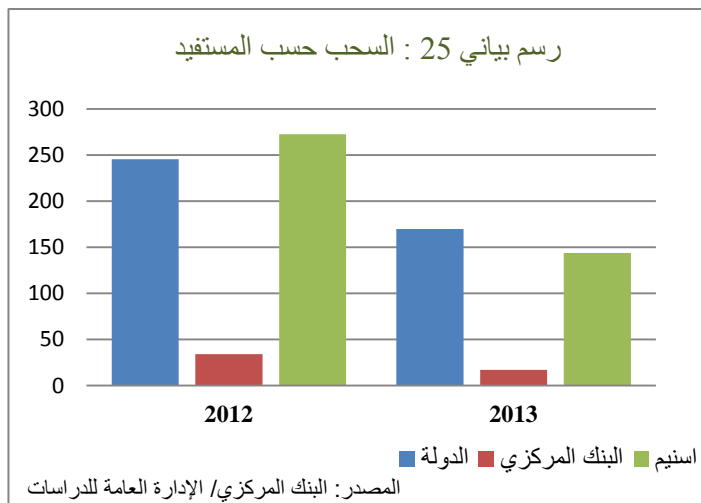
ويبرز توزيع عمليات السحب لدى

المانحين متعددي الأطراف لعام 2013 تقديم البنك الإفريقي للتنمية نحو 27,1% من مجموع السحوبات ثم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الأوروبي للاستثمار بنسب 25,9% و 15,7% على التوالي.

كما أن تركيبة عمليات السحب حسب المستفيد تبين أن 47,2% من الموارد قد تمت تعبئتها لصالح الدولة و 45,0% لصالح شركة اسنيم.

وبلغت عمليات السحب لصالح الدولة 103,4 مليون دولار أمريكي بانخفاض 26,1% مقارنة مع 2012. وقد تمت تعبئة اغلب هذه السحوبات لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية في إطار تمويل مشاريع انتاج وتوزيع الماء والكهرباء.

3.3.3 توزيع عمليات السحب حسب المستفيد

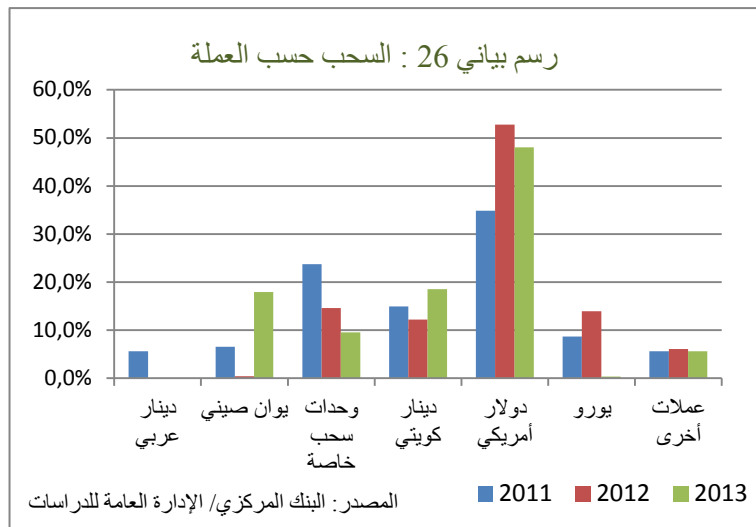


يبرز توزيع عمليات السحب حسب المستفيد في عام 2013، تغيرا طفيفا لصالح الدولة التي انتقلت حصتها من السحوبات من 44,5% عام 2012 إلى 51,3% عام 2013 بينما انتقل نصيب شركة أسنيم والبنك المركزي على التوالي ومن سنة لأخرى من 49,4% و 6,2% إلى 43,5% و 5,1%. وقد عبأت الدولة 169,8 مليون دولار أمريكي عام 2013 مقابل 245,5 مليون دولار عام 2012 أي بانخفاض 31,8%.

وبقيت السحوبات التي قام بها البنك المركزي خلال العام شبه ثابتة مقارنة بالعام السابق أي بحدود 17 مليون دولار. وكان السحب الوحيد الذي قام به البنك المركزي عام 2013 هو عبارة عن آخر أقساط تسهيلة القرض المعزز الذي قدمه صندوق النقد الدولي عام 2009 بموجب برنامجه الثلاثي الخاص بموريتانيا.

أما سحوبات شركة أسنيم لعام 2013 فقد بلغ مجموعها 143,9 مليون دولار مقابل 272,6 مليون دولار عام 2012. وقد تمت تعبئة هذه الموارد لدى كل من البنك الإفريقي للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي و هيئة KFW والبنك الإسلامي للتنمية وهي عبارة عن سحوبات جزئية على القروض التي أبرمتها شركة أسنيم عام 2009.

3.3.4 السحب حسب العملة



مقارنة مع عام 2012، تغيرت تركيبة السحوبات حسب العملة عام 2013 لتعكس تراجع حصة الدولار الأمريكي وتنامي نصيب الدينار الكويتي حيث انتقلنا على التوالي من 52,8% إلى 48,1% ومن 12,2% إلى 18,5%.

كما لوحظ ارتفاع حصة اليوان وانخفاض حصة اليورو حيث انتقلنا على التوالي من 0,4% إلى 18,0% ومن 13,9% إلى 0,3%.

ويعزى هذا التطور من جهة إلى تنامي السحوبات المسجلة باليوان ومن جهة أخرى إلى تدني السحوبات باليورو مقارنة مع العام السابق الذي تميز بتعبئة موارد هامة باليورو لدى الوكالة الفرنسية للتنمية مخصصة لدعم الميزانية.

3.4 الالتزامات الخارجية الجديدة

خلال عام 2013، بلغت قيمة اتفاقيات القرض الجديدة التي تحصل عليها القطاع العام 358 مليون دولار أمريكي منها 64% تم ابرامها مع هيئات متعددة الأطراف و36% مع هيئات تمويل ثنائية.

ويتوقع أن تساهم هذه التمويلات بنسبة 54,9% في الاستصلاح الترابي عبر مشاريع لبناء محطة هوائية بقدرة 30 ميغاواط وطريق أعوينات أزيل - جكني - عدل بكرو. واستفادت التنمية الريفية من 28,5% خاصة انشاء مشاريع لمياه الشرب وتنمية الواحات في المناطق الريفية.

IV. المالية العمومية

في عام 2013 استمرت سياسة المالية العامة المعتمدة في إعطاء الأولوية لترشيد النفقات والتحكم في أعباء التسيير وتحسين مردودية النظام الجبائي من أجل تعزيز قابلية استمرار المالية العامة. وسمحت هذه التوجهات بتحقيق فائض في الميزانية كاف لدفع الاستثمارات العمومية ودعم النمو ومكافحة الفقر.

4.1 قانون المالية لعام 2013

تجسدت توجيهات سياسة الميزانية من خلال قانون المالية لعام 2013 الذي نص على التحكم في وتيرة نفقات التسيير وبشكل خاص على زيادة مستوى الاستثمارات العمومية بشكل معتبر. وبقيت النفقات ذات الطابع الاجتماعي رغم انخفاضها بالمقارنة مع عام 2012 في مستوى يسمح للسكان الأكثر فقرا من النفاذ إلى المواد الأساسية بأسعار مدعومة.

وفيما يتعلق بالتدابير الجبائية التي تضمنها قانون المالية الأصلي فقد تعلقت بما يلي: (1) مراجعة الضريبة على الرواتب و الأجور لتحسين دخل وكلاء الدولة، (2) إلغاء الضريبة العامة على الدخل، (3) زيادة الرسوم على بعض المواد الاستهلاكية كالتبغ وبعض المشروبات غير الكحولية، و(4) الرفع من تحصيل الموارد المتأتية من القطاع المنجمي مثل فرض رسوم على التصرف في الرخص المنجمية.

وقد تم اعتماد قانون معدل لقانون المالية في نهاية 2013 لمراجعة إيرادات ونفقات الميزانية باتجاه الزيادة لمراعاة بعض التطورات غير المتوقعة أصلا.

4.2 تنفيذ الميزانية

في نهاية عام 2013 تكفل تنفيذ الميزانية بعجز إجمالي بلغ 13,9 مليار أوقية أي 1,1% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط مقابل فائض بمبلغ 32,9 مليار أوقية أي 2,8% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط عام 2012.

ويجدر التنويه بأن الإيرادات غير الضريبية لعام 2012 سجلت تقدما ملحوظا ناتجا عن المنح المعبئة في إطار الطاولة المستديرة للمانحين المنظمة ببروكسل في يونيو 2010.

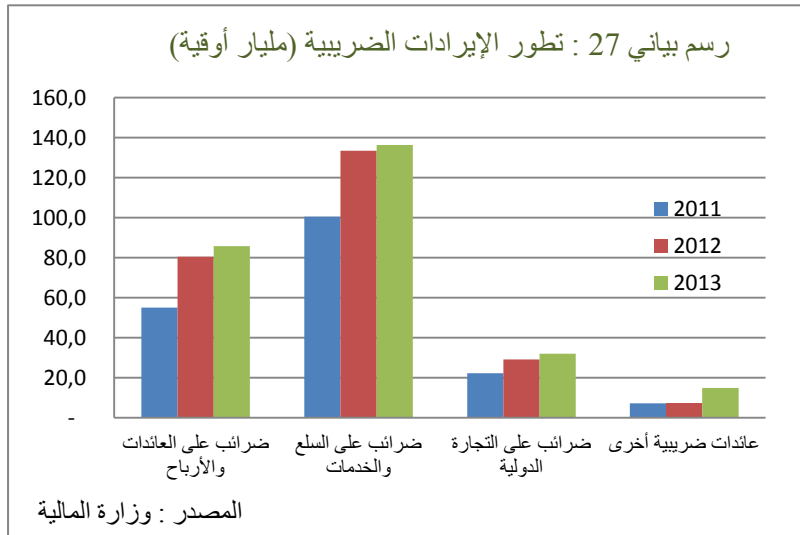
باستبعاد الهبات، سجل رصيد الميزانية الإجمالي عجزا بلغ 25,2 مليار أوقية أي 2,1% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط عام 2013 بدل عجز بمبلغ 34,8 مليار أوقية أي 3% من نفس الناتج خارج النفط برسم السنة المالية السابقة. ويعزى هذا التطور إلى تحسن العائدات الضريبية. وفيما يتعلق بالرصيد الأساسي (خارج النفط والنفقات الممولة بموارد خارجية) سجل تحسنا بنسبة 1,2% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط عام 2013 مقابل فائض بنسبة 0,4% من نفس الناتج عام 2012. ونظرا إلى تسجيل الخزينة العامة عام 2013 لإتاوة دفعها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيه الصيد وإلى منحة استثنائية لدعم

الميزانية عام 2012 فإن رصيد الميزانية الإجمالي حقق فائضا بمبلغ 73,1 مليار أوقية أي 6% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط مقابل عجز بمبلغ 54,3 مليار أي 4,4% من نفس الناتج عام 2012.

4.2.1 إيرادات الميزانية

بلغ إجمالي إيرادات الميزانية بما فيها الهبات عام 2013 ما يقارب 422,8 مليار أوقية أي بانخفاض 8,7% وهو ما يعزى أساسا إلى الإيرادات غير الضريبية وخاصة الهبات التي تراجعت من 67,8 مليار أوقية إلى 11,3 مليار بسبب تقلص مساعدات دعم الميزانية التي سجلت رقما قياسيا عام 2012 نتيجة تعبئة مبلغ استثنائي في إطار الطاولة المستديرة مع المانحين في شهر يونيو 2010 في بروكسل. وبصرف النظر عن الهبات، فإن إجمالي إيرادات الميزانية قد سجل زيادة بـ 13,7 مليار أوقية عام 2013 ليبلغ 411,7 مليار أوقية مقابل 395,1 مليار أوقية للعام السابق.

4.2.1.1 الإيرادات الضريبية



تزايدت الإيرادات الضريبية خارج النفط والبالغة 269,2 مليار أوقية بنسبة 7,4% عام 2013 رغم انخفاض الضريبة على رواتب وأجور وكلاء الدولة وإلغاء الضريبة العامة على الدخل. ويعزى هذا التطور بوجه خاص إلى الجهود المبذولة في مجال تحصيل الضرائب.

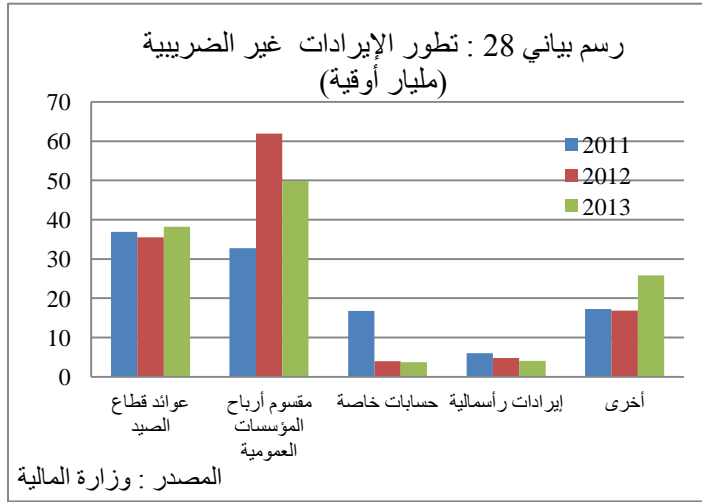
وقد بلغت العائدات المتأتية من

الضرائب المباشرة 85,8 مليار أوقية أي بزيادة سنوية بنحو 6,6% نتيجة تحسن الإيرادات المتحصل عليها في إطار النظام الضريبي المبسط حيث زادت بـ 4,2 مليار أوقية عام 2013 لتستقر عند 4,4 مليار. كما أن الضرائب على الأجور والرواتب قد مكنت من تحصيل 33,6 مليار أوقية أي بزيادة 8,3% وبذلك فإن انخفاض المستقطعات من رواتب الموظفين قد تم تعويضها من خلال الإيرادات المتأتية من المداخل المتحصل عليها من فئات عمالية أخرى. وفيما يتعلق بالإيرادات المتأتية من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية ومن لأرباح غير التجارية فقد بلغت 27,6 مليار أوقية مسجلة زيادة خفيفة قدرها 0,3 مليار أوقية مقارنة مع مستواها عام 2012.

وقد جلبت الرسوم على السلع والخدمات 136,4 مليار أوقية بدل 133,5 مليار أوقية في العام السابق أي بزيادة 2,9 مليار وتعزى أساسا إلى الإيرادات المتأتية من الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الواردات حيث زادت بـ 2,2 مليار لتستقر عند 58,8 مليار أوقية عام 2013.

وفيما يتعلق بالإيرادات المتأتية من الرسوم على التجارة الدولية فقد تزايدت بـ 9,9% لتبلغ 32 مليار أوقية وهي عبارة عن الحقوق الجمركية لدى الاستيراد والرسم الإحصائي والتي بلغت 27,1 مليار و 4,9 مليار أوقية حيث سجلت على التوالي زيادة بنسبة 3,5% وانخفاضا بنسبة 6,5%. وقد سجلت الإيرادات الضريبية الأخرى ارتفاعا باستثناء حقوق التسجيل والطابع التي تراجعت بـ 2 مليار أوقية لتستقر عند 0,7 مليار أوقية.

4.2.1.2 الإيرادات غير الضريبية



بلغت الإيرادات غير الضريبية خارج الهبات 121,6 مليار أوقية مسجلة انخفاضا بـ 1,5 مليار بسبب تراجع المبالغ المدفوعة كمقسوم أرباح دفعته شركة اسنيم. وقد بلغت الأرباح الموزعة 49,9 مليار أوقية حيث سجلت انخفاضا بمبلغ 12,1 مليار بسبب نقص المبلغ المدفوع من طرف شركة اسنيم بـ 19,3 مليار أوقية نتيجة انخفاض رقم أعمالها بالارتباط مع تراجع متوسط سعر الحديد لعام 2012. وتم تعويض هبوط الأرباح الموزعة من طرف شركة اسنيم إلى حد ما بصرف مبلغ 7,2 مليار أوقية من طرف البنك المركزي كمقسوم أرباح برسم عام 2012.

وفيما يتعلق بعائدات الصيد فقد سجلت زيادة قدرها 2,7 مليار أوقية لتصل إلى 38,2 مليار أوقية في نهاية 2013 بفضل تحسن العائدات المتحصل عليها بموجب إتوات أسماك السطح التي زادت بـ 4,3 مليار أوقية لتستقر عند 8,5 مليار أوقية. أما القسط السنوي للتعويض المالي المدفوع من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الصيد فقد بلغ 27,3 مليار أوقية عام 2013 بدل 26,7 مليار عام 2012 نتيجة ارتفاع قيمة اليورو مقارنة بالأوقية.

ومن جهتها بلغت الإيرادات المنجمية 7,3 مليار أوقية أي بانخفاض 1,1 مليار نتيجة تراجع عائدات التشغيل وعائدات السجل العقاري على التوالي بـ 0,7 مليار و 0,4 مليار أوقية.

وشهدت عائدات رأس المال التي بلغ إجماليها 4,1 مليار أوقية انخفاضا بـ 0,7 مليار أوقية نتيجة انخفاض العائدات المتأتية من بيع القطع الأرضية. ومن جانبها زادت العائدات غير

الضريبية الأخرى والبالغة 18,5 مليار أوقية على الضعف بفضل المداخل المتأتية من الإتاوات المدفوعة من طرف شركات الاتصال. وأخيرا بلغت العائدات النفطية 20,7 مليار أوقية أي بانخفاض 3,4% بالمقارنة مع العام السابق نتيجة تراجع الكميات التي تم تصديرها عام 2013.

4.2.1.3 الهبات

في عام 2013 بلغ هذا البند 11,3 مليار أوقية أي بانخفاض بلغ 56,4 مليار أوقية مقارنة مع عام 2012 حيث تمت تعبئة مبلغ استثنائي قدره 60,3 مليار أوقية على شكل دعم للميزانية وباستبعاد هذه الهبة الاستثنائية فإن مبلغ المنح المقبوضة لعام 2013 فاق منح السنوات المالية الماضية.

4.2.2 نفقات الميزانية

في عام 2013 بلغت نفقات الدولة 436,7 مليار أوقية أي بزيادة معتدلة قدرها 6,3 مليار أوقية أو 1,6%. ويخفي هذا التطور الارتفاع الملحوظ في نفقات التجهيز وخاصة تلك الممولة بموارد ذاتية للدولة، وذلك مع انخفاض ملموس في نفقات التسيير.

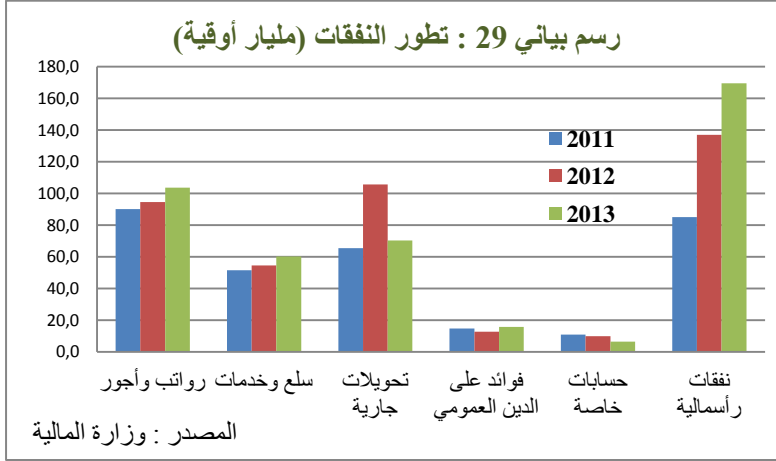
4.2.2.1 النفقات الجارية

إن أعباء التسيير التي بلغت 267,2 مليار أوقية قد سجلت تراجعا بمبلغ 25,8 مليار أي نسبة 8,9% وتعزى أساسا لانخفاض التحويلات الجارية. ورغم أن مستوى هذا البند يظل مرتفعا فقد عرف انخفاضا بمبلغ 35,5 مليار أوقية أي 33,6% ليستقر عند 70,2 مليار عام 2013. ويعود سبب هذا الهبوط إلى إلغاء الهامش التصحيحي لأسعار المحروقات وتخفيض دعم سعر الغاز المنزلي والكهرباء وكذلك الاعتمادات المالية الموجهة للبرنامج الاستعجالي. وبموازاة تخفيض الإعانات فقد تم تنفيذ برامج اجتماعية أكثر استهدافا لصالح السكان الأكثر هشاشة.

وفيما يتعلق بالأعباء الاجتماعية البالغة 107,3 مليار، فقد سجلت ارتفاعا بـ 9 مليار أوقية أي بزيادة 9,6% نتيجة إصلاح نظام الضرائب على الأجور والرواتب وتأثير عمليات الاكتتاب الجديدة في الوظيفة العمومية.

أما نفقات السلع والخدمات فقد بلغت 60,1 مليار أوقية أي بارتفاع 5,6 مليار أو 10,1% بسبب النفقات الملتزم بها لتنظيم الانتخابات البلدية والتشريعية لعام 2013. ومن جانبه استقر سداد فوائد الدين العمومي عند 15,7 مليار أوقية أي بزيادة 3,1 مليار نتيجة زيادة أعباء الدين الخارجي.

4.2.2.2 نفقات الاستثمار والقروض الصافية



بلغت نفقات ميزانية الاستثمار لعام 2013 ما مجموعه 169,6 مليار أوقية بزيادة 32,6 مليار أي 23,2% مقارنة مع العام السابق. ويعزى هذا التطور إلى زيادة الاستثمارات الممولة بموارد الدولة التي زادت بـ 34,8 مليار لتبلغ 120,9 مليار مما يترجم توجيهات قانون المالية الذي

يعطي الأولوية للاستثمارات إسهاما في تحقيق نمو أكثر شمولاً وفي خلق فرص العمل ومكافحة الفقر. وبالمقابل تراجعت نفقات الاستثمار الممولة بموارد خارجية بـ 2,1 مليار أوقية لتستقر عند 48,7 مليار عام 2013 لتوفر للدولة موارد ذاتية معتبرة مما قلص لجوئها إلى الموارد الخارجية.

وتغيرت تركيبة نفقات التجهيز بشكل ملحوظ لصالح النفقات على موارد ذاتية التي مثلت 71,3% من مجموع نفقات التجهيز في حين أن النفقات الممولة خارجياً لم تعد تمثل سوى 28,7 مقابل 62,9% و 37,1% على التوالي عام 2012.

4.2.3 رصيد الميزانية وتمويله

تميز تنفيذ الميزانية عام 2013 بعجز إجمالي بلغ 13,9 مليار أوقية بدل فائض بمبلغ 32,9 مليار عام 2012. ويعود سبب هذا الفائض إلى عائدات استثنائية ناتجة عن دعم الميزانية بأكثر من 60 مليار أوقية. وقد تمت تغطية عجز الميزانية باللجوء إلى موارد داخلية وخارجية.

وعلى الصعيد الداخلي تمت مواجهة احتياجات الخزينة أساساً بواسطة اللجوء إلى الموارد المتراكمة لدى البنك المركزي. وهكذا فإن المركز الصافي للخزينة العامة اتجه هيئة الإصدار قد سجل انخفاضاً بمبلغ 40,8 مليار في حين تحسن هذا المركز اتجاه البنوك بمبلغ 23 مليار مما يعكس تقلص المديونية بشكل ملحوظ اتجاه البنوك.

وهكذا فإن مخزون أدونات الخزينة لدى البنوك قد سجل انخفاضاً بـ 23,4 مليار أوقية ليستقر عند 33,2 مليار. وبالمقابل فإن مخزون أدونات الخزينة خارج البنوك قد تزايد بـ 8,3 مليار ليبلغ 36,5 مليار أوقية مما يبرز اللجوء إلى التمويل غير المصرفي بشكل مكثف على حساب التمويل المصرفي. ومن جهة أخرى قلصت الخزينة العامة مدفوعاتها قيد التسوية بـ 5,4 مليار عام 2013.

وعموما بلغ التدفق الصافي للتمويلات الداخلية للخرينة 5,5 مليار وهو ما يعتبر تحسنا في المركز الداخلي الصافي للخرينة العامة.

أما التمويل الخارجي الصافي فقد استقر عند 25,8 مليار أوقية مقابل 50,4 مليار عام 2012 أي بانخفاض 24,6 مليار مما يعكس تقليل اللجوء إلى الإقراض الخارجي. وقد انخفضت القروض الخارجية بـ 21,6 مليار أوقية في حين زاد سداد القروض بـ 7,7 مليار أوقية.

وقد ساهم الصندوق الوطني للعائدات النفطية في تمويل الميزانية بـ 19,4 مليار أوقية مقابل 17,3 مليار عام 2012. وبالنظر إلى مستوى العائدات النفطية الذي بلغ 20,7 مليار أوقية فإن صندوق العائدات النفطية سجل تراكمات صافية بمبلغ 1,3 مليار أوقية مما رفع رصيده إلى 29 مليار أوقية في نهاية 2013.

٧. النقود

5.1 السياسة النقدية

واصل البنك المركزي الموريتاني خلال عام 2013 انتهاج سياسته النقدية الرامية إلى استقرار الأسعار كهدف أساسي منذ اعتماد نظامه الأساسي الجديد عام 2007. ولهذا الغرض عمل على ضبط السيولة المصرفية في سياق طبيعته وفرة في السيولة المصرفية مع عدم لجوء الخزينة إلى إصدار أذونات جديدة. وقد ساعد تنفيذ سياسة نقدية حذرة مصحوبة بالاستمرار في دعم أسعار بعض المواد الأساسية لصالح الأسر ذات الدخل المنخفض بالإبقاء على التضخم بمستوى معتدل. وفي عام 2013 سجل مؤشر أسعار الاستهلاك كمعدل سنوي ارتفاعا بنسبة 4,1% مقابل 4,9% عام 2012 أما زيادة الانزلاق السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك فقد استقرت عند 4,5% مقابل 3,4% في العام السابق.

ورغم الإبقاء على نسبة الفائدة المركزية دون تغيير وعلى الاحتياطي الإلزامي عند نسب 9% و 7% على التوالي، فإن شروط تمويل الاقتصاد قد تم إضفاء المرونة عليها بفضل تشجيع التنافس بين البنوك بعد بدء نشاط بنوك جديدة. وهكذا فإن متوسط سعر الفائدة المدين الفصلي الذي صرحت به البنوك قد اتجه نحو الانخفاض مما يعكس تراجع متوسط الكلفة الترجيحية للاقتراض.

وفيما يتعلق بالمعدل الترجيحي لأذونات الخزينة فقد بقي ثابتا بحدود 3% مما يعكس عدم حاجة الدولة إلى التمويل المصرفي بعد التحسن الملحوظ في سيولة الخزينة العامة.

5.2 المجاميع النقدية

في عام 2013 تسارعت وتيرة زيادة الكتلة النقدية تحت تأثير، الارتفاع الملحوظ للقروض إلى الاقتصاد وتزايد الديون على الدولة وبدرجة أقل إلى زيادة العائدات الخارجية الصافية.

5.2.1 الكتلة النقدية M2

استقرت الكتلة النقدية في نهاية ديسمبر 2013 عند 469,9 مليار أوقية بزيادة سنوية قدرها 56,2 مليار أوقية أي 13,6% بدل 10,5% عام 2012 وتجسد هذا التطور في ارتفاع مستوى جميع مكونات الكتلة النقدية.

وقد ارتفعت النقود المتداولة بنوعيتها المعدني والورقي والبالغة 132,7 مليار في نهاية ديسمبر 2013 بنسبة 15,1% بدل 14,3% عام 2012. وكانت وتيرة الطلب على النقود الورقية والمعدنية ثابتة خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة قبل أن يرتفع اعتبارا من شهر سبتمبر نظرا إلى فترة الأعياد.

وبالعكس فقد كانت وتيرة الودائع ثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من السنة قبل التراجع في نهاية الربع الأخير الذي تزامن مع مواسم الأعياد. وفي ديسمبر 2013 استقرت الودائع عند 272,0 مليار أوقية أي بزيادة 10,3% خلال السنة.

وفيما يتعلق بالودائع لأجل، فقد بلغت في نهاية ديسمبر 2013 ما مجموعه 64,9 مليار أوقية أي بزيادة 25,7% مقارنة مع العام السابق وهو ما يعبر عن التحسن في تعبئة المدخرات.

الجدول 13: الكتلة النقدية ومكوناتها (مليار أوقية)					
	2013	تغير (11/12)	2012	2011	تغير (12/13)
النقد (M1)	404,7	11,7%	361,8	323,8	11,9%
حركة النقود الورقية والمعدنية	132,7	14,3%	115,3	100,9	15,1%
ودائع تحت الطلب	272	10,6%	246,5	222,9	10,3%
ودائع لأجل وادخار	64,9	2,6%	51,6	50,3	25,7%
الكتلة النقدية (M2)	469,6	10,5%	413,4	374,1	13,6%

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

5.2.2 مقابلات الكتلة النقدية

تعود الزيادة في الكتلة النقدية عام 2013 إلى حد كبير إلى زياد القروض للاقتصاد وقد ساهمت الديون الصافية على الدولة والعائدات الخارجية الصافية كذلك في تزايد الكتلة النقدية.

جدول 14: مقابلات الكتلة النقدية (مليار أوقية)					
	2013	تغير (11/12)	2012	2011	تغير (12/13)
العائدات الخارجية الصافية	196,7	171,5%	192,2	70,8	2,3%
قروض داخلية صافية	516,6	-8,73%	458,9	502,8	12,6%
ديون صافية على الدولة	118,2	-46,42%	100,3	187,2	17,9%
دعم الاقتصاد	398,4	13,59%	358,5	315,6	11,1%
بنود أخرى صافية	-243,6	19,16%	-237,6	-199,4	2,5%

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

5.2.2.1 العائدات الخارجية الصافية

شهدت العائدات الخارجية الصافية ارتفاعا بلغ 4,4 مليار أوقية عام 2013 لتستقر في نهاية السنة عند 196,8 مليار مقابل 192,4 مليار في نهاية 2012.

جدول 15: تطور العائدات والالتزامات الخارجية (مليار أوقية)					
تغير (12/13)	2013	تغير (11/12)	2012	2011	
2,7%	220,0	317,9%	214,3	67,4	عائدات خارجية صافية البنك المركزي الموريتاني
2,4%	297,9	201,0%	290,8	144,7	عائدات خارجية البنك المركزي الموريتاني
1,8%	-77,9	99,0%	-76,5	-77,3	التزامات خارجية البنك المركزي الموريتاني
5,9%	-23,2	-591,9%	-21,9	3,7	عائدات خارجية صافية البنوك
11,6%	34,7	80,6%	31,1	38,6	عائدات خارجية البنوك
9,3%	-57,9	151,4%	-53,0	-35,0	التزامات خارجية البنوك
2,3%	196,8	628,6%	192,4	71,0	أصول خارجية صافية

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

وترتبط هذه الزيادة بارتفاع العائدات الخارجية الصافية للبنك المركزي بـ 5,7 مليار أوقية بعد تحسن الاحتياطات الرسمية. وبالعكس فإن العائدات الخارجية الصافية للبنوك التجارية سجلت تراجعاً بمبلغ 1,3 مليار عام 2013 حيث تأثرت أساساً بتزايد الالتزامات الخارجية.

5.2.2.2 القروض الداخلية

سجلت القروض الداخلية الصافية ارتفاعاً سنوياً بنسبة 12,6% لتستقر عند 516,6 مليار أوقية في نهاية 2013 بسبب ارتفاع الديون الصافية على الدولة (17,9%) والقروض إلى الاقتصاد (11,1%). وتأتي زيادة الديون الصافية على الدولة بعد التصحيح الذي طرأ في إطار الاتفاقية الجديدة المبرمة بين الدولة والبنك المركزي والموقعة في ديسمبر 2013. غير أن انخفاض مخزون أدوات الخزينة التي توجد بحوزة البنوك أدى إلى تراجع ملموس في ديونها الصافية على الدولة.

جدول 16: تطور القروض الداخلية (مليار أوقية)					
تغير (12/13)	2013	تغير (11/12)	2012	2011	
12,6%	516,6	-8,7%	458,9	502,8	قروض داخلية
17,9%	118,2	-46,4%	100,3	187,2	ديون صافية على الدولة
80,3%	91,8	-65,0%	50,9	145,5	ديون صافية للبنك المركزي الموريتاني
-46,6%	26,4	18,2%	49,4	41,8	ديون صافية للبنوك
11,1%	398,4	13,6%	358,5	315,6	دعم للاقتصاد

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

5.2.2.3 المستحقات الصافية على الدولة

بلغت المستحقات الصافية على الدولة 118,2 مليار أوقية في نهاية 2013 مسجلة زيادة سنوية قوية بحدود 17,9 مليار أوقية أي 17,9%. ويعكس هذا التطور ارتفاع الديون الصافية للبنك المركزي على الدولة بمبلغ 40,5 مليار أوقية لتستقر في نهاية شهر ديسمبر عند 91,8 مليار نتيجة التوصل إلى اتفاقية بشأن ديون البنك المركزي على الدولة، وكذلك إلى انخفاض رصيد الحساب الجاري للخزينة لدى البنك المركزي.

وفيما يتعلق بالمستحقات الصافية للبنوك على الدولة، فقد سجلت انخفاضا قدره 22,99 مليار أوقية بعد تقليص مخزون أدونات الخزينة في نهاية 2013.

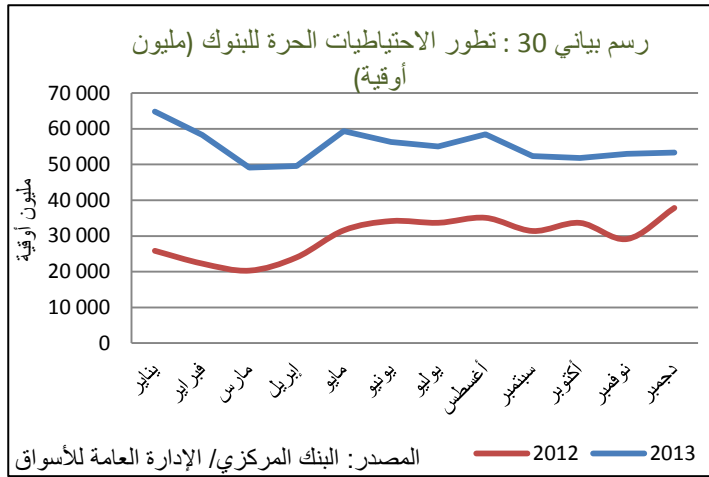
5.2.2.4 دعم الاقتصاد

ارتفع دعم الاقتصاد إلى 398,4 مليار أوقية في نهاية ديسمبر 2013 أي بزيادة 11,1% مقابل 13,6% عام 2012.

وقد بلغت القروض قصيرة الأجل 300,2 مليار أوقية أي بزيادة 8,3% مقارنة مع عام 2012. وقد بلغت حصتها من إجمالي الدعم إلى الاقتصاد عام 2013 نسبة 76,2% بدلا من 80,8% عام 2012.

أما القروض المصرفية على المدى المتوسط والطويل فقد بلغت 93,8 مليار أوقية عام 2013 أي بزيادة سنوية قدرها 27,8 مليار أو 42,2%. وقد تحسنت حصتها من مجموع القروض من سنة لأخرى حيث انتقلت من 19,2% عام 2012 إلى 23,8% هذا العام.

5.3 تطور السيولة المصرفية



في عام 2013 زادت السيولة المصرفية بشكل معتدل بـ 1,1 مليار أوقية حيث انتقلت من 97 مليار أوقية إلى 98,1 مليار. وكان للعوامل المستقلة للسيولة تأثيرا توسعيا بمبلغ 114,3 مليار أوقية و يعزى إلى زيادة العائدات الخارجية الصافية (+142,0 مليار أوقية) وبدرجة أقل إلى العوامل الأخرى الصافية (+3,9 مليار).

وقد أدى التأثير التوسعي لهذه العوامل مجتمعة إلى إبطال التأثير المقيد لعمليات الدولة (-14,3 مليار أوقية) وكذلك تأثير التداول النقدي بنوعيه (+17,3 مليار أوقية). ومارست عمليات السياسة النقدية وعمليات الصرف تأثيرا مقيدا إجماليا بحدود 116 مليار حيث كان أهم من التأثير التوسعي الذي سببته العوامل المستقلة مما أدى إلى انخفاض للاحتياطي الحر للبنوك بـ 1,6 مليار أوقية.

VI. سوق رؤوس الأموال

خلال عام 2013 اقتصر نشاط هذا السوق على عمليات أدونات الخزينة والسوق المصرفي البيني.

ورغم هبوط الحجم الإجمالي لإصدار أدونات الخزينة والاتجاه التنازلي لنسب الفائدة على هذه الإصدارات فإن نشاط سوق أدونات الخزينة بقي على درجة نسبية من الأهمية عام 2013. وفيما يتعلق بالسوق المصرفي البيني فقد ظل حجم العمليات التي تناولها هذا السوق ضعيفا عام 2013 نظرا لوفرة السيولة لدى معظم البنوك. وفيما يتعلق بإعادة تمويل البنك المركزي فقد ظل مقصورا على تدخلات ظرفية ولفترة قصيرة جدا.

6.1 سوق أدونات الخزينة

خلال عام 2013 بلغت الإصدارات من أدونات الخزينة 467,1 مليار أوقية أي بانخفاض 12,2% مقارنة بمبلغ الإصدارات برسم السنة السابقة.

وكان أعلى مستوى لإصدار الأدونات في شهر يوليو 2013 بمبلغ 59,6 مليار بسبب فائض السيولة لدى البنوك خلال هذه الفترة في حين كان شهر فبراير هو الذي سجل أدنى مستوى بـ 26,96 مليار أوقية. واستقر معدل الإصدارات الشهري عند 38,92 مليار أوقية.

ومثلت حصة أدونات الخزينة التي يزيد أجلها على 13 أسبوعا نحو 2,9% من المبلغ الإجمالي للمبيعات عام 2013 مقابل 1,2% عام 2012 مما يشير إلى تفضيل المكتتبين للأجل الأقصر.

وقد انتقل مخزون أدونات الخزينة من 84,8 مليار أوقية في نهاية 2012 إلى 69,7 مليار أوقية لغاية 31 ديسمبر 2013 مسجلا انخفاضا بنسبة 17,8%. ويعزى هذا التطور إلى تقلص مخزون أدونات الخزينة لدى البنوك بنسبة 41,3% في الوقت الذي سجل فيه المخزون الموجود بحوزة المكتتبين غير المصرفيين زيادة بنسبة 29,4%. وقد استحوذ القطاع غير المصرفي على 52,4% من إجمالي المخزون عام 2013 مقابل 47,6% للقطاع المصرفي.

جدول 17: الأذونات المعروضة (مليون أوقية)														
الأجل	بنود	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	مجموع
أذونات 4 أسابيع	مبالغ مطروحة	29 200	20 100	25 850	27 900	21 400	19 400	32 100	24 160	22 400	26 738	19 600	33 400	302 248
	فوائد محتسبة	76	50	70	79	61	58	95	72	66	78	57	92	856
أذونات 13 أسبوعا	مبالغ مطروحة	16 900	5 600	15 500	17 875	4 100	16 200	16 300	6 140	13 200	15 562	9 400	14 400	151 177
	فوائد محتسبة	131	46	126	146	36	144	138	50	111	134	80	114	1 257
أذونات 26 أسبوعا	مبالغ مطروحة	0	600	400	1 000	600	400	1 175	1 400	500	0	1 400	200	7 675
	فوائد محتسبة	0	11	6	19	12	8	23	27	10	0	27	4	146
أذونات 50 أسبوعا	مبالغ مطروحة	1 900	660	400	400	2 000	0	0	0	400	0	200	0	5 960
	فوائد محتسبة	58	19	12	15	57	0	0	0	14	0	7	0	182
	مجموع	48 000	26 960	42 150	47 175	28 100	36 000	49 575	31 700	36 500	42 300	30 600	48 000	467 060
المصدر: البنك المركزي للموريتاني/الإدارة العامة للأسواق وتسيير السيولة														

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق وتسيير السيولة

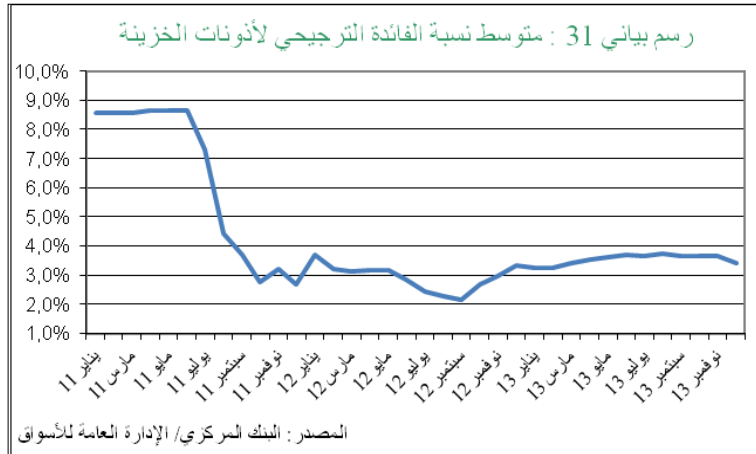
الجدول 18: تطور مخزون أذونات الخزينة (مليون أوقية)							
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مصرفي	41360	52840	54125	69950	49971	56 615	33 200
غير مصرفي	13250	28015	22117	19752	29516	28 206	36 497
مجموع	54610	80855	76242	89702	79487	84 821	69 697

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق وتسيير السيولة

6.2 السوق المصرفي البيئي

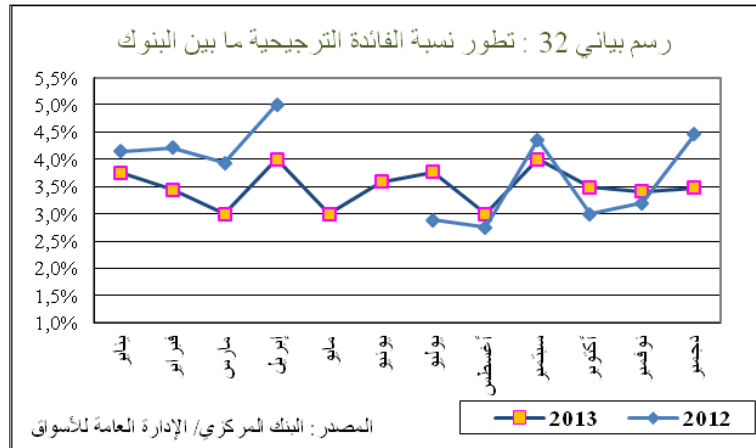
تميز السوق المصرفي البيئي باتجاه تنازلي لنسب الفائدة المطبقة حيث استمر هذا الاتجاه التنازلي الذي بدأ منذ عام 2011. وهكذا فإن معدل الفائدة الترجيحي قد انتقل من 8,30% في شهر يناير 2011 إلى 4,46% في ديسمبر 2012. ليستقر عند 3,48% في نهاية عام 2013 بالارتباط مع انخفاض حجم تبادل السيولة بين البنوك من جهة وتراجع نسب إصدار أذونات الخزينة من جهة أخرى. وفي عام 2013 بلغ إجمالي تبادل السيولة بين البنوك 61 مليار مقابل 105,5 مليار عام 2012. أما عمليات إعادة التمويل من طرف البنك المركزي فقد بلغت 5,7 مليار أوقية مقابل 3,3 مليار أوقية عام 2012.

6.3 نسبة الفائدة على أدونات الخزينة



نظرا إلى الوضعية المالية الملائمة للخزينة العامة، نتيجة تزايد عائداتها فقد خففت من لجوئها إلى التمويل عبر إصدار أدونات الخزينة. وهكذا فإن معدل نسبة الفائدة الترجيحي المعمول به بقي ضعيفا نسبيا عام 2013 حيث استقر متوسطه الشهري في حدود 3%.

6.4 نسبة الفائدة في السوق المصرفي البيني



في عام 2013 جرت عمليات الإقراض والتسليف بين البنوك لفترات تتراوح عادة بين يوم واحد و 7 أيام وبنسب فائدة من 3% إلى 4%. وكان معدل الفائدة الترجيحي بحدود 3,5% مقابل 4% عام 2012.

6.5 عمليات غرفة المقاصة

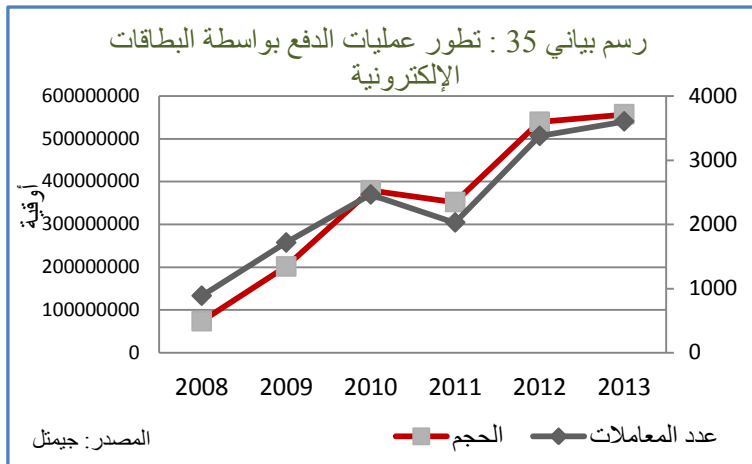
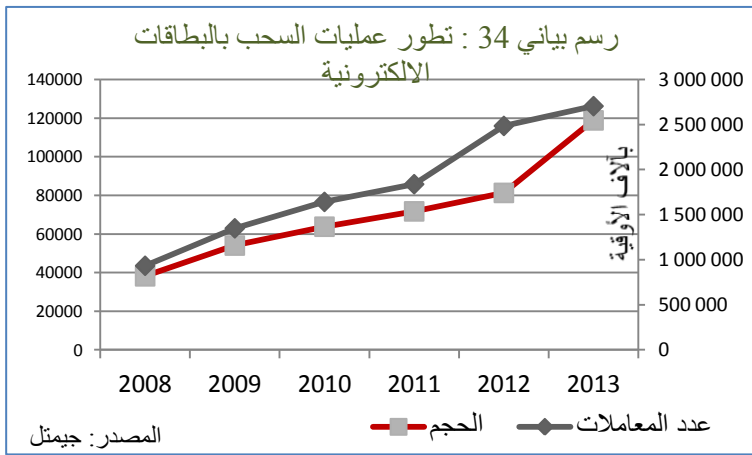
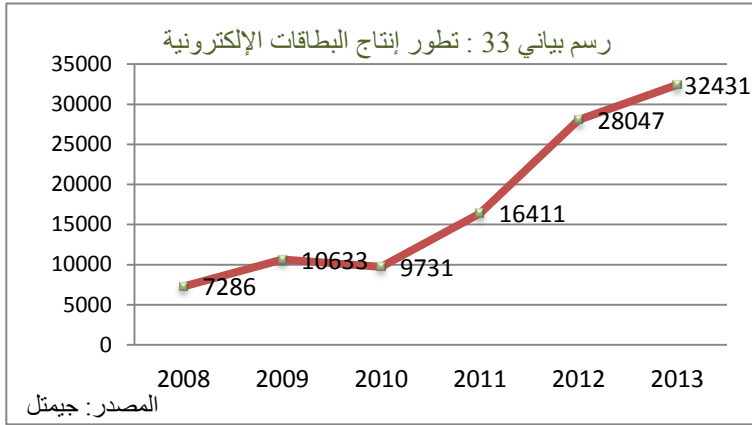
بلغ عدد المعاملات التي عالجتها هذه الغرفة لعام 2013 مامجموعه 123.313 عملية أي بزيادة 6% مقابل 15% عام 2012. وبلغت قيمة المعاملات 860,5 مليار أوقية عام 2013 مقابل 759 مليار عام 2012 أي بزيادة 13%.

ويبقى الشيك هو السند الأكثر استخداما بين وسائل الدفع أي بحدود 80% من إجمالي العمليات بمبلغ 664,1 مليار أوقية أو 77% من إجمالي القيم التي جرت معالجتها.

جدول 19: توزيع عمليات المقاصة حسب نوع المعاملة				
2013		2012		نوع العملية
مبلغ بمليارات الأوقية	عدد (آلاف)	مبلغ بمليارات الأوقية	عدد (آلاف)	
664,1	98,6	592,0	95,8	شيك
165,0	24,0	133,0	19,2	حوالة
31,5	0,7	34,0	0,8	كمبيالة
860,5	123,3	759,0	115,9	مجموع

المصدر : البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

6.6 عمليات التنقيد الإلكتروني



في عام 2013 تميز نشاط التنقيد الإلكتروني بتنفيذ مشاريع جديدة بالتعاون مع شبكة VISA الدولية حيث تم اعتماد بنكين ومواصلة أهداف ترقية التعاون المصرفي الليبي. وهكذا بدأت خمسة بنوك تستعمل نقطة النفاذ إلى شبكة "فيزا" عبر منظومة جيمتل حيث وضعت تحت تصرف حاملي بطاقات "فيزا" أكثر من 100 نقطة توزيع نقود أوتوماتيكية تقع في العديد من مدن موريتانيا؛ وبقي عدد البنوك التي تصدر البطاقات الدولية عبر شبكة جيمتل بدون تغيير.

واليوم تم ربط معظم البنوك بالشبكة وهناك تعاون بيني قائم في مجال التنقيد الإلكتروني. وقد تجاوز عدد البطاقات المصرفية في التداول عتبة 60.000 بطاقة عاملة. وفي مجال إصدار البطاقات المصرفية، فإن مركز الشخصية سجل نشاطا معتبرا خلال عام 2013 حيث أن إنتاج البطاقات المصرفية المحلية قد تزايد بشكل ملحوظ مقارنة مع السنوات السابقة كما يتبين من الرسم البياني المقابل (2010-2013).

وقد تجاوز عدد المعاملات المصرفية البيئية (باستبعاد عمليات السحب المحلية) عتبة 120.000 معاملة بلغت قيمتها 2,5 مليار أوقية.

ورغم العدد المحدود من المتاجر المستخدمة لشبكة جيمتل فإن هذه الأخيرة أنجزت عمليات دفع بلغت 557 مليون أوقية عام 2013 مقابل 539,3 مليون عام 2012.

VII. الإشراف المصرفي

تواصلت الجهود الرامية إلى عصرنة وتقوية استقرار القطاع المالي عام 2013 عبر اعتماد استراتيجية لتنمية القطاع المالي واعتماد الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي بالتعاون مع خبراء AFRITAC لعدد من النصوص التطبيقية للأمر القانوني رقم 2007/020 المتضمن تنظيم مؤسسات القرض وفي هذا الإطار، صادق مجلس السياسة النقدية في البنك المركزي على تعليمات تتناول:

- ✓ الودائع؛
- ✓ الحد الأعلى لمعامل اقتسام المخاطر؛
- ✓ التوازن بين الموارد الدائمة والأصول الثابتة؛
- ✓ الحد الأدنى لرأس المال؛
- ✓ الأموال الذاتية الصافية / علاقات مؤسسات الإقراض مع الهيئات المشابهة؛
- ✓ التدقيق الخارجي؛
- ✓ المراقبة الداخلية ومراقبة القروض للخواص.

وسعى إلى تطبيق نسب القدرة على الوفاء طبقاً لمعايير بازل 2، فقد تم تزويد البنوك باستمارات تتعلق بمكافحة غسل الأموال ومنظومة البيانات ومخاطر التشغيل والمراقبة الداخلية وكذلك بميثاق حول الرقابة الداخلية. وسيمكن فرز الأجوبة من قيام الإدارة المكلفة بمراقبة البنوك بالتحاليل المناسبة لتقييم متطلبات البنوك من الأموال الذاتية الصافية.

كما قام البنك المركزي بالشروع في عصرنة مركزية المخاطر عبر وضع خط مؤمن بين البنوك والبنك المركزي يسمح بنقل البيانات في وقت قياسي. و تهدف عصرنة هذا لقطاع بين أمور أخرى إلى شمول التصريحات حول الإشتباه لجميع القروض مهما كان مبلغها.

ومن ناحية أخرى ومن أجل مواكبة تطوير التمويل الإسلامي، قام البنك المركزي بدعم من البنك الإسلامي للتنمية باكتتاب مكتب خبرة دولي عهد إليه بإعداد إطار قانوني وتنظيمي ملائم في هذا الميدان.

7.1 بنية القطاع المالي

في عام 2013 ارتفع عدد البنوك العاملة من 12 إلى 15 بعد اعتماد بنكين إسلاميين وتحويل شركة للإيجار المالي إلى مصرف. كما توجد مؤسستان ماليتان هما صندوق الإيداع والتنمية والمشورة المالية والاستثمار (FCI).

كما قام مجلس السياسة النقدية باعتماد مصرفين وشركة للإيجار المالي غير أن أي من هذه المؤسسات لم تباشر نشاطها لحد الآن. وفيما يتعلق بالنظام المالي غير المصرفي، فإنه يضم فضلا عن الصناديق الشعبية للادخار والقرض اتحادا لصناديق الادخار والقرض خاصا بتنمية المواشي واتحادا وطنيا للقرض الزراعي و28 هيئة معتمدة في مجال التمويلات

الصغرى وخدمات مالية تابعة للبريد و12 شركة تأمين ونظامين (2) للضمان الاجتماعي و31 مكتب صرف معتمد.

7.1.1 البنوك

يتألف النظام المصرفي الموريتاني من 15 بنك تجاري منها 5 يملك أجنب غالبة رأسمالها. وارتفع عدد وكالات هذه الشبكة المصرفية بنسبة 70,3% ما بين 2010 و 2013 أي من 81 إلى 138 وكالة. وتعكس هذه الزيادة عزم سلطات البنك المركزي على تقريب مؤسسات القرض من طالبي الخدمات المصرفية.

7.1.2 المؤسسات المالية الأخرى

في عام 2013 كانت هيئة (FCI) والمصالح المالية التابعة للبريد هي المؤسسات المالية الوحيدة العاملة لغاية نهاية 2013 بعد تحويل هيئة الإيجار المالي إلى بنك. ولوحظ من جهة أخرى بدء نشاط شركتين جديدتين للإيجار المالي بعد اعتمادهما عام 2013.

7.1.3 نشاط الرقابة والإشراف

يسهر البنك المركزي على استقرار النظام المالي من خلال مراقبة البنوك والمؤسسات المالية بشكل مناسب. وفي هذا الإطار تم القيام بالخطوات التالية عام 2013:

- تفتيش عام لنشاطات ثلاث بنوك؛
- إجراء دراسة سنوية لحالة البنوك (2012)؛
- دراسات ربع سنوية لأوضاع البنوك (مارس 2013 ويونيو 2013)
- ندوة لصالح المفتشين حول الإشراف المبني على المخاطر؛
- التقرير السنوي حول الإشراف المصرفي؛
- المراقبة الدائمة لوثائق البنوك وهيئات التمويل الصغرى؛
- تفتيش عام لنشاطات 10 هيئات تمويل صغرى.

7.1.4 قواعد السيولة

7.1.4.1 السيولة

تقيد النظام المصرفي ككل بنسبة السيولة (20% على الأقل). وبلغت هذه النسبة على العموم 44,0% في ديسمبر 2013 مقابل 52,0% في نهاية 2012.

مجموعة	مجموعة	مجموعة	مجموعة	مجموعة	مطلوبة	جدول 20: نسبة السيولة (ألف أوقية)
2013	2012	2011	2010	2009		
145 460 733	160 828 148	157 527 244	129 143 302	131 402 299		1. أصول نقدية
330 349 317	311 119 073	311 119 073	217 906 657	191 984 381		2. مستحقات قصيرة الأجل
44%	52%	51%	59,27%	68,44%	حد أدنى 20%	قسمة (1/2)
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي						

7.1.4.2 الأموال الخاصة الصافية

انتقل حجم الأصول الخاصة الصافية للبنوك من 101,9 مليار أوقية عام 2012 الى 117,9 مليار أوقية عام 2013 إثر قرار مجلس السياسة النقدية القاضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك الى 6 مليار أوقية قبل 31 ديسمبر 2012. ويترجم هذا القرار تعزيز الصلابة المالية للبنوك التي تشكل هدفا رئيسيا لدى السلطات النقدية.

جدول 21: قاعدة الحد الأدنى للأموال الخاصة الصافية (ألف أوقية)					
2013	2012	2011	2010	2009	
117 961 566	101 966 282	79 320 865	77 323 376	71 142 479	1. أموال خاصة صافية 90 00 0000 *
19 642 113	41 966 282	25 320 865	32 323 376	31 142 479	2. فائض (+) أو عجز (-) في الأموال الخاصة الصافية
* الحد الأدنى المطلوب لمجموع البنوك ابتداء من 2012/12/31					
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي					

7.1.4.3 التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة

في عام 2013، كانت نسبة التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة تمثل 54% وهي نسبة تقل كثيرا عن العتبة الأعلى المطالب بها قانونيا أي 100%. ويعبر التقيد بهذه القاعدة عن حسن تخصيص الأموال الذاتية الصافية التي يتمثل دورها الأساسي في تمويل الأنشطة المصرفية. ويلاحظ مع ذلك وجود بنك يتجاوز مستوى أصوله الثابتة أمواله الذاتية الصافية.

جدول 22: قاعدة التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة						
(ألف أوقية)	مطلوب	2009	2010	2011	2012	2013
1. أموال خاصة وما شابهها	89 672 807	96 131 924	96 145 025	117 339 739	133 049 495	
2. أصول ثابتة	34 720 025	40 657 396	49 361 498	53 723 421	71 457 621	
فائض (+) عجز (-) من الأصول الثابتة	54 952 782	55 474 528	46 783 527	63 616 318	61 591 874	
قسمة (1/2)	حد أعلى 100%	38,72%	42,29%	51%	46%	54%
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي						

7.1.4.4 تغطية المخاطر

بلغت نسبة تغطية المخاطر وهي عبارة عن قسمة الأموال الخاصة الصافية للبنوك على التزاماتها الترحيحية حسب درجة المخاطرة، نسبة 29,9% لغاية 31 ديسمبر 2013.

جدول 23: تغطية المخاطر						
(ألف أوقية)	مطلوب	2009	2010	2011	2012	2013
1. أموال خاصة صافية مصححة		70 894 661	77 075 558	79 107 280	99 126 403	114 375 454
2. التزامات مرجحة		190 359 960	223 137 201	257 683 729	291 916 275	382 866 291
قسمة (2/1)	حد أدنى 10%	37,2%	34,5%	30,7%	34,0%	29,9%
المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي						

7.1.5 ربحية المصارف

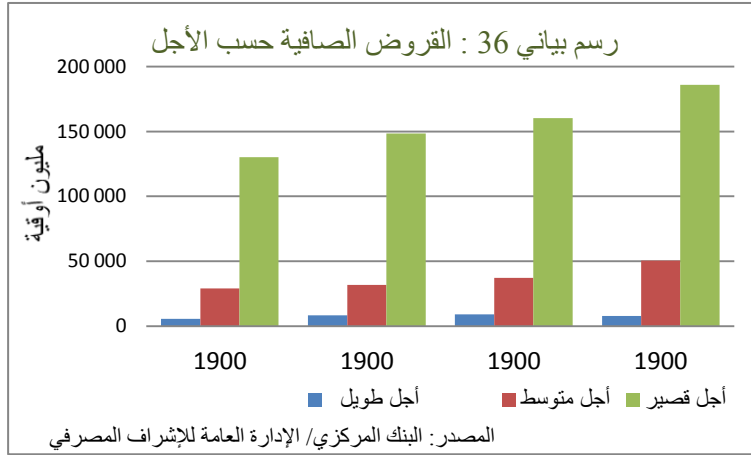
في عام 2013 بلغت النتيجة الصافية المجمعة للنظام المصرفي 7,7 مليار أوقية بدلا من 7,4 مليار أوقية عام 2012. وكانت نسبة المردودية المؤقتة للأموال الخاصة تعادل 6,8% عام 2013.

جدول 24: تركيبة ربحية نشاط البنوك التجارية (مليون أوقية)							
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان (مليون أوقية)
19428	15877	15508	15513	15490	14 326	14 872	عوائد مالية لعمليات الزبناء
2311	2218	4474	4541	4023	3 573	5 565	- أعباء مالية لعمليات الزبناء
17117	14204	11034	10972	11467	10 753	9 307	= هامش مالي
16268	16469	15028	15816	10900	9 293	3 896	+ عمولات
33385	30673	26062	26788	22367	20 046	13 203	أ = هامش تشغيل البنوك
2158	1757	4073	4302	4581	4 706	3 875	عوائد على استثمار السيولة
1195	990	1983	1657	2301	2 233	787	- أعباء على اقتراض السيولة
963	767	2090	2645	2280	2 473	3 088	ب = هامش التشغيل على عمليات السيولة
687	646	96	91	157	123	3 827	عائدات تكميلية
8	8	0	0	0	0	0	إعانات تم استلامها
1113	654	96	91	157	123	3 827	ج = عوائد تكميلية
35034	32094	28248	29524	24804	22 642	20 118	أ+ب+ج = عائد مصرفي صافي
8560	8197	6401	5502	5284	4 625	4 241	تكاليف العمال
533	455	540	357	621	846	665	ضرائب ورسوم
10972	10942	10794	7438	10827	7 725	7 098	مصاريف تسيير متفرقة
136	876	494	305	933	950	811	- أعباء مسترجعة
19514	18718	17241	12992	15799	12 246	11 193	= مصاريف التشغيل
14886	13376	11007	16532	9005	10 396	8 925	= ربح التشغيل المصرفي
3312	2933	2038	1741	1700	1 567	2 571	- مخصصات الائتثار
197	1723	913	342	1076	609	706	ديون ميئوس منها
8756	9356	6726	10718	8938	8 876	6 057	- مخصصات تحوطية
5029	5151	3458	1640	7107	4 004	857	+ استرجاع المخصصات التحوطية
7541	4515	4788	5371	4398	3 348	448	= ربح جاري
559	1800	1007	-838	-363	1 313	-116	أرباح وخسائر عن السنوات السابقة
1243	2758	1110	1004	1278	1 910	1 599	خسائر وأرباح استثنائية
1853	1606	1350	1133	533	590	503	- ضرائب على الشركات
7742	7453	5553	4404	4780	5 981	1 428	= ربح صافي
							المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

7.2 نشاط القطاع المالي

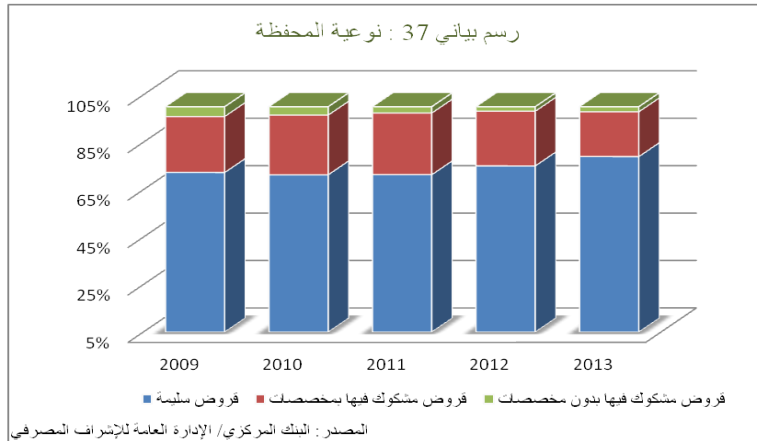
7.2.1 المصارف

7.2.1.1 توزيع القروض المصرفية

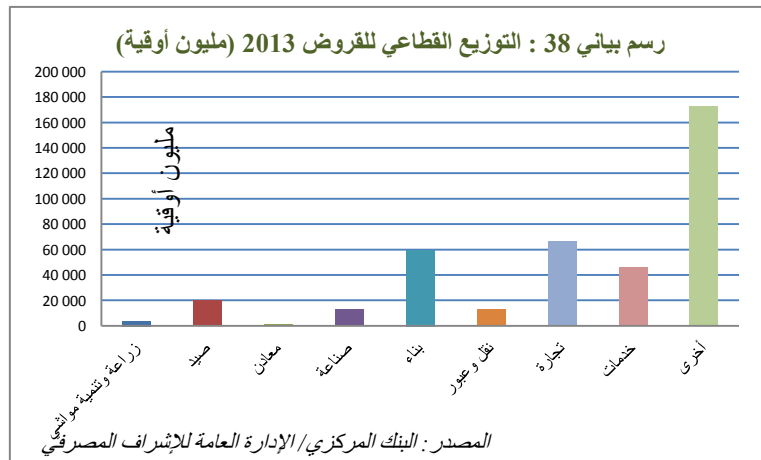


سجلت القروض المصرفية المجمعة للبنوك زيادة 20% حيث انتقلت من 244 مليار أوقية في نهاية 2012. إلى 292 مليار أوقية في نهاية 2013.

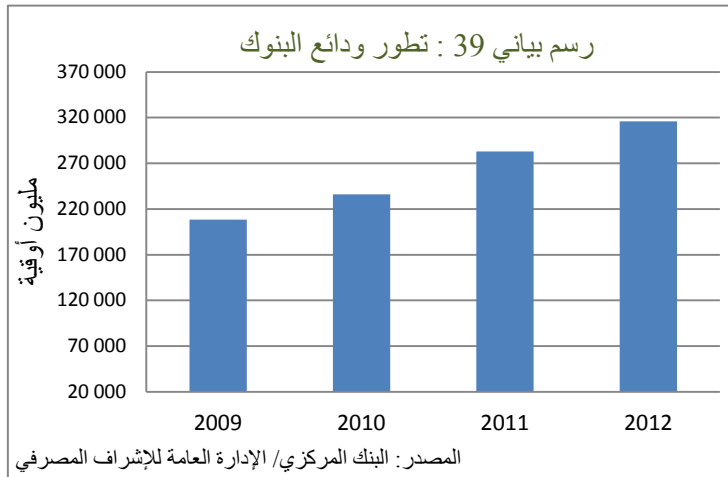
ورغم ديناميكية القروض على المدى المتوسط ما بين 2012 و 2013 فإن بنية القروض لأجل بقيت دون تغيير. وظلت القروض على المدى القصير مهيمنة ومثلت 70,7% من القروض إلى الاقتصاد.



وفي إطار أهداف تصحيح محفظة البنوك، تم بذل جهود كبيرة وفقا للبرنامج المتعاقد عليه بين البنك المركزي والبنوك المعنية لتتقيد محافظتها وهكذا سجل حجم القروض المعطلة انخفاضا خفيفا حيث انتقلت من 79 مليار أوقية أي 26,9% عام 2012 إلى 77 مليار أوقية أو 20,5% عام 2013.



وهكذا فإن نسبة تغطية القروض المعطلة بالمخصصات انتقلت من 92% إلى 90% في نهاية 2013. ويسمح مجهود التحوط للديون المعطلة بتخفيف المخاطر التي تواجهها البنوك كما يستجيب لتعليمات سلطة الإشراف المصرفي.



وفي عام 2013 بقيت بنية التوزيع القطاعي للقروض دون تغيير تقريباً. وهكذا فإن القروض المخصصة للاستهلاك والخدمات والتجارة العامة مثلت 72% من المجموع كما لوحظ تقدم حصة القروض الموجهة نحو البناء حيث انتقلت من 10% عام 2012 إلى 15% عام 2013.

وفي 2013 كذلك زادت الودائع المجمعة بنفس وتيرة 2012 أي بـ 11%. ومن حيث الأجل زادت هذه الودائع بنسب 10 و 34 و 11% على التوالي لكل من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وحسابات الادخار.

جدول 25: تركيبة وتطور الودائع (مليون أوقية)					
ديسمبر 09	ديسمبر 10	ديسمبر 11	ديسمبر 12	ديسمبر 13	
172 957	196 645	248 967	279 901	306 510	ودائع تحت الطلب (أ)
19 469	20 567	11 233	9 663	12 972	ودائع لأجل (ب)
15 931	18 809	22 897	26 265	32 067	حساب ادخار (ج)
208 358	236 021	283 097	315 829	351 549	ودائع
83%	83%	87,9%	88,6%	87%	نسبة مئوية لـ (أ) / مجموع الودائع
9%	9%	4,0%	3,1%	4%	نسبة مئوية لـ (ب) / مجموع الودائع
8%	8%	8,1%	8,3%	9%	نسبة مئوية لـ (ج) / مجموع الودائع

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/ الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

لم تتغير تركيبة الودائع ومثلت الودائع لأجل وحسابات الادخار 13% من موارد الزبناء على مستوى البنوك.

جدول 26: توزيع الودائع (مليون أوقية)					
ديسمبر 09	ديسمبر 10	ديسمبر 11	ديسمبر 12	ديسمبر 13	
23 779	23 955	27 106	35 250	66 742	ودائع عمومية (أ)
184 579	200 019	255 991	280 579	284 807	ودائع خصوصية (ب)
208 358	223 974	283 097	315 829	351 549	مجموع الودائع
11%	11%	10%	11%	19%	% لـ (أ) / مجموع الودائع

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/ الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

سجلت الودائع العمومية زيادة تتراوح بين 11% و 19% من الحجم الإجمالي للودائع. وانتقلت نسبة تغطية القروض بواسطة الودائع إلى 94,84% عام 2013 مقابل 99,40% عام 2012.

جدول 27: مقارنة الودائع والقروض (مليون أوقية)					
بيان	ديسمبر 09	ديسمبر 10	ديسمبر 11	ديسمبر 12	ديسمبر 13
قروض	لأجل طويل	5 712	8 422	9 162	7 895
	لأجل متوسط	29 113	31 655	37 233	50 608
	لأجل قصير	130 195	148 444	160 339	186 010
قروض صافية					
مخصصات تحوطية					
مجموع القروض الخام					
ودائع	تحت الطلب	172 957	196 645	248 967	279 901
	لأجل	35 401	39 376	34 130	35 928
ودائع					
فرق : ودائع - قروض خام					
فرق : ودائع - قروض صافية					
نسبة مئوية : ودائع / قروض خام					
نسبة مئوية : ودائع / قروض صافية					
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي					

وفيما يتعلق بالسيولة لدى البنوك فقد بلغ رصيدها 134,6 مليار أوقية في ديسمبر 2013 مقابل 151,4 مليار في ديسمبر 2012 أي بانخفاض 11%.

جدول 28: تطور سيولة البنوك (مليون أوقية)			
ديسمبر 13	ديسمبر 12	ديسمبر 11	
1- استخدامات السيولة (مليون أوقية)			
169 489	175 729	164 075	
103 586	92 088	81 172	صندوق، هيئة الإصدار، الخزينة العامة، حسابات بريدية
31 952	24 676	32 932	وكلاء محليون وأجانب
1 488	4 350	0	سوق نقدي
33 803	54 615	49 971	سندات خزينة
2- موارد السيولة			
34 870	24 307	14 500	هيئة الإصدار، الخزينة العامة، حسابات بريدية
1 517	1 913	749	وكلاء محليون وأجانب
32 060	16 751	10 724	سوق نقدي
0	4 350	334	إعادة تمويل البنك المركزي
1 293	1 293	2 693	رصيد عمليات الخزينة (1 - 2)
134 619	151 422	149 574	2- موارد السيولة
169 489	175 729	164 074	المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

7.2.2 هيئات التمويل الصغيرة

في نهاية 2013 بلغ عدد هيئات التمويل الصغري 28 هيئة يتواجد معظمها في نواكشوط. وهناك هيتان متميزتان سواء من حيث عدد الزبناء أو القروض أو مجال النشاط ويتعلق الأمر بصناديق الادخار والقرض واتحاد القرض الزراعي.

وتعمل صناديق الادخار والقرض الخاصة بتنمية المواشي كشبكة غير أن نشاطها لا يزال ضعيفا في الوقت الحالي. أما هيئات التمويل الصغيرة الأخرى فهي تعمل بشكل مستقل غير أن مستوى تطورها يختلف من هيئة لأخرى.

7.2.2.1 القروض

في نهاية 2013، بلغت مستحقات القروض الصافية التي وزعتها هيئات التمويل الصغري 15,4 مليار أوقية أي بزيادة 4% مقارنة مع عام 2012. ويعزى هذا التطور أساسا إلى زيادة القروض التي منحها اتحاد القرض الزراعي والتي بلغت 87% من المجموع. ومثلت حصة صناديق الادخار والقرض وهيئات التمويل الصغيرة الأخرى على التوالي 9% و 4%.

ولغاية 2013/12/31 مثل إجمالي القروض الموزعة من طرف هيئات التمويل الصغري 5,3% من مجموع القروض الصافية التي وزعها النظام المصرفي.

جدول 29: أنشطة هيئات التمويل الصغري (مليون أوقية)				
بيان	2010	2011	2012	2013
قروض صافية	13287	14086	14838	15463
ادخار	5184	4948	5500	6327
تسليف	7982	7545	11596	11247
أموال خاصة	1534	1996	756	610
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي				

7.2.2.2 الودائع

سجلت الودائع لدى هيئات التمويل الصغري زيادة قدرها 13% وبلغت 6,3 مليار أوقية في ديسمبر 2013. ويعود سبب هذه الزيادة إلى تطور الودائع لدى الصناديق الشعبية للادخار والقرض وغيرها من هيئات التمويل الصغري. ويجدر التنويه بأن الصناديق الشعبية تستحوذ على 87% من الودائع في حين أن الودائع لدى الاتحاد الوطني للقرض الزراعي والهيئات الأخرى تمثل على التوالي 5,7% و 7,2%.

وكما هو الحال في العام السابق استقر حجم هذه الودائع عند 2% من إجمالي ودائع النظام المصرفي لغاية 2013/12/31.

7.2.2.3 القروض

سجلت القروض انخفاضا بنسبة 3% عام 2013 مقارنة مع 2012. ويعزى هذا التطور أساسا إلى انخفاض القروض على مستوى صناديق الادخار والقرض. ومثلت حصة اتحاد القرض الزراعي 89% من المجموع.

7.2.2.4 الأصول الخاصة

سجلت الأصول الخاصة انخفاضا بأكثر من 23% خلال عام 2013 مقارنة مع عام 2012 نظرا إلى الخسارة الكبيرة على مستوى الأصول الخاصة لصناديق الادخار والقرض بعد خسائرها المتراكمة.

7.2.2.5 قواعد الحيلة

جدول 30: نسبة السيولة				
(مليون أوقية)	مطلوب	ديسمبر 10	ديسمبر 11	ديسمبر 12
1. سيولة وما شابهها	3 117 502	3 329 336	4 475 542	4 280 755
2. ودائع تحت الطلب وما شابهها	5 183 809	4 947 595	5 418 450	6 196 701
قسمة (2/1)	حد أدنى (25%)	60%	67%	83%
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي				

يبين الجدول أعلاه أن مؤسسات التمويل الصغرى تقيدت بشكل واسع بنسبة السيولة. وكانت تتمتع بمعامل سيولة مرتفع نسبيا.

جدول 31: نسبة القدرة على الوفاء				
(مليون أوقية)	مطلوب	ديسمبر 10	ديسمبر 11	ديسمبر 12
1. أموال خاصة صافية	1 200 468	1 662 574	420 559	596 402
2. أصول صافية مرجحة	9 985 382	11 995 463	10 747 070	11 462 055
قسمة (2/1)	(الحد الأدنى 15%)	12%	14%	4%
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي				

رغم ارتفاعها الخفيف عام 2013، ظلت نسبة القدرة على الوفاء متدنية عند نسبة 5% كما هو الحال عام 2012 (4%). ويعود هذا الوضع إلى انخفاض الأموال الذاتية الصافية على مستوى شبكة صناديق الادخار والقرض.

جدول 32: نسبة تغطية الاستخدامات على المدى الطويل والمتوسط				
(مليون أوقية)	مطلوب	ديسمبر 10	ديسمبر 11	ديسمبر 12
1. استخدامات أجل متبقي يفوق سنة واحدة	11 271 629	11 562 896	11 582 495	11 803 217
2. موارد ثابتة	11 256 069	11 847 805	16 193 131	15 988 675
قسمة (2/1)	(الحد الأدنى 100%)	100%	98%	72%
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي				

في عام 2013 انخفضت قليلا نسبة تغطية الاستخدامات على المدى الطويل والمتوسط حيث كانت عند 74% مقابل 72% عام 2012. وإن كان قد تم التقيد بها إلى حد كبير.

جدول 33: نسبة تغطية الأصول الثابتة				
(مليون أوقية)	مطلوب	ديسمبر 10	ديسمبر 11	ديسمبر 12
1. سندات استثمار وأصول ثابتة	785 132	772 094	544 198	533 445
2. أموال خاصة صافية	1 200 468	1 662 574	420 559	596 402
قسمة (2/1)	(الحد لأعلى 75%)	65%	46%	129%
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي				

ارتفعت نسبة تغطية الأصول الثابتة عام 2013 حيث انتقلت من 129% عام 2012 إلى 89,4% عام 2013. نتيجة زيادة الأموال الخاصة الصافية التي بلغت 596,4 مليون أوقية عام 2013 مقابل 420,5 مليون عام 2012.

7.3 مكافحة غسل الأموال

بالرغم من حداثة إنشائها، حققت خلية تحليل البيانات المالية (كانيف) إنجازات ملحوظة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك عبر وضع ترسانة قانونية أكثر دقة. ويبرز هذا الأداء على مستوى التحسيس والتكوين لصالح الهيئات الخاضعة (المؤسسات المالية EPNFD, OBNL) وسلطات التنظيم خلال عام 2013. وقامت الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة بإرسال بعثة تقييم إلى موريتانيا في نوفمبر 2013. وفي هذا الإطار يجري العمل على إصدار مشروع قانون يتضمن تعديل بعض أحكام القانون رقم 2005 / 48 الصادر بتاريخ 07 يوليو 2005 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويعرف هذا النص بوضوح مفهوم غسل الأموال ويعاقب بشدة المخالفات الكامنة ومحاولات تمويل الإرهاب.

وفي مجال دعم القدرات تم إصدار الأمر رقم 1 / م / 2013 الذي يبلغ البنوك بوضع آلية مؤمنة لتبادل المعلومات حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للربط بين لجنة الكانيف والمتعاونين معها وخاصة المؤسسات المالية. وستسمح هذه الآلية للمتعاونين مع لجنة تحليل البيانات المالية وفي وقت قياسي وفي أحسن الظروف بتبادل البيانات حول تصريح الاشتباه وإعطاء البيانات التكميلية الضرورية وتخزين البيانات ومتابعتها في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

VIII. الكشف المالية للبنك المركزي الموريتاني

تحليل حسابات البنك المركزي الموريتاني برسم 2013

تم إعداد حسابات الموازنة والتشغيل العام والأرباح والخسائر للبنك المركزي للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2013/12/31 باستخدام أساليب التقييم المطبقة خلال السنوات المالية السابقة والقواعد المتعارف عليها في هذا المجال أي:

- تقييم عائداتنا من الذهب حسب سوق لندن بتاريخ 2013/12/31؛
- احتساب الأصول والديون بالعملات الصعبة خلال السنة المالية اعتمادا على سعر الصرف المعمول به في ذلك اليوم. وبناء عليه تم تقييمها لدى ختم السنة المالية بأسعار آخر يوم من أيام العمل برسم السنة المالية.
- تسجيل الأصول الثابتة بكلفة الشراء.
- نواتج وأعباء العمليات التي تمت بالعملات الصعبة تحتسب عند تقييم العملية.

8.1 حسابات الموازنة

لدى ختم السنة المالية 2013 بلغ إجمالي موازنة البنك المركزي 537.787.421 ألف مقابل 516.129.332 ألف أوقية عام 2012 أي بزيادة قدرها 21.658.089 ألف أوقية أي بقيمة نسبية قدرها 4,20 ويعزى هذا التطور إلى:

- في جانب الأصول، تأثير زيادة كل من العائدات بالعملات والعائدات المتأتية من الهيئات المالية الدولية؛
- في جانب الخصوم، تزايد بند النقود بنوعيتها الورقي والمعدني المتداولة ورأس المال والاحتياطات. وانخفضت هذه الزيادة بفعل تراجع حسابات الودائع الجارية.

أ. الأصول

1. الذهب الموجودات من العملات الصعبة

في 2013/12/31 بلغت موجوداتنا من الذهب والعملات الصعبة 298.099.364 ألف أوقية مقابل 290.865.177 ألف أوقية بتاريخ 2012/12/31 أي بزيادة مطلقة قدرها 7.234.187 ألف أوقية وبقيمة نسبية قدرها 2,5.

1.1 الموجودات من الذهب

بعد إعادة تقييمها حسب سعر سوق لندن بتاريخ 2013/12/31، بلغت قيمة موجوداتنا من الذهب 4.113.762 ألف أوقية مقابل 5.759.794 ألف أوقية في 2012/12/31 أي بانخفاض 1.646.032 ألف أوقية كقيمة مطلقة أي 28,58 كقيمة نسبية. ويعزى هذا التراجع إلى تقلب سعر الذهب الذي انتقل من 1664,00 دولار للأونصة بتاريخ 2012/12/31 إلى 1201,50 دولار للأونصة بتاريخ 2013/12/31.

1.2 الموجودات من العملات الصعبة

تم تقييم الموجودات الخارجية الصافية في نهاية ديسمبر 2013 بـ 293.985.603 ألف أوقية في نهاية ديسمبر 2013 ومثلت أكثر من 54% من مجموع الأصول أي زيادة 8.880.219 ألف أوقية كقيمة مطلقة أي 3,11%. ولوحظت هذه الزيادة على مستوى الودائع لأجل التي ارتفعت بـ 176.200.615 ألف أوقية لتبلغ 199.830.109 ألف أوقية كقيمة مطلقة.

2. صناديق النقد

يسجل هذا البند اكتتابات البنك المركزي الموريتاني في رأسمال كل من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي.

2.1 الاكتتابات

لغاية 2013/12/31، بلغ مجموع الاكتتابات بالأوقية 40.149.887 ألف أوقية مقابل 35.137.410 ألف أوقية بتاريخ 2012/12/31 أي بزيادة 5.012.477 ألف أوقية أي 14,27% كقيمة نسبية. ويعزى هذا الارتفاع إلى تسجيل 84 سهم حصلت عليها الدولة الموريتانية بموجب القرار رقم 3 / 2005 الصادر عن مجلس محافظي صندوق النقد العربي الذي صادق على تحرير الجزء المتبقي من رأس ماله بقيمة اسمية قدرها 4.200.000 دينار عربي أي 5.016.186 ألف أوقية.

الجدول رقم 1: الاكتتابات (مليون أوقية)	2012	2013	تغير قيمة مطلقة	تغير %
بيان				
اكتتاب - صندوق النقد الدولي	29 148 976,6	29 152 671,4	(3 694,8)	(0,01)
اكتتاب في رأسمال صندوق النقد العربي	11 000 910,5	5 984 738,3	5 016 172,2	83,82
مجموع	40 149 887,1	35 137 409,6	5 012 477,5	14,27

2.1.1 الاكتتابات صندوق النقد الدولي

شهدت اكتتابنا في رأسمال صندوق النقد الدولي انخفاضا خفيفا بلغ 0,01 نقطة كقيمة نسبية. ويعزى هذا التراجع إلى تغير قيمة حقوق السحب الخاصة من 452,68 بتاريخ 2012/04/30 إلى 452,62 بتاريخ 2013/04/30. وبلغ إجمالي اكتتاب موريتانيا في رأس مال صندوق النقدي الدولي 64,4 مليون حقوق سحب خاصة.

2.1.2 الاكتتاب صندوق النقد العربي

جاءت زيادة اكتتابنا في رأس مال صندوق النقد العربي بـ 83,82 نقطة كقيمة نسبية بعد حصول الدولة الموريتانية على 84 سهما بموجب القرار رقم 3 / 2005 الصادر عن مجلس محافظي صندوق النقد العربي الذي صادق على تحرير الجزء المتبقي من رأس ماله عبر

إدماج الاحتياطات وذلك بقيمة اسمية قدرها 4.200.000 دينار عربي أي ما يعادل 5.016.186 ألف أوقية. وبلغت حصة موريتانيا في رأس مال الصندوق 9.200.000 دينار عربي.

3. ديون على الدولة

سجلت ديون البنك المركزي على الدولة زيادة بنسبة 11,27% وهكذا فقد بلغت 178.309.064 ألف عند انتهاء السنة المالية مقابل 160.247.554 ألف أوقية بتاريخ 2012/12/31. وتأتي هذه الزيادة بعد توقيع اتفاقية جديدة بين البنك المركزي والدولة بتاريخ 30 ديسمبر 2013 تقضي تدعيم مختلف التسهيلات الممنوحة من طرف البنك المركزي إلى بعض المؤسسات العمومية المستفيدة من ضمانات الدولة.

جدول 2: تركيبة مقارنة لبند "الديون على الدولة" (ألف أوقية)				
البيان	2013	2012	تغير القيمة	تغير %
حسابات شيكات البريد	7 478,7	7 479,3	(0,6)	(0,0)
مستحقات أخرى على الدولة	-	67 900 000,0	(67 900 000,0)	(100,0)
اعتمادات بحقوق السحب الخاصة - البنك المركزي/الدولة	23 063 186,7	23 352 691,1	(289 504,4)	(1,2)
مستحقات على الدولة قيد التسوية	2 267 800,0	19 806 148,9	(17 538 348,9)	(88,6)
عمليات أخرى مع الدولة	-	49 181 234,7	(49 181 234,7)	(100,0)
ديون على الدولة - اتفاقية 2013	152 970 598,5	-	152 970 598,5	
مجموع	178 309 063,8	160 247 554,0	18 061 509,8	11,3

4. القروض إلى الاقتصاد

انتقلت الديون على مؤسسات الإقراض وأشباهها من 13.743.737 ألف أوقية إلى 2.782.175 ألف أوقية أي بانخفاض 79,76% مقارنة مع العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تأثير الاتفاقية الموقعة بين البنك المركزي الموريتاني والدولة عام 2013.

5. أسهم مشاركة

تسجل في هذا البند من الأصول مساهمات البنك المركزي في المؤسسات المالية الوطنية والدولية. وتمثل هذه الحصص مقيدة بالسعر التاريخي، ثلاث مساهمات في الهيئات التالية: UBAF، AFREXIM BANK و GIMTEL.

جدول 3: تطور السندات (مليون أوقية)				
	2013	2012	تغير القيمة	تغير %
اسهم مشاركة في الهيئات المالية الأجنبية				
اتحاد البنوك الإفريقية (إيباف)	115 132,80	115 132,80	-	-
أفركسيم بانك	75 567,32	75 567,32	-	-
	-	-	-	-
اسهم مشاركة في الهيئات الموريتانية				
جيمنتل	81 045,00	81 045,00	-	-
مجموع	271 745,12	271 745,12	-	-

6. الأصول الثابتة

انتقلت الأصول الثابتة الصافية للبنك في نهاية ديسمبر 2013 إلى 1.322.473 ألف أوقية أي بزيادة سنوية قدرها 159.465 ألف أوقية كقيمة مطلقة أي ما يعادل 13,71% كقيمة نسبية. ويبرز الجدول التالي هذا التغير.

جدول 4: الأصول الثابتة (مليون أوقية)				
البيان	2013	2012	تغير القيمة	تغير %
الأصول الثابتة غير المادية	6 578,1	6 578,1		0,0
الأصول الثابتة المادية	4 122 913,6	3 991 200,5	131 713,1	3,3
ودائع وضمانات	2 018,0	781,0	1 236,9	158,4
سلف ومقدمات مدفوعة على الأصول الثابتة	600 064,2	379 630,2	220 434,0	58,1
قيم ثابتة خام	4 731 573,9	4 378 189,8	353 384,1	8,1
اندثار ومخصصات تحوطية	3 409 100,7	3 215 182,0	193 918,7	6,0
قيم ثابتة صافية	1 322 473,2	1 163 007,8	159 465,4	13,7

7. الحسابات النظامية والأصول المتفرقة

في نهاية ديسمبر 2013 بلغت الحسابات النظامية والأصول المتفرقة ما مجموعه 16.852.712 ألف أوقية أي بزيادة 14,64% مقارنة مع نهاية ديسمبر 2012.

جدول 5: التركيبة المقارنة للحسابات النظامية والأصول المتفرقة (ألف أوقية)				
بيان	2013	2012	تغير القيمة	تغير %
صناديق تسليف	1 471,1	429,6	1 041,5	242,4
سلف إلى العمال	4 417 078,9	3 920 274,5	496 804,4	12,7
أوراق تجارية لم تسدد في المقاصة	23 431,9		23 431,9	
مدينون متفرون	208 864,9	239 998,7	(31 133,7)	(13,0)
سعر تكلفة التسليم	1 805 050,9	2 229 499,0	(424 448,1)	(19,0)
شيكات وقيم قيد التحصيل				
حساب تسوية الأصول	9 914 822,4	7 066 164,4	2 848 658,0	40,3
قرض MAURIS BANK		1 114 975,5	(1 114 975,5)	(100,0)
سك نقود ورقية - فاتورة للتسديد	481 991,5	60 003,9	421 987,6	703,3
حساب ارتباط - مقر روصو		69 355,5	(69 355,5)	(100,0)
مجموع	16 852 711,7	14 700 701,0	2 152 010,6	14,6

ب. الخصوم

1. الأوراق والنقود المعدنية في التداول

استمر تداول النقود بنوعيهما كثاني أهم بند في الخصوم (29,07%) وهو يتطور بموازاة الزيادة على طلب الأوراق. وبلغ إجمالي النقود المتداولة لغاية 2013/12/31 ما مجموعه 156.322.242 ألف أوقية أي بزيادة سنوية قدرها 20,03 كقيمة نسبية.

جدول 6: تطور الإصدارات والمقبوضات (2012 / 2013)				
	2013	2012	تغير القيمة	تغير %
إصدار نقود ورقية نوع 2004	191 694 500,0	166 670 000,0	25 024 500,0	15,0
إصدار نقود معدنية	1 101 755,9	1 004 025,9	97 730,0	9,7
مقبوضات	(36 474 013,5)	(37 441 732,8)	967 719,3	(2,6)
مجموع	156 322 242,4	130 232 293,1	26 089 949,3	20,0

2. الحسابات الجارية والودائع

تسجل في هذا البند جميع الودائع بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية التابعة للمجموعات المحلية والبنوك التجارية، كما يحتوي البند على ودائع البنوك والهيئات المالية الأجنبية المقيمة في موريتانيا وكذلك ودائع عمال البنك.

وقد بلغ رصيدها 230.677.443 ألف أوقية وهي تمثل البند الأهم في الخصوم أي نسبة 42,89%. وبذلك سجلت انخفاضا بلغ 8.503.281 ألف أوقية أي 3,56 كقيمة نسبية. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى الهبوط المسجل على مستوى ودائع الإدارة وشركات الدولة والمؤسسات العمومية والبنوك والمؤسسات المالية والتي كانت على التوالي عند 4.371.712

ألف أوقية و 7.992.428 ألف أوقية. وقد تم تعويض هذا الاتجاه التنازلي بارتفاع في الحساب الجاري للخرينة الذي سجل زيادة بلغت 3.538.177 ألف أوقية كقيمة مطلقة أي 5,05 كقيمة نسبية مقارنة بمستواها في العام السابق.

جدول 7: التركيبة المقارنة للودائع (ألف أوقية)				
بيان	2013	2012	تغير القيمة	تغير %
الحساب الجاري للخرينة	73 663 300,2	70 125 123,5	3 538 176,7	5,0
الإدارة وشركات الدولة والمؤسسات العمومية	80 422 128,8	84 793 840,8	(4 371 712,0)	(5,2)
البنوك والمؤسسات المالية	74 570 727,0	82 563 155,4	(7 992 428,5)	(9,7)
حسابات العمال	1 859 300,4	1 675 979,9	183 320,5	10,9
حسابات أخرى	161 986,3	22 624,3	139 362,0	616,0
المجموع	230 677 442,6	239 180 723,8	(8 503 281,3)	(3,6)

3. صندوق النقد الدولي - الخصوم

يمثل بند صندوق النقد الدولي في جانب الخصوم سندات هذه الهيئة من العملة المحلية كمقابل لائكتاباتنا في الأصول (حساب بند صندوق النقد والحساب رقم 1) وكذلك مبلغ الاعتمادات لحقوق السحب الخاصة والحساب رقم 2.

وكان المركز الصافي لصندوق النقد الدولي في جانب الخصوم عند 57.544.997 ألف أوقية بتاريخ 2013/12/31 مقابل 57.905.118 ألف أوقية بتاريخ 2012/12/31 أي بانخفاض 360.120 ألف أوقية كقيمة مطلقة أي 0,62 كقيمة نسبية.

جدول 8: تطور مركز صندوق النقد الدولي في جانب الخصوم (ألف أوقية)				
بيان	2013	2012	تغير القيمة	تغير %
اعتمادات بحقوق السحب الخاصة	28 394 427,52	28 750 853,25	(356 425,73)	(0,01)
صندوق النقد الدولي الحساب رقم 1	399 764,82	399 764,82	-	-
سندات صندوق النقد الدولي	28 749 211,76	28 752 906,53	(3 694,77)	(0,00)
فرق إعادة تقييم مشاركة صندوق النقد الدولي	-	-	-	-
صندوق النقد الدولي الحساب رقم 2	1 593,38	1 593,38	-	-
مجموع	57 544 997,48	57 905 117,98	(360 120,50)	(0,01)

يسجل بند "الاعتمادات من حقوق السحب الخاصة" ما يقابل المبالغ المتراكمة من حقوق السحب الخاصة التي يقدمها صندوق النقد الدولي لموريتانيا. وقد انخفضت قيمة الاعتمادات من حقوق السحب الخاصة بـ 356.426 ألف أوقية حيث بلغت 28.394.428 ألف أوقية وذلك عائد أساسا إلى انخفاض قيمة حقوق السحب الخاصة في نهاية ديسمبر 2013 مقارنة مع نهاية ديسمبر 2012 حيث انتقلت من 466,24 ألف أوقية بتاريخ 2012/12/31 إلى 460,46 ألف أوقية بتاريخ 2013/12/31.

بلغ إجمالي اكتتاب موريتانيا في رأس مال صندوق النقد الدولي 64,4 مليون حقوق سحب خاصة تم تسجيلها في الجانب الدائن من الحساب رقم 1 وحساب سندات صندوق النقد الدولي وهما بالأوقية. ويتم تحيين هذا المبلغ بالأوقية كل سنة من خلال سعر صرف الأوقية/ حقوق السحب الخاصة بتاريخ 30 ابريل من كل سنة.

4. صندوق النقد العربي – الخصوم

يمثل مبلغ 108.630 ألف أوقية (80 ألف دينار عربي) الاكتتاب المقيد بالأوقية في رأس مال صندوق النقد العربي ويجري تحيين هذا المبلغ كل سنة بتاريخ 30 إبريل بسعر صرف الأوقية/ الدينار العربي.

5. ودائع البنوك الأجنبية

يشمل هذا البند الودائع لأجل التي يحصلها لبنك المركزي لدى بعض البنوك الأجنبية ويبرز رصيذا محينا يبلغ 49.314.173 ألف أوقية بتاريخ 2013/12/31 مقابل 47.808.374 ألف أوقية بتاريخ 2012/12/31 أي بزيادة 1.505.799 ألف أوقية أي نسبة 3,15%. وقد جاء هذا التغير نتيجة تحيين هذه الودائع بتاريخ 2013/12/31.

6. اتفاقيات الدفع

يحتوي هذا البند في أن واحد على اتفاقيات القرض والمقاصة.

6.1 اتفاقيات القرض

يراعي هذا البند في جانب الخصوم من موازنتنا جميع الأرصدة غير المستخدمة من القروض الممنوحة للدولة الموريتانية من طرف بعض الهيئات المالية الأجنبية والتي تخصص لتمويل مختلف المشاريع المنجزة في موريتانيا في إطار التعاون بين بلادنا وهذه الهيئات كما يراعي التزامات البنك المركزي تجاه بعض الهيئات الأجنبية.

وبلغ رصيده 7.331.900 ألف أوقية لغاية 2013/12/31 مقابل 6.879.359 ألف أوقية لغاية 2012/12/31 أي بزيادة 452.541 ألف أوقية كقيمة مطلقة و 6.58 كقيمة نسبية.

6.2 غرفة المقاصة

يتعلق هذا البند بالوضع الصافي للمعاملات التجارية بين بلادنا وبلدان المغرب العربي عبر آلية تتمثل في غرفتين للمقاصة.

ولغاية 2013/12/31 كان رصيد هذا البند هو 6 آلاف أوقية مقابل 1.730 ألف أوقية في العام السابق ويعود السبب في ذلك إلى الأمور العالقة بين هيئتنا والبنك المركزي التونسي.

7. رأس المال وصندوق الاحتياط

بلغ رصيد هذا الحساب 12.701.963 ألف أوقية بتاريخ 2013/12/31 مقابل 3.125.821 ألف أوقية بتاريخ 2012/12/31 أي بزيادة 9.576.142 ألف أوقية كقيمة مطلقة أي ما يعادل 306,36 كقيمة نسبية.

وتعود هذه الزيادة إلى إعادة تشكيل:

- الاحتياطي الاختياري اعتمادا على أرباح 2012 وفقا لمحضر المجلس العام للبنك رقم 129 بتاريخ 3 يونيو 2013 والبالغ 4.559.956 ألف أوقية؛
- وتشكيل احتياطي اختياري يقابل قيمة 84 سند ممنوح للدولة الموريتانية بموجب القرار رقم 2005/3 الصادر عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي بالمصادقة على تحرير الجزء المتبقي من أرس ماله عبر إدماج الاحتياطي بقيمة اسمية قدرها 4.200.000 دينار عربي أي 5.016.186 ألف أوقية؛

ويظل رأس المال والاحتياطي القانوني وكذلك الرصيد المرحل بدون تغيير أي على التوالي عند 200.000 و 100.000 و 2.520 ألف أوقية.

ويبين الجدول التالي هذا التغير:

جدول 9: تطور رأس المال وصندوق الاحتياط (ألف أوقية)				
بيان	2013	2012	تغير القيمة	تغير %
رأس المال	200 000,0	200 000,0	-	-
احتياطي قانوني	100 000,0	100 000,0	-	-
احتياطي اختياري	12 399 442,9	2 823 301,3	9 576 141,6	339,2
رصيد مرحل من جديد	2 519,9	2 519,9	-	-
قيم ثابتة صافية	12 701 962,8	3 125 821,2	9 576 141,6	306,4

8. احتياطي إعادة تقييم العائدات من الذهب

يبين هذا البند إعادة تقييم مخزوننا من الذهب سواء كان في الودائع أو في خزائن البنك المركزي. وهو يبرز تغيرا تنازليا بمبلغ 1.646.032 ألف أوقية أي 30,95% بعد انخفاض سعر الذهب الذي انتقل من سنة لأخرى من 1.664,00 دولار للأونصة بتاريخ 2012/12/31 إلى 1.201,50 دولار للأونصة بتاريخ 2013/12/31 أي من مبلغ 5.317.500 ألف أوقية بتاريخ 2012/12/31 إلى 3.671.468 ألف أوقية بتاريخ 2013/12/31.

9. الحسابات النظامية والمتفرقة في جانب الخصوم

يحتوي هذا البند على العمليات للحفظ وتلك التي يتعين تسويتها في جانب الخصوم وكذلك مخصصات الخسارة والأعباء ومخصصات صندوق المساعدات والحيطة الاجتماعية وغير

ذلك من الحسابات النظامية كالقيم المقبوضة وحسابات الارتباط والمبالغ المهيأة للدفع والعمليات التي يتعين خصمها.

وبلغت مختلف عناصر الخصوم 13.914.887 ألف أوقية أي بزيادة 20.44%.

ويمكن تحليل الحسابات النظامية من خلال الجدول التالي :

جدول 10: التركيبة المقارنة للحسابات النظامية والمتفرقة في جانب الخصوم (ألف أوقية)				
بيان	2013	2012	تغير القيمة	تغير %
داننوت متفرقون	2 025 215,1	649 495,2	1 375 719,9	211,8
ضرائب نوعية	177 823,3	301 750,1	(123 926,8)	(41,1)
استقطاعات ضمان الأشغال والصفقات	13 825,7	1 234,2	12 591,5	1 020,2
التزامات بالدفع	62 804,9	94 384,9	(31 580,0)	(33,5)
عمليات للاستقطاع	8 720,6	10 498,7	(1 778,0)	(16,9)
مخصصات	796 015,7	895 679,9	(99 664,2)	(11,1)
حساب تسوية الخصوم	10 830 416,0	9 600 115,6	1 230 300,4	12,8
رأس مال هيئات تمويل صغرى تحت التأسيس	-	25,0	(25,0)	(100,0)
حسابات الارتباط	65,3	-	65,3	
المجموع	13 914 886,7	11 553 183,7	2 361 703,1	20,4

8.2 حساب النتائج

ويضم حسابات التسيير والحسابات خارج التشغيل.

أ. حسابات التسيير

تتألف من أعباء وعائدات التشغيل:

1. أعباء التشغيل

بلغت أعباء التشغيل 26.658.788 ألف أوقية أي بانخفاض في القيمة المطلقة قدره 8.404.587 ألف أوقية أي ما يعادل 23,97 كقيمة نسبية مقارنة مع 2012.

ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى تقليص الأعباء المالية من جهة وإلى المخصصات التحوطية من جهة أخرى.

جدول 11: مقارنة تركيبة الأعباء (ألف أوقية)				
بيان	2013	2012	تغير القيمة	تغير %
صيانة النقود في التداول	1 244 632,2	996 050,7	248 581,5	25,0
مخصصات التجهيز	94 200,0	82 650,0	11 550,0	14,0
المجلس العام	118 400,0	38 211,7	80 188,3	209,9
مصاريف العمال	6 729 326,4	6 703 006,3	26 320,1	0,4
تكاليف أموال منقولة وغير منقولة	239 606,4	210 404,8	29 201,6	13,9
أسفار ونقل	311 433,2	261 858,9	49 574,3	18,9
توريدات خارجية	367 513,9	349 158,8	18 355,1	5,3
مصاريف عامة للتسيير	926 825,1	667 955,8	258 869,4	38,8
مصاريف مالية	25 534,8	359 978,8	(334 444,0)	(92,9)
خسائر صرف	128 723,7	132 455,4	(3 731,7)	(2,8)
مخصصات للاندثار	215 754,0	188 855,7	26 898,2	14,2
مخصصات تحوطية	16 256 838,7	25 072 788,6	(8 815 949,9)	(35,2)
مجموع	26 658 788,4	35 063 375,4	(8 404 587,0)	(24,0)

2. عائدات التشغيل

انتقلت عائدات التشغيل من سنة لأخرى من 40.606.685 ألف أوقية إلى 27.839.148 ألف أوقية أي بانخفاض 31,44 كقيمة نسبية.

جدول 12: مقارنة تركيبة العائدات				
بيان	2013	2012	تغير القيمة	تغير %
فوائد على عائدات العملة الصعبة	476 412,0	691 335,8	(214 923,8)	(31,1)
فوائد على بروتوكابيك	-	45 603,4	(45 603,4)	(100,0)
فوائد على اتفاقية البنك المركزي مع الدولة	5 444 204,6	3 557 868,6	1 886 336,0	53,0
فوائد على الصندوق الوطني للعائدات النفطية	68 137,3	66 922,9	1 214,4	1,8
عمولات صرف	87 519,1	112 163,0	(24 643,9)	(22,0)
عمولات الصرف على العمليات في الحساب	3 038 516,7	3 157 003,2	(118 486,5)	(3,8)
عائدات على سوق الصرف	1 570 025,2	1 190 031,4	379 993,7	31,9
عائدات أخرى	2 384 594,3	3 446 588,4	(1 061 994,2)	(30,8)
فوائد على إعادة شراء سندات البنك المركزي	24 036,5	825,0	23 211,5	2 813,5
استعادة مخصصات	14 620 007,4	27 791 674,6	(13 171 667,1)	(47,4)
غرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي	8 701,7	-	8 701,7	
عائدات غير جارية	2 562,0	30 030,0	(27 468,0)	(91,5)
ربح صرف	114 431,3	516 638,5	(402 207,2)	(77,9)
المجموع	27 839 148,2	40 606 684,8	(12 767 536,7)	(31,4)

ب. حسابات خارج التشغيل

يحتوي هذا البند على الأعباء والعائدات الفعلية غير المبرمجة في الميزانية:

1. الأعباء خارج التشغيل

انتقلت الأعباء خارج التشغيل من سنة لأخرى 215.718 ألف أوقية إلى 2.616.291 ألف أوقية حيث تقلصت بنسبة 91,75%.

جدول 13: الخسائر خارج التشغيل (ألف أوقية)				
البيان	2013	2012	تغير القيمة	تغير %
خسائر للسنوات المالية الماضية	215 598,9	156 567,8	59 031,1	37,7
خسائر استثنائية	119,1	1 670 641,6	(1 670 522,5)	(100,0)
مخصصات تحوطية خارج التشغيل	-	789 082,0	(789 082,0)	(100,0)
المجموع العام	215 718,0	2 616 291,3	(2 400 573,3)	(91,8)

2. العائدات خارج التشغيل

بلغت العائدات خارج التشغيل 1.780.989 ألف أوقية لغاية 2013/12/31 متراجعة بمبلغ 7.819.669 ألف أوقية مقارنة مع مستواها في عام 2012 (راجع الجدول أدناه):

جدول 14 : الأرباح (ألف أوقية)				
البيان	2013	2012	تغير القيمة	تغير %
أرباح على السنوات المالية الماضية	17 119,7	4 937,5	12 182,2	246,7
أرباح استثنائية	1 763 869,6	9 595 720,8	(7 831 851,1)	(81,6)
المجموع العام	1 780 989,4	9 600 658,3	(7 819 668,9)	(81,4)

3. النتيجة الصافية

بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 2013/12/31 وبعد إدراج حساب الخسائر والأرباح، سجلت نتيجة البنك فائضا بمبلغ 2.745.631 ألف أوقية أي بانخفاض 9.782.045 ألف أوقية مقارنة مع عام 2012.

8.3 العمليات خارج الموازنة

تراجعت الالتزامات خارج موازنة البنك من سنة إلى أخرى من 115.795.169 ألف أوقية إلى 104.853.265 ألف أوقية أي بانخفاض 9,45%.

جدول 15 : تركيبة المستحقات خارج الموازنة (ألف أوقية)				
بيان	2013	2012	تغير القيمة	تغير %
سندات خزينة صادرة	70 058 000,0	84 821 000,0	(14 763 000,0)	(17,4)
الاعتمادات المستندية	5 074 849,2	1 937 788,6	3 137 060,6	161,9
عائدات خارجية للدولة	29 040 482,5	28 189 765,6	850 716,8	3,0
اتفاقيات دولية	679 933,5	846 614,5	(166 681,0)	(19,7)
مجموع	104 853 265,2	115 795 168,7	(10 941 903,5)	(9,4)

IX. تقرير المدقق الخارجي للبنك المركزي الموريتاني

البنك المركزي الموريتاني

شارع الاستقلال

ص.ب 623 نواكشوط

موريتانيا

تقرير المدقق المستقل

الكشوف المالية السنوية

للسنة المنتهية يوم 31 ديسمبر 2013

السادة أعضاء المجلس العام للبنك المركزي الموريتاني،

تنفيذا للمهمة الموكلة إلينا من طرف المجلس العام، قمنا بتدقيق الحسابات السنوية المرفقة للبنك المركزي الموريتاني وهي تضم الموازنة وحساب التشغيل العام والأرباح والخسائر وكذا المذكرات الملحقة والمتعلقة بالسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

مسؤولية الإدارة فيما يتعلق بالكشوف المالية

تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد هذه الحسابات السنوية وعرضها عرضا وفيا وفقا للقواعد والأساليب المحاسبية التي ينص عليها النظام المحاسبي في موريتانيا، ومذكرات مصلحة المحاسبة والتدقيق الداخلي الذي يراه ضروريا لتحضير كشوف محاسبية، خالية من أية اختلالات معتبرة سواء كانت تتعلق بالاختلاس أو بالخطأ.

مسؤوليات المدقق

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار رأي انطلاقا من تدقيقنا. وقمنا بهذا التدقيق وفق القواعد الدولية في هذا الحقل والتي تتطلب منا التقيد بضوابط وأخلاقيات المهنة وأن نخطط للتدقيق ونقوم بما يضمن التثبت بشكل معقول من أن الحسابات السنوية لا تحتوي على اختلالات معتبرة.

ويستوجب التدقيق العمل بإجراءات لجمع عناصر يعتد بها، تتعلق بالمبالغ والمعلومات التي تقدمها الحسابات السنوية. ويعود اختيار الإجراءات إلى قرار المدقق وخاصة إلى تقييمه لمخاطر احتواء الحسابات السنوية لاختلالات هامة، سواء تعلقت بالاختلاس أو بالخطأ. وفي تقييمه للمخاطر، يراعي المدقق الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتحضير وعرض الحسابات السنوية بشكل يسمح بتصور إجراءات تدقيقية مناسبة للظروف وليس من أجل التعبير عن رأيه حول فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة. ويتضمن التدقيق كذلك الحكم على ما إذا كانت الأساليب المحاسبية التي تقوم بها الإدارة تتناسب مع الأساليب المحاسبية المعتمدة. وكذلك طبيعة التقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة. مع تقييم العرض الإجمالي للكشوف المالية.

ونحن نرى أن عناصر الإثبات التي حصلنا عليها كانت كافية ومناسبة لنؤسس عليها رأينا.

الرأي

في رأينا تعطي الكشوف المالية السنوية صورة وفيه للبنك المركزي الموريتاني بتاريخ 31 ديسمبر 2013 وعن أدائه للسنة المالية المنتهية بهذا التاريخ وفق النظام محاسبي الموريتاني ومذكرات المصالح المحاسبية.

فقرة الملاحظات

دون الإخلال بالرأي المعبر عنه أعلاه، نلفت عنايتكم إلى النقاط التالية من المذكرات المرفقة :

- ✓ المذكرة رقم 6 المتعلقة بتجميع الديون المستحقة على الدولة؛
- ✓ المذكرتان 2.1.3 و 15 المتعلقةان بتسوية القيمة المحاسبية لأسهم المساهمة في صندوق النقد العربي.

أبيدجان 26 مايو 2014

مارك وابي
مشارك

V. المصادقة على الكشف المالية من طرف المجلس العام

قام المحافظ وفقا للمادة 27 من الأمر القانوني 2007/004 بعرض الكشف المالية أمام المجلس العام للبنك المركزي لاعتمادها.

وقد صادق المجلس العام في اجتماعه بتاريخ 01 يونيو 2014 على الكشف المالية للبنك المركزي برسم سنة 2013.

X. الملحقـات

ملحق 1: المؤشرات الاقتصادية والمالية						
2013	2012	2011	2010	2009	2008	
التطور بـ % ما لم يذكر غير ذلك						
الدخل الوطني والأسعار						
6,7	7,0	4,0	4,3	(1,2)	3,5	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة
6,7	7,2	4,1	4,8	(1,1)	3,9	الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول وبأسعار ثابتة
0,3	(5,6)	14,9	17,4	(5,9)	12,4	مخفض الناتج المحلي الإجمالي
0,2	(5,3)	14,5	19,0	(3,9)	13,0	مخفض الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول
4,1	4,9	5,7	6,3	2,2	7,3	مؤشر أسعار الاستهلاك (معدل الفترة)
4,5	3,4	5,5	6,1	4,9	3,9	مؤشر أسعار الاستهلاك (نهاية الفترة)
القطاع الخارجي						
0.4	(4,9)	33,4	52,0	(23,7)	22,9	تصدير السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)
2,7	(7,3)	43,3	55,0	(21,6)	31,1	منها التصدير خارج البترول
(3,7)	26,8	28,7	31,4	(22,9)	35,6	استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)
15.8	20,2	12,2	18,1	(20,5)	8,6	استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي /2)
2,1	6,6	3,0	3,0	2,2	3,8	التحويلات الرسمية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول)
(31,1)	(31,8)	(7,3)	(9,1)	(15,1)	(16,9)	رصيد موازنة المعاملات الجارية (ب % من الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول)
8.3	(7,8)	14,5	6,9	(3,3)	(2,3)	رصيد موازنة المعاملات الجارية (ب % من الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول /2)
0.4	12,0	6,3	6,7	(0,3)	(1,4)	الموازنة الإجمالية (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول)
الاحتياطيات الرسمية						
995.6	962	501,6	287,8	238	195	الاحتياطيات الرسمية الخام بملايين الدولار (نهاية الفترة) /3
7,2	6,2	3,7	2,5	2,2	1,7	الاحتياطيات الرسمية الخام (بشهر استيراد سلع وخدمات)
النقد والقروض						
13,6	10,5	21,7	11,0	15,2	13,7	النقد وشبه النقد
15,1	14,3	16,4	5,5	17,4	1,6	الأوراق والنقد المعدنية المتداولة
النسبة المئوية من الناتج الإجمالي خارج النفط						
38,5	34,3	31,6	30,2	34,9	28,2	النقد وما يشبه النقد
10,9	9,6	8,5	8,5	10,4	8,2	الأوراق والنقد المعدنية المتداولة
العمليات المدعمة للحكومة						
34,68	40,45	28,7	27,1	26,7	25,9	إجمالي العائدات
32,05	32,65	26,3	24,6	24,1	22,8	عائدات دون الهبات والبترول
1,7	1,9	2,0	1,4	1,8	2,2	الإيرادات البترولية /4
35,8	37,6	30,0	29,1	32,1	32,9	المصروفات والقروض الصافية
(1,1)	2,9	(1,5)	(2,0)	(5,4)	(7,0)	الرصيد الإجمالي بما فيه الهبات
(2,8)	1,00	(3,5)	(3,4)	(5,7)	(9,8)	الرصيد الإجمالي دون البترول بما فيه الهبات
(3,8)	(4,9)	(4,2)	(4,5)	(6,0)	(10,2)	الرصيد الإجمالي دون البترول والهبات
الدين الخارجي						
3329,6	3087,9	2607,7	3327,7	3041,6	2 649,1	الدين الخارجي الإجمالي (مليون دولار)
82,1	79,6	63,6	94,4	105,2	80,2	الدين الخارجي الإجمالي (ب % إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول)
للتذكير:						
297,0	300,5	287,9	282,1	262,1	256,6	سعر الصرف أوقية/دولار (نهاية الفترة)
2 651,5	2 641,0	2 748,7	2 073,5	1 364,1	1787,6	تصدير السلع فوب (مليون دولار)
3 084,6	3 159,8	2 467,4	1 935,3	1497,8	1941,2	استيراد السلع فوب (مليون دولار) /2
1 250	1 174	1 163	973	794	854	الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي الإجمالي (مليار أوقية)
1 219	1 144	1 127	946	758	797	الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي الإجمالي خارج النفط (مليار أوقية)
4 055	3 880	4 009	3 427	2892	3299	الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي الإجمالي خارج النفط (مليون دولار)
4 183	3 954	4 147	3 532	3 031	3 536	الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي الإجمالي (مليون دولار)
3,7	3,6	3,5	3,5	3,4	3,3	السكان (مليون شخص)
1 126	1 090	1 170	1 021	898	1 073	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)
4,9	1,2	(1,4)	6,5	(4,9)	5,8	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (نسبة النمو نهاية المدة)
101	103	109	80	54	86	سعر النفط (دولار/برميل)
2,5	2,4	2,8	3,0	4,1	4,4	الإنتاج السنوي النفطي (مليون برميل)

/2 صناعات نفطية ومناجم (خارج سني) مستثناة

/3 خارج الحساب النفطي

/4 بما في ذلك علاوة التوقع النفطية

المصدر: السلطات الموريتانية

ملحق 2: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع بأسعار 1998 (مليون أوقية)					
2013	2012	2011	2010	2009	
74 211	71 636	64 871	67 832	63 388	القطاع الأول
18132,9	13802,2	9360,4	13730,4	11536,0	1.1 الزراعة، الغابات و استغلال الغابات
43632,6	42745,0	43695,1	43850,6	42801,0	1.2 تنمية المواشي
12445,4	15089,0	11816,0	10251,1	9051,0	1.3 الصيد
111 428	100 042	95 056	89 925	87 082	القطاع الثاني
55 716,5	47 959,6	48 723,9	48 758,9	49 005,0	2. نشاطات استخراجية بما فيها البترول
52 210,4	44 561,8	44 683,4	44 431,7	43 149,0	2.1 معادن:
40 586,1	34 728,6	33 844,8	34 668,7	32685	حديد
2 982,9	2 646,4	3 276,2	2 793,7	3898	نحاس
8 641,4	7 186,7	7 562,3	6 969,2	6566	ذهب
3 506,0	3 397,8	4 040,5	4 327,2	5856	2.2 بترول
21 967,8	20 119,7	18 677,2	17 654,4	16858	3. نشاطات معملية
33 743,8	31 962,6	27 654,9	23 511,5	21219	4. بناء وأشغال عامة
203 244	192 882	181 528	170 785	164 983	القطاع الثالث
34 701,6	33 117,5	29 785,8	27 184,8	26734	5. النقل والمواصلات
57 177,4	53 563,7	48 949,2	44 580,4	40156	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
62 065,3	57 867,6	54 850,8	51 275,4	50 681,0	7. خدمات أخرى
339 583,3	316 226,8	293 513,4	280 797,6	268 041	مجموع النشاطات التجارية
49 300	48 333	47 942	47 744	47412	8. إدارات عمومية
388 883	364 560	341 456	328 542	315 453	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
45 874	42 840	39 395	37 709	35590	صافي الرسوم على الإنتاج
434 757	407 400	380 851	366 251	351 043	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
431 251	404 002	376 811	361 924	345 187	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خارج النفط
379 041	359 441	332 127	317 492	302 038	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خارج الصناعات الاستخراجية

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

ملحق 3 : نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي					
2013	2012	2011	2010	2009	
3,6%	10,4%	-4,4%	7,0%	0,4%	القطاع الأول
31,4%	47,5%	-31,8%	19,0%	1,5%	1.1 الزراعة، الغابات و استغلال الغابات
2,1%	-2,2%	-0,4%	2,5%	3,0%	1.2 تنمية المواشي
-17,5%	27,7%	15,3%	13,3%	-11,3%	1.3 الصيد
11,4%	5,2%	5,7%	3,3%	-4,1%	القطاع الثاني
16,2%	-1,6%	-0,1%	-0,5%	-1,9%	2. نشاطات استخراجية بما فيها البترول
17,2%	-0,3%	0,6%	3,0%	-1,2%	2.1 معادن:
16,9%	2,6%	-2,4%	6,1%	-6,8%	حديد
12,7%	-19,2%	17,3%	-28,3%	7,5%	نحاس
20,2%	-5,0%	8,5%	6,1%	32,5%	ذهب
3,2%	-15,9%	-6,6%	-26,1%	-7,2%	2.2 بترول
9,2%	7,7%	5,8%	4,7%	-2,1%	3. نشاطات معملية
5,6%	15,6%	17,6%	10,8%	-10,0%	4. بناء وأشغال عامة
5,4%	6,3%	6,3%	3,5%	-0,3%	القطاع الثالث
4,8%	11,2%	9,6%	1,7%	-4,3%	5. النقل والمواصلات
6,7%	9,4%	9,8%	11,0%	-7,2%	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
7,3%	5,5%	7,0%	1,2%	9,0%	7. خدمات أخرى
7,4%	7,7%	4,5%	4,8%	-1,3%	مجموع النشاطات التجارية
2,0%	0,8%	0,4%	0,7%	-0,7%	8. إدارات عمومية
6,7%	6,8%	3,9%	4,1%	-1,2%	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
7,1%	8,7%	4,5%	6,0%	-1,2%	صافي الرسوم على الإنتاج
6,7%	7,0%	4,0%	4,3%	-1,2%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
6,7%	7,2%	4,1%	4,8%	-1,1%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خارج النفط
5,5%	8,2%	4,6%	5,1%	-1,1%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خارج الصناعات الاستخراجية

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

ملحق 4: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب القطاع (مليون أوقية)					
2013	2012	2011	2010	2009	
175 718	168 395	153 531	157 932	146 637	القطاع الأول
63 827	47 466	28 777	40 364	33 721	1.1 الزراعة، الغابات و استغلال الغابات
69 107	63 532	73 880	79 706	77 384	1.2 تنمية المواشي
42 784	57 397	50 874	37 862	35 532	1.3 الصيد
472 085	459 970	516 168	370 585	255 435	القطاع الثاني
345 586	345 303	422 556	292 092	184 991	2. نشاطات استخراجية بما فيها البترول
315 010	315 393	386 960	264 538	148 407	2.1 معادن:
226 645	179 901	248 915	179 842	94 673	حديد
41 118	48 961	61 843	35 667	23 254	نحاس
47 247	86 531	76 202	49 030	30 480	ذهب
30 576	29 910	35 596	27 554	36 584	2.2 بترول
47 048	42 394	34 002	30 541	29 718	3. نشاطات معملية
79 451	72 273	59 610	47 952	40 726	4. بناء وأشغال عامة
489 040	443 193	399 690	358 746	325 189	القطاع الثالث
50 752	47 410	42 041	36 886	35 071	5. النقل والمواصلات
140 843	126 710	110 382	95 814	81 113	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
140 103	125 448	112 029	99 092	92 171	7. خدمات أخرى
979 502	927 933	934 152	760 309	610 427	مجموع النشاطات التجارية
157 341	143 624	135 238	126 954	116 834	8. إدارات عمومية
1 136 843	1 071 557	1 069 390	887 264	727 261	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
112 940	102 673	93 339	85 800	66 925	صافي الرسوم على الإنتاج
1 249 783	1 174 230	1 162 729	973 064	794 186	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
1 219 207	1 144 321	1 127 133	945 510	757 602	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خارج النفط
904 197	828 928	740 173	680 972	609 195	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خارج الصناعات الاستخراجية

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

ملحق 5: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب القطاع					
2013	2012	2011	2010	2009	
4,3%	9,7%	-2,8%	7,7%	-0,2%	القطاع الأول
34,5%	64,9%	-28,7%	19,7%	4,0%	1.1 الزراعة، الغابات واستغلال الغابات
8,8%	-14,0%	-7,3%	3,0%	2,5%	1.2 تنمية المواشي
-25,5%	12,8%	34,4%	6,6%	-9,1%	1.3 الصيد
2,6%	-10,9%	39,3%	45,1%	-19,0%	القطاع الثاني
0,0%	-17,2%	35,2%	77,0%	-24,3%	2. نشاطات استخراجية بما فيها البترول
-0,1%	-18,5%	46,3%	78,3%	-20,7%	2.1 معادن:
26,0%	-27,7%	38,4%	90,0%	-35,4%	حديد
-16,0%	-20,8%	73,4%	53,4%	6,2%	نحاس
-45,4%	13,6%	55,4%	60,9%	62,2%	ذهب
2,2%	-16,0%	29,2%	-24,7%	-36,1%	2.2 بترول
11,0%	24,7%	11,3%	2,8%	0,3%	3. نشاطات معملية
9,9%	21,2%	24,3%	17,7%	-1,6%	4. بناء وأشغال عامة
10,3%	10,9%	11,4%	10,3%	2,9%	القطاع الثالث
7,0%	12,8%	14,0%	5,2%	-3,4%	5. النقل والمواصلات
11,2%	14,8%	15,2%	18,1%	-4,9%	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
11,7%	12,0%	13,1%	7,5%	11,7%	7. خدمات أخرى
5,6%	-0,7%	22,9%	24,6%	-8,4%	مجموع النشاطات التجارية
9,6%	6,2%	6,5%	8,7%	4,3%	8. إدارات عمومية
6,1%	0,2%	20,5%	22,0%	-6,6%	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
10,0%	10,0%	8,8%	28,2%	-11,4%	صافي الرسوم على الإنتاج
6,4%	1,0%	19,5%	22,5%	-7,0%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
6,5%	1,5%	19,2%	24,8%	-4,9%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خارج النفط
9,1%	12,0%	8,7%	11,8%	-0,1%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خارج الصناعات الاستخراجية

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

ملحق 6: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي					
2013	2012	2011	2010	2009	
14,1%	14,3%	13,2%	16,2%	18,5%	القطاع الأول
5,1%	4,0%	2,5%	4,1%	4,2%	1.1 الزراعة، الغابات واستغلال الغابات
5,5%	5,4%	6,4%	8,2%	9,7%	1.2 تنمية المواشي
3,4%	4,9%	4,4%	3,9%	4,5%	1.3 الصيد
37,8%	39,2%	44,4%	38,1%	32,2%	القطاع الثاني
29,3%	31,2%	38,1%	33,7%	23,3%	2. نشاطات استخراجية بما فيها البترول
25,2%	26,9%	33,3%	27,2%	18,7%	2.1 معادن:
18,1%	15,3%	21,4%	18,5%	11,9%	حديد
3,3%	4,2%	5,3%	3,7%	2,9%	نحاس
3,8%	7,4%	6,6%	5,0%	3,8%	ذهب
2,4%	2,5%	3,1%	2,8%	4,6%	2.2 بترول
3,8%	3,6%	2,9%	3,1%	3,7%	3. نشاطات معملية
6,4%	6,2%	5,1%	4,9%	5,1%	4. بناء وأشغال عامة
39,1%	37,7%	34,4%	36,9%	40,9%	القطاع الثالث
4,1%	4,0%	3,6%	3,8%	4,4%	5. النقل والمواصلات
11,3%	10,8%	9,5%	9,8%	10,2%	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
11,2%	10,7%	9,6%	10,2%	11,6%	7. خدمات أخرى
78,4%	79,0%	80,3%	78,1%	76,9%	مجموع النشاطات التجارية
12,6%	12,2%	11,6%	13,0%	14,7%	8. إدارات عمومية
91,0%	91,3%	92,0%	91,2%	91,6%	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
9,0%	8,7%	8,0%	8,8%	8,4%	صافي الرسوم على الإنتاج
100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
97,6%	97,5%	96,9%	97,2%	95,4%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خارج النفط
72,3%	70,6%	63,7%	70,0%	76,7%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خارج الصناعات الاستخراجية

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

2013	2012	2011	2010	2009	ملحق 7: الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته (مليار أوقية)
2 465,28	2 405,84	2 073,7	1 704,7	1 325,80	موارد
1249,8	1174,2	1162,7	973,1	794,2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
1215,5	1231,61	910,9	731,7	531,6	واردات السلع والخدمات
2465,3	2405,8	2073,7	1704,7	1327,7	الاستخدامات
1056,7	1062,0	896,5	873,2	731,3	الاستهلاك
212,5	198,5	177,2	165,6	154,9	استهلاك الإدارات العمومية
844,2	863,5	719,3	707,6	576,4	استهلاك الأسر
474,6	525,4	338,0	210,2	197,4	الاستثمار
127,2	102,7	68,8	48,8	56,2	استثمارات عمومية
347,4	422,7	269,1	161,4	139,2	استثمارات خصوصية
853,2	830,9	839,2	621,3	399,0	تصدير السلع والخدمات

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

2013	2012	2011	2010	2009	ملحق 8: ميزان المدفوعات (مليون دولار)
(393)	(488)	281	138	(108)	ميزان تجاري
2 652	2 641	2 749	2 074	1 364	صادرات
1 358	1 131	1 471	997	522	حديد
217	271	221	297	218	بترول
216	238	234	187	119	نحاس
472	445	404	310	234	ذهب
330	479	408	276	269	صيد
59	77	11	7	3	أخرى
(3 044)	(3 129)	(2 467)	(1 935)	(1 473)	واردات فوب
(377)	(382)	(291)	(277)	(322)	مواد غذائية
(634)	(657)	(525)	(365)	(248)	منتجات نفطية
(110)	(110)	(87)	(67)	(50)	منها شركة سنيم
(46)	(50)	(44)	(33)	(23)	شركة نحاس موريتانيا
(101)	(112)	(65)	(27)	(15)	شركة تازيازت
(1 580)	(1 625)	(1 203)	(853)	(477)	تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية
(489)	(483)	(362)	(351)	(205)	منها شركة سنيم
(140)	(160)	(155)	(111)	(148)	شركة نحاس موريتانيا
(590)	(967)	(571)	(184)	(108)	شركة تازيازت
(361)	(15)	(115)	(207)	(17)	استكشاف نفطي
(454)	(466)	(449)	(441)	(425)	واردات أخرى
(1 010)	(1 049)	(707)	(620)	(427)	خدمات وعائدات (صافية)
(814)	(858)	(552)	(551)	(479)	خدمات (صافية)
(196)	(191)	(156)	(69)	52	عائدات صافية
141	311	151	162	131	تحويلات جارية صافية
57	43	31	59	66	تحويلات صافية خاصة
84	268	120	103	64	تحويلات رسمية
0	1	3	6	6	منها تخفيف مديونية متعددة الأطراف على الدول الفقيرة
(1 262)	(1 226)	(275)	(319)	(405)	ميزان المعاملات الجارية
1 570	1 762	499	551	212	حساب راس المال والعمليات المالية
5	41	0	209	0	حساب رأس المال
0	0	0	209	0	منها مبادرة تخفيف المديونية ومبادرات أخرى
5	41	0	0	0	أخرى
1 565	1 722	499	342	212	حساب العمليات المالية
1 126	1 381	589	128	(3)	استثمار مباشر (صافي)
410	22	77	83	(15)	منه : صناعات نفطية (صافي)
216	450	243	174	173	فروض رسمية على المدى المتوسط والبعيد
316	550	307	230	241	سحوبات
176	259	174	135	214	الدولة
140	287	133	95	27	شركة أسنيم
(100)	(100)	(64)	(56)	(68)	أصل الدين مستحق الوفاء
223	(109)	(333)	39	43	معاملات رأسمالية خصوصية أخرى
(292)	(104)	29	4	184	خطأ وسهو
16	489	29	236	(8)	موازنة إجمالية
(16)	(489)	(253)	(236)	8	تمويل
(27)	(402)	(267)	(46)	(24)	أصول خارجية صافية
(29)	(474)	(196)	(41)	32	البنك المركزي (صافي)
(36)	(458)	(230)	(41)	32	عائدات
8	(16)	34	0	(0)	إلتزامات
6	85	(26)	(5)	(57)	بنوك تجارية (صافي)
(4)	(14)	(46)	(2)	13	حساب نفطي
11	(87)	14	(188)	20	تمويل استثنائي

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، الإدارة العامة الدراسات إدارة الدراسات والأسواق المالية

ملحق 9: جدول العمليات المالية للدولة (مليار أوقية ما لم يرد عكس ذلك)					
2013	2012	2011	2010	2009	
422,8	462,9	324,8	263,8	202,2	إجمالي إيرادات وهبات
390,8	373,6	294,2	238,7	182,4	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبتروول
269,2	250,5	184,7	145,6	106,6	إيرادات ضريبية
85,8	80,5	54,8	43,4	34,6	رسوم على العائدات والأرباح
136,4	133,5	100,4	79,2	53,8	رسوم على السلع والخدمات
32,0	29,1	22,3	17,6	14,2	رسوم على التجارة الدولية
15,0	7,4	7,2	5,4	4,1	عائدات ضريبية أخرى
121,6	123,1	109,5	83,1	75,8	عائدات غير ضريبية
38,2	35,5	36,9	42,3	41,0	منها : عائدات قطاع الصيد
49,9	62,0	32,7	13,3	18,4	منها : مقسوم ارباح المؤسسات العمومية
11,3	67,8	7,7	11,6	6,1	هبات
1,8	2,9	6,7	0,6	3,7	منها مشاريع
436,7	430,0	341,7	282,9	242,9	نفقات وقروض صافية
267,1	293,0	247,8	204,5	186,7	نفقات جارية
103,7	94,7	89,1	83,6	77,0	رواتب و أجور
60,1	54,6	51,3	47,2	51,7	سلع وخدمات
70,2	105,7	65,4	27,0	20,3	تحويلات جارية
15,7	12,6	18,4	19,4	16,2	فوائد على الدين العام
12,0	9,9	8,4	7,5	5,1	خارجية
3,6	2,7	10,0	11,9	11,1	داخلية
6,5	10,0	11,0	12,6	5,0	حسابات خاصة
169,6	136,9	94,0	78,5	56,2	نفقات تجهيز وقروض صافية
48,7	50,8	37,1	13,7	14,9	استثمارات ممولة خارجيا
120,9	86,1	54,6	51,5	36,9	استثمارات ممولة بموارد داخلية
		2,2	13,4	4,4	إعادة جدولة قروض صافية
10,7	10,8	12,6	13,2	16,5	احتياطي مشترك
0,2	4,7	0,0	1,3		احتياطي لنفقات تكميلية استعجالية
(45,9)	(56,4)	(47,5)	(44,2)	(60,5)	رصيد خارج النفط، هبات غير مشمولة (عجز -)
(34,6)	11,4	(39,8)	(32,7)	(54,0)	رصيد خارج النفط بما فيه الهبات (عجز -)
14,8	4,3	(2,0)	(23,0)	(40,5)	رصيد اساسي خارج النفط، تحديد البرنامج
20,7	21,5	22,9	13,5	13,7	عائدات نفطية (صافي)
(25,2)	(34,9)	(24,6)	(30,8)	(46,8)	رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)
(13,9)	32,9	(16,9)	(19,2)	(40,7)	رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)
20,3	(30,8)	19,9	20,4	40,7	تمويل
(5,5)	(81,2)	(0,6)	12,0	22,3	تمويل داخلي
17,8	(84,6)	(12,4)	10,1	30,7	النظام المصرفي
40,8	(94,4)	8,5	(5,7)	27,7	البنك المركزي
				20,8	منه اعتمادات بحقوق السحب الخاصة
(23,0)	9,8	(20,9)	15,8	3,0	البنوك التجارية
8,3	(1,3)	9,8	(2,4)	(5,9)	تمويل غير مصرفي
		(2,8)	(2,8)	(2,8)	خوصصة و أخرى
(5,5)	(5,4)	3,0	7,1	0,3	تغير المتأخرات المديونية الداخلية
(5,4)	(5,4)	(3,4)	(0,1)	0,3	منها : أمور عالقة لدى الخزينة
(26,1)	10,2	6,4	7,2	0,0	أخرى
25,8	50,4	20,5	8,4	17,0	تمويل خارجي صافي
(1,3)	(4,2)	(13,3)	(0,5)	3,4	حساب نفطي (صافي)
(20,7)	(21,5)	(22,9)	(13,5)	(13,7)	إيرادات نفطية (صافي)
19,4	17,3	9,6	13,0	17,1	مساهمة الحساب النفطي
27,1	54,6	33,8	8,9	13,7	تمويلات خارجية صافية أخرى
23,8	53,0	29,7	3,2	8,9	سلف خارجية (صافي)
3,7	3,3	4,1	5,7	4,7	تمويل خارجي/استثنائي
6,4	2,2	3,0	1,2	(1,4)	خطأ وسهر
					المصدر: المديرية العامة للخزينة/وزارة المالية

ملحق 10: جدول العمليات المالية للدولة (% إلى الناتج المحلي الإجمالي)					
2013	2012	2011	2010	2009	
33,8	39,4	27,4	26,0	25,5	إجمالي إيرادات وهبات
31,3	31,8	24,8	23,5	23,0	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبترو
21,5	21,3	15,6	14,3	13,4	إيرادات ضريبية
6,9	6,9	4,6	4,3	4,4	رسوم على العائدات والأرباح
10,9	11,4	8,5	7,8	6,8	رسوم على السلع والخدمات
2,6	2,5	1,9	1,7	1,8	رسوم على التجارة الدولية
1,2	0,6	0,6	0,5	0,5	عائدات ضريبية أخرى
9,7	10,5	9,2	8,2	9,5	عائدات غير ضريبية
3,1	3,0	3,1	4,2	5,2	منها : عائدات قطاع الصيد
4,0	5,3	2,8	1,3	2,3	منها : مقسوم ارباح المؤسسات العمومية
0,9	5,8	0,7	1,1	0,8	هبات
0,1	0,2	0,6	0,1	0,5	منها مشاريع
34,9	36,6	28,9	27,8	30,6	نفقات وقروض صافية
21,4	25,0	20,9	20,1	23,5	نفقات جارية
8,3	8,1	7,5	8,2	9,7	رواتب و أجور
4,8	4,6	4,3	4,6	6,5	سلع وخدمات
5,6	9,0	5,5	2,7	2,6	تحويلات جارية
1,3	1,1	1,6	1,9	2,0	فوائد على الدين العام
1,0	0,8	0,7	0,7	0,6	خارجية
0,3	0,2	0,8	1,2	1,4	داخلية
0,5	0,8	0,9	1,2	0,6	حسابات خاصة
13,6	11,7	7,9	7,7	7,1	نفقات تجهيز وقروض صافية
3,9	4,3	3,1	1,3	1,9	استثمارات ممولة خارجيا
9,7	7,3	4,6	5,1	4,6	استثمارات ممولة بموارد داخلية
0,0	0,0	0,2	1,3	0,6	إعادة جدولة قروض صافية
0,9	0,9	1,1	1,3	2,1	احتياطي مشترك
0,0	0,4	-	0,1	-	احتياطي لنفقات تكميلية استعجالية
(3,7)	(4,8)	(4,0)	(4,3)	(7,6)	رصيد خارج النفط، هبات غير مشمولة (عجز -)
(2,8)	1,0	(3,4)	(3,2)	(6,8)	رصيد خارج النفط بما فيه الهبات (عجز -)
1,2	0,4	(0,2)	(2,3)	(5,1)	رصيد أساسي خارج النفط، تحديد البرنامج
1,7	1,8	1,9	1,3	1,7	عائدات نفطية (صافي)
(2,0)	(3,0)	(2,1)	(3,0)	(5,9)	رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)
(1,1)	2,8	(1,4)	(1,9)	(5,1)	رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)
1,6	(2,6)	1,7	2,0	5,1	تمويل
(0,4)	(6,9)	0,0	1,2	2,8	تمويل داخلي
1,4	(7,2)	(1,0)	1,0	3,9	النظام المصرفي
3,3	(8,0)	0,7	(0,6)	3,5	البنك المركزي
0,0	0,0	-	-	2,6	منه اعتمادات بحقوق السحب الخاصة
(1,8)	0,8	(1,8)	1,6	0,4	البنوك التجارية
0,7	(0,1)	0,8	(0,2)	(0,7)	تمويل غير مصرفي
0,0	0,0	(0,2)	(0,3)	(0,4)	خصوصية و أخرى
(0,4)	(0,5)	0,3	0,7	0,0	تغير المتأخرات الداخلية
(0,4)	(0,5)	(0,3)	0,0	0,0	منها : أمور عالقة لدى الخزينة
(2,1)	0,9	0,5	0,7	-	أخرى
2,1	4,3	1,7	0,8	2,1	تمويل خارجي صافي
(0,1)	(0,4)	(1,1)	0,0	0,4	حساب نفطي (صافي)
(1,7)	(1,8)	(1,9)	(1,3)	(1,7)	إيرادات نفطية (صافي)
1,6	1,5	0,8	1,3	2,2	مساهمة الحساب النفطي
2,2	4,7	2,9	0,9	1,7	تمويلات خارجية صافية أخرى
1,9	4,5	2,5	0,3	1,1	سلف خارجية (صافي)
0,3	0,3	0,3	0,6	0,6	تمويل خارجي استثنائي
0,5	0,2	0,3	0,1	(0,2)	خطأ وسهر
					المصدر: المديرية العامة للخزينة/وزارة المالية

ملحق 11: جدول العمليات المالية للدولة (% إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط)					
2013	2012	2011	2010	2009	
34,7	40,5	27,4	26,0	25,5	إجمالي إيرادات وهبات
32,1	32,7	24,8	23,5	23,0	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبترو
22,1	21,9	15,6	14,3	13,4	إيرادات ضريبية
7,0	7,0	4,6	4,3	4,4	رسوم على العائدات والأرباح
11,2	11,7	8,5	7,8	6,8	رسوم على السلع والخدمات
2,6	2,5	1,9	1,7	1,8	رسوم على التجارة الدولية
1,2	0,6	0,6	0,5	0,5	عائدات ضريبية أخرى
10,0	10,8	9,2	8,2	9,5	عائدات غير ضريبية
3,1	3,1	3,1	4,2	5,2	منها : عائدات قطاع الصيد
4,1	5,4	2,8	1,3	2,3	منها : مقسوم ارباح المؤسسات العمومية
0,9	5,9	0,7	1,1	0,8	هبات
0,1	0,3	0,6	0,1	0,5	منها مشاريع
35,8	37,6	28,9	27,8	30,6	نفقات وقروض صافية
21,9	25,6	20,9	20,1	23,5	نفقات جارية
8,5	8,3	7,5	8,2	9,7	رواتب و أجور
4,9	4,8	4,3	4,6	6,5	سلع وخدمات
5,8	9,2	5,5	2,7	2,6	تحويلات جارية
1,3	1,1	1,6	1,9	2,0	فوائد على الدين العام
1,0	0,9	0,7	0,7	0,6	خارجية
0,3	0,2	0,8	1,2	1,4	داخلية
0,5	0,9	0,9	1,2	0,6	حسابات خاصة
13,9	12,0	7,9	7,7	7,1	نفقات تجهيز وقروض صافية
4,0	4,4	3,1	1,3	1,9	استثمارات ممولة خارجيا
9,9	7,5	4,6	5,1	4,6	استثمارات ممولة بموارد داخلية
0,0	0,0	0,2	1,3	0,6	إعادة هيكلة وقروض صافية
0,9	0,9	1,1	1,3	2,1	احتياطي مشترك
0,0	0,4	-	0,1	-	احتياطي لنفقات تكملية استعجالية
(3,8)	(4,9)	(4,0)	(4,3)	(7,6)	رصيد خارج النفط، هبات غير مشمولة (عجز -)
(2,8)	1,0	(3,4)	(3,2)	(6,8)	رصيد خارج النفط بما فيه الهبات (عجز -)
1,2	0,4	(0,2)	(2,3)	(5,1)	رصيد اساسي خارج النفط، تحديد البرنامج
1,7	1,9	1,9	1,3	1,7	عائدات نفطية (صافي)
(2,1)	(3,0)	(2,1)	(3,0)	(5,9)	رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)
(1,1)	2,9	(1,4)	(1,9)	(5,1)	رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)
1,7	(2,7)	1,7	2,0	5,1	تمويل
(0,5)	(7,1)	0,0	1,2	2,8	تمويل داخلي
1,5	(7,4)	(1,0)	1,0	3,9	النظام المصرفي
3,3	(8,3)	0,7	(0,6)	3,5	البنك المركزي
0,0	0,0	-	-	2,6	منه اعتمادات بحقوق السحب الخاصة
(1,9)	0,9	(1,8)	1,6	0,4	البنوك التجارية
0,7	(0,1)	0,8	(0,2)	(0,7)	تمويل غير مصرفي
0,0	0,0	(0,2)	(0,3)	(0,4)	خصوصية و أخرى
(0,5)	(0,5)	0,3	0,7	0,0	تغير متأخرات المديونية الداخلية
(0,4)	(0,5)	(0,3)	0,0	0,0	منها : أمور عالقة لدى الخزينة
(2,1)	0,9	0,5	0,7	-	أخرى
2,1	4,4	1,7	0,8	2,1	تمويل خارجي صافي
(0,1)	(0,4)	(1,1)	0,0	0,4	حساب نفطي (صافي)
(1,7)	(1,9)	(1,9)	(1,3)	(1,7)	إيرادات نفطية (صافي)
1,6	1,5	0,8	1,3	2,2	مساهمة الحساب النفطي
2,2	4,8	2,9	0,9	1,7	تمويلات خارجية صافية أخرى
2,0	4,6	2,5	0,3	1,1	سلف خارجية (صافي)
0,3	0,3	0,3	0,6	0,6	تمويل خارجي استثنائي
0,5	0,2	0,3	0,1	(0,2)	خطأ وسهر
					المصدر: المديرية العامة للخزينة/وزارة المالية

ملحق 12: الإحصاءات النقدية (مليار أوقية)

2013	2012	2011	2010	2009	
195,9	192,2	70,9	9,4	(3,5)	الأصول الخارجية الصافية
219,2	214,1	67,2	13,3	1,5	البنك المركزي
(23,3)	(21,9)	3,7	(3,9)	(5,0)	بنوك
273,8	221,3	303,4	298,1	280,6	أصول داخلية صافية
516,7	458,9	502,8	465,8	420,0	قرض داخلي صافي
118,3	100,4	187,2	182,0	172,9	القرض الصافي للدولة
206,1	210,3	204,6	215,1	195,2	ديون
(87,8)	(109,9)	(17,4)	(33,1)	(22,3)	ودائع
398,4	358,5	315,6	283,8	247,1	قروض للاقتصاد
(242,9)	(237,6)	(199,4)	(167,7)	(139,4)	بنود أخرى صافية
469,6	413,4	374,1	307,5	277,1	عملات بالمفهوم الواسع
132,7	115,3	100,9	86,7	82,2	نقد ورقية ومعدنية متداولة
272,0	246,5	222,9	172,0	149,0	ودائع تحت الطلب
64,9	51,6	50,3	48,8	45,9	ودائع لأجل وللاذخار
					سلطات نقدية
220,0	214,1	67,2	13,3	1,5	أصول خارجية صافية
297,9	290,8	144,7	81,2	62,3	أصول
(77,9)	(76,7)	(77,5)	(67,9)	(60,8)	خصوم
10,9	(1,8)	110,8	114,5	125,1	أصول داخلية صافية
96,6	66,5	164,5	142,0	142,0	قروض داخلية صافية
91,8	51,0	145,5	122,3	124,5	قروض صافية للدولة
178,2	159,0	162,1	155,4	146,5	ديون
(86,4)	(108,0)	(16,6)	(33,1)	(22,0)	ودائع
(73,6)	(70,1)	(5,6)	14,0	(9,3)	منها حساب جاري للخزينة
4,4	15,5	14,8	15,5	14,8	ديون على القطاع الخاص
0,4	0,0	4,2	4,2	2,7	ديون صافية على البنوك
(85,7)	(68,3)	(53,7)	(27,5)	(16,9)	بنود أخرى صافية
230,9	212,3	177,9	126,8	126,5	قاعدة نقدية
132,8	115,3	100,9	86,7	82,2	نقد ورقية ومعدنية متداولة
98,1	97,0	77,0	40,1	44,3	احتياطيات البنوك
23,5	14,8	12,8	10,0	9,1	منها: سيولة البنوك
47,4	60,2	55,5	22,0	21,2	ودائع البنوك بالأوقية
27,1	21,9	8,6	8,1	14,0	ودائع البنوك من العملات الصعبة
					البنوك التجارية
(23,3)	(21,9)	3,6	(3,9)	(4,9)	أصول خارجية صافية
34,7	31,1	38,6	31,0	33,3	أصول
(58,0)	(53,0)	(35,0)	(34,9)	(38,2)	خصوم
262,2	236,7	194,3	193,4	158,3	أصول داخلية صافية
29,2	53,2	43,3	64,5	48,5	قرض صافي للدولة
27,8	51,3	42,6	64,5	48,7	ديون
33,8	56,6	50,0	70,0	54,1	منها: سندات خزينة
(5,9)	(5,3)	(7,4)	(5,5)	(5,4)	سندات مضمونة
1,4	1,9	0,7	0,0	(0,2)	ودائع
393,9	343,0	300,8	269,5	232,3	ديون على القطاع الخاص
(160,9)	(159,5)	(149,8)	(140,6)	(122,5)	بنود أخرى صافية
					المصدر: البنك المركزي الموريتاني، الإدارة العامة للدراسات وإدارة الدراسات والأسواق المالية

ملحق 13: السيولة المصرفية (مليون أوقية)

تطور لـ 4 سنوات	2013	2012	2011	2010	
50 384	17 317	14 361	14 229	4 477	1 - نفود ورقية ومعنوية (-)
(65 015)	8 515	(94 524)	23 116	(2 122)	المركز الصافي للخزينة (+)
(20 322)	(22 812)	6 644	(14 979)	10 825	تغير سندات الخزينة
(85 337)	(14 297)	(87 880)	8 137	8 703	2- رصيد صافي للإدارات العمومية خارج سندات الخزينة المطروحة للبيع
218 311	5 701	146 915	53 920	11 775	أصول خارجية صافية للبنك المركزي (+)
325 654	136 357	82 211	48 831	58 255	تدخلات صافية في سوق الصرف
543 966	142 057	229 127	102 751	70 031	3- أصول صافية على الخارج باستثناء تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف
(46 779)	3 860	(13 823)	(25 978)	(10 838)	4- عوامل أخرى صافية (+)
(49 110)	4 221	(18 015)	(25 978)	-9 338	- عوامل أخرى (+)
2 332	(361)	4 193	0	(1 500)	إعادة التمويل (إعادة شراء السندات)
361 464	114 303	113 062	70 681	63 418	أ- عوامل مستقلة للسيولة (-1+2+3+4)
20 322	22 812	(6 644)	14 979	(10 825)	5- طرح سندات الخزينة في السوق
0	0	0	0	0	6- عمليات السوق المفتوحة
(2 332)	361	(4 193)	0	1 500	7- إعادة تمويل (إعادة شراء سندات)
(9 934)	(2 775)	(2 641)	(3 049)	(1 469)	8- احتياطات إلزامية
8 057	20 398	(13 477)	11 930	(10 794)	ب - عمليات السياسة النقدية (5+6+7+8)
(325 654)	(136 357)	(82 211)	(48 831)	(58 255)	ج - تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف
(317 598)	(115 959)	(95 689)	(36 901)	(69 049)	د - عمليات السياسة النقدية والصرف
43 867	(1 655)	17 373	33 780	(5 631)	هـ - أصول حرة في الحساب الجاري
53 801	1 120	20 014	36 829	(4 162)	و. احتياطي البنوك
					المصدر: البنك المركزي الموريتاني، الإدارة العامة للدراسات وإدارة الدراسات والأسواق المالية

ملحق 14: حساب التشغيل العام			
البيان	2013/12/31	البيان	2013/12/31
اسم الحساب	أوقية	اسم الحساب	أوقية
صيانة تداول إصدار النقود	1 244 632 154,6	فوائد على عائدات العملة الصعبة	476 412 020,42
مخصصات التجهيز	94 200 000,0	فوائد على بروتوكابيك	-
المجلس العام	118 400 000,0	فوائد على اتفاقيات البنك المركزي مع الدولة	5 444 204 627,09
مصاريف العمال	6 729 326 401,6	فوائد على الصندوق الوطني للعائدات النفطية	68 137 333,91
تكاليف سلع وأثاث ومباني		عمولات صرف	87 519 096,87
أسفار ونقل	311 433 211,1	عمولات الصرف على العمليات في الحساب	3 038 516 701,39
توريدات خارجية	367 513 850,9	عائدات سوق الصرف	1 570 025 151,00
مصاريف عامة للتسيير	926 825 142,3	عائدات أخرى	2 384 594 263,48
مصاريف مالية	25 534 826,7	فوائد على إعادة شراء السندات	24 036 494,90
خسارة صرف	128 723 724,2	استرجاع المخصصات التحوطية	14 620 007 442,27
مخصصات إندثار	215 753 963,6	غرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي	8 701 714,99
مخصصات تحوطية	16 256 838 702,7	عائدات غير جارية	2 562 000,00
نتيجة تشغيل	1 180 359 801,0	أرباح الصرف	114 431 307,14
المجموع أعباء التشغيل	27 839 148 153,46	مجموع نواتج التشغيل	27 839 148 153,46

ملحق 15 : حساب التشغيل العام المقارن للبنك المركزي				
تغير		2012/12/31	2013/12/31	أوقية
%	قيمة			
(31,1)	(214 923 790,7)	691 335 811,2	476 412 020,4	فوائد على عائدات العملة الصعبة
(100,0)	(45 603 385,4)	45 603 385,4	-	فوائد على بروتوكابيك
53,0	1 886 336 045,4	3 557 868 581,7	5 444 204 627,1	فوائد على اتفاقيات البنك المركزي مع الدولة
1,8	1 214 433,1	66 922 900,8	68 137 333,9	فوائد على الصندوق الوطني للعائدات النفطية
(22,0)	(24 643 942,1)	112 163 039,0	87 519 096,9	عمولات صرف
(3,8)	(118 486 487,9)	3 157 003 189,3	3 038 516 701,4	عمولات الصرف على العمليات في الحساب
31,9	379 993 740,0	1 190 031 411,0	1 570 025 151,0	عائدات سوق الصرف
(30,8)	(1 061 994 160,4)	3 446 588 423,9	2 384 594 263,5	عائدات أخرى
2 813,5	23 211 494,9	825 000,0	24 036 494,9	فوائد على إعادة شراء السندات
(47,4)	(13 171 667 118,3)	27 791 674 560,6	14 620 007 442,3	استرجاع المخصصات
N/A	8 701 715,0	-	8 701 715,0	غرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي
(91,5)	(27 468 000,0)	30 030 000,0	2 562 000,0	عائدات غير جارية
(77,9)	(402 207 221,5)	516 638 528,6	114 431 307,1	أرباح الصرف
(31,4)	(12 767 536 678,0)	40 606 684 831,4	27 839 148 153,5	مجموع نواتج التشغيل

ملحق 15 : حساب التشغيل العام المقارن للبنك المركزي (تابع)				
تغير		2012/12/31	2013/12/31	أوقية
%	قيمة			
25,0	248 581 500,7	996 050 653,9	1 244 632 154,6	صيانة تداول إصدار النقود
14,0	11 550 000,0	82 650 000,0	94 200 000,0	مخصصات التجهيز
209,9	80 188 344,0	38 211 656,0	118 400 000,0	المجلس العام
0,4	26 320 133,4	6 703 006 268,1	6 729 326 401,6	مصاريف العمال
13,9	29 201 613,5	210 404 761,4	239 606 374,9	تكاليف سلع وأثاث ومباني
18,9	49 574 269,5	261 858 941,5	311 433 211,1	أسفار ونقل
5,3	18 355 064,9	349 158 786,0	367 513 850,9	توريدات خارجية
38,8	258 869 392,2	667 955 750,1	926 825 142,3	مصاريف عامة للتسيير
(92,9)	(334 443 955,8)	359 978 782,5	25 534 826,7	مصاريف مالية
(2,8)	(3 731 717,8)	132 455 442,0	128 723 724,2	خسارة صرف
14,2	26 898 237,9	188 855 725,7	215 753 963,6	مخصصات إندثار
(35,2)	(8 815 949 889,1)	25 072 788 591,8	16 256 838 702,7	مخصصات تحوطية
(78,7)	(4 362 949 671,4)	5 543 309 472,4	1 180 359 801,0	نتيجة تشغيل
(31,4)	(12 767 536 678,0)	40 606 684 831,4	27 839 148 153,5	مجموع أعباء التشغيل

ملحق 16 : كشوف مقارنة لخصوم 2012 – 2011					
		2013/12/31		2013/12/31	
%	أوقية	الأصول	%	أوقية	الخصوم
0,76	4 113 762 009,94	مجودات واستثمار بالذهب	29,07	156 322 242 444,98	أوراق ونقد معدنية في التداول
54,67	293 985 602 701,89	مجودات واستثمار بالعملات	42,89	230 677 442 568,83	حسابات جارية وودائع
7,47	40 149 887 108,52	مجودات لدى هيئات مالية دولية	13,7	73 663 300 152,62	- حساب جاري للخرينة
			14,95	80 422 128 807,66	- إدارة، شركات الدولة ومؤسسات عمومية
5,42	29 148 976 581,52	- اكتتاب في صندوق النقد الدولي	13,87	74 570 726 954,16	- بنوك ومؤسسات عمومية
2,05	11 000 910 527,00	- اكتتاب في صندوق النقد العربي	0,35	1 859 300 380,57	- حسابات جارية للعمال
			0,03	161 986 273,82	- حسابات أخرى
33,16	178 309 063 824,13	- ديون على الدولة	9,17	49 314 172 863,15	ودائع البنوك الأجنبية
0	7 478 656,92	- حسابات شيكات بريدية			
-	-	- ديون أخرى على الدولة	1,36	7 331 894 122,66	اتفاقيات قرض ومقاصة
4,29	23 063 186 664,92	- اعتمادات في حقوق السحب الخاصة - البنك المركزي الدولة			
0,42	2 267 800 000,00	- ديون على الدولة للتسوية	10,7	57 544 997 478,81	التزامات اتجاه صندوق النقد الدولي
-	-	- عمليات أخرى مع الدولة			
28,44	152 970 598 502,29	- ديون على الدولة بموجب اتفاقية 2013	0,02	108 629 727,00	التزامات اتجاه صندوق النقد العربي
0,52	2 782 175 470,00	- ديون على مؤسسات الإقراض وما شابهها	2,59	13 914 886 741,36	حسابات نظامية وخصوم أخرى
0,07	361 000 000,00	- أوراق تجارية (ORA-BANK)	0,64	3 454 093 318,71	فارق الصرف
-	-	- سلفة لسونمكس			
-	-	- تمويل شبكة صناديق الادخار والقرض	0,68	3 671 467 834,67	احتياطي إعادة تقييم الذهب
0	13 200 000,00	- سلفة لمنظومة جيمتل			
0,21	1 114 975 470,00	- قرض لـ MAURISBANK	2,36	12 701 962 789,74	رأس مال واحتياطي
0,24	1 293 000 000,00	- قرض لـ ORA-BANK	0,04	200 000 000,00	رأس مال
			0,02	100 000 000,00	احتياطي قانوني
0,25	1 322 473 179,92	قيم ثابتة	2,31	12 399 442 879,25	احتياطي اختياري
0,05	271 745 116,51	سندات مشاركة	0	2 519 910,49	رصيد مرحل من جديد
3,13	16 852 711 659,73	حسابات نظامية وأصول متفرقة	0,51	2 745 631 180,73	نتيجة السنة المالية
100	537 787 421 070,64	مجموع الأصول	100	537 787 421 070,64	مجموع الخصوم

ملحق 17: خارج الموازنة			
	2013/12/31	2013/12/31	
أوقية	خارج الموازنة: الأصول	أوقية	خارج الموازنة: الخصوم
70 058 000 000,00	أذونات خزينة صادرة	70 058 000 000,00	أذونات خزينة متداولة
5 074 849 214,87	قروض مستندية	5 074 849 214,87	قروض مستندية - خزينة عامة ومجموعات
29 040 482 451,63	أصول خارجية - الدولة الموريتانية	29 040 482 451,63	عائدات خارجية - الدولة الموريتانية
679 933 490,00	اتفاقيات دولية	679 933 490,00	اتفاقيات دولية
104 853 265 156,50	مجموع الأصول خارج الموازنة	104 853 265 156,50	مجموع الخصوم خارج الموازنة

ملحق 18: موازنة - أصول مقارنة (أوقية)				
الأصول	2013/12/31		2012/12/31	
	تغير		قيمة	
	%			
موجودات واستثمار بالذهب	4 113 762 009,94		5 759 793 789,90	
موجودات واستثمار بالعملات	293 985 602 701,89		285 105 383 408,94	
موجودات لدى هيئات مالية دولية	40 149 887 108,52		35 137 409 645,09	
- اكتتاب في صندوق النقد الدولي	29 148 976 581,52		29 152 671 350,09	
- اكتتاب في صندوق النقد العربي	11 000 910 527,00		5 984 738 295,00	
- ديون على الدولة	178 309 063 824,13		160 247 554 028,87	
- حسابات شيكات بريدية	7 478 656,92		7 479 256,92	
- ديون أخرى على الدولة	-		67 900 000 000,00	
- اعتمادات في حقوق السحب الخاصة - البنك المركزي الدولة	23 063 186 664,92		23 352 691 114,65	
- ديون على الدولة للتسوية	2 267 800 000,00		19 806 148 910,01	
- عمليات أخرى مع الدولة	-		49 181 234 747,29	
- ديون على الدولة بموجب اتفاقية 2013	152 970 598 502,29		-	
- ديون على مؤسسات الإقراض وما شابهها	2 782 175 470,00		13 743 737 029,48	
- أوراق تجارية (ORA-BANK)	361 000 000,00		-	
- سلفة لسونمكس	-		11 598 220 362,48	
- تمويل شبكة صناديق الادخار والقرض	-		834 916 667,00	
- سلفة لمنظومة جيمتل	13 200 000,00		17 600 000,00	
- قرض لـ MAURISBANK	1 114 975 470,00		-	
- قرض لـ ORA-BANK	1 293 000 000,00		1 293 000 000,00	
قيم ثابتة	1 322 473 179,92		1 163 007 789,84	
سندات مشاركة	271 745 116,51		271 745 116,51	
حسابات نظامية وأصول متفرقة	16 852 711 659,73		14 700 701 047,59	
مجموع الأصول	537 787 421 070,64		516 129 331 856,22	

ملحق 19: الموازنة - خصوم مقارنة				
الخصوم		2012/12/31	2013/12/31	
تغير				
قيمة				
%				
أوراق ونقد معدنية في التداول	20,0	26 089 949 314,2	130 232 293 130,78	156 322 242 444,98
حسابات جارية وودائع	(3,6)	(8 503 281 270,2)	239 180 723 839,01	230 677 442 568,83
- حساب جاري للخرينة	5,1	3 538 176 675,6	70 125 123 477,04	73 663 300 152,62
- إدارة، شركات الدولة ومؤسسات عمومية	(5,2)	(4 371 711 952,0)	84 793 840 759,67	80 422 128 807,66
- بنوك ومؤسسات عمومية	(9,7)	(7 992 428 450,5)	82 563 155 404,66	74 570 726 954,16
- حسابات جارية للعمال	10,9	183 320 495,3	1 675 979 885,32	1 859 300 380,57
- حسابات أخرى	616,0	139 361 961,5	22 624 312,32	161 986 273,82
ودائع البنوك الأجنبية	3,2	1 505 798 731,6	47 808 374 131,59	49 314 172 863,15
اتفاقيات قرض ومقاصة	6,6	450 805 142,2	6 881 088 980,43	7 331 894 122,66
التزامات اتجاه صندوق النقد الدولي	(0,6)	(360 120 497,4)	57 905 117 976,16	57 544 997 478,81
التزامات اتجاه صندوق النقد العربي	(0,0)	(13 768,0)	108 643 495,00	108 629 727,00
حسابات نظامية وخصوم أخرى	20,4	2 361 703 078,6	11 553 183 662,80	13 914 886 741,36
فارق الصرف	132,0	1 965 183 901,8	1 488 909 416,90	3 454 093 318,71
احتياطي إعادة تقييم مجودات الذهب	(31,0)	(1 646 031 780,0)	5 317 499 614,63	3 671 467 834,67
رأس مال واحتياطي	306,4	9 576 141 602,8	3 125 821 186,93	12 701 962 789,74
رأس مال	-	-	200 000 000,00	200 000 000,00
احتياطي قانوني	-	-	100 000 000,00	100 000 000,00
احتياطي اختياري	339,2	9 576 141 602,8	2 823 301 276,44	12 399 442 879,25
رصيد مرحل من جديد	-	-	2 519 910,49	2 519 910,49
نتيجة السنة المالية	(78,1)	(9 782 045 241,3)	12 527 676 421,99	2 745 631 180,73
مجموع الخصوم	4,2	21 658 089 214,4	516 129 331 856,22	537 787 421 070,64

ملحق 20: خارج الموازنة - مقارن				
البيان	2013/12/31		2012/12/31	
	قيمة		تغير	
	%			
أذونات خزينة صادرة	70 058 000 000,00	84 821 000 000,00	(14 763 000 000,0)	(17,4)
قروض مستندية	5 074 849 214,87	1 937 788 593,63	3 137 060 621,2	161,9
أصول خارجية - الدولة الموريتانية	29 040 482 451,63	28 189 765 625,18	850 716 826,5	3,0
اتفاقيات دولية	679 933 490,00	846 614 480,00	(166 680 990,0)	(19,7)
مجموع الأصول خارج الموازنة	104 853 265 156,50	115 795 168 698,81	(10 941 903 542,3)	(9,5)
أذونات خزينة متداولة	70 058 000 000,00	84 821 000 000,00	(14 763 000 000,0)	(17,4)
قروض مستندية - خزينة عامة ومجموعات	5 074 849 214,87	1 937 788 593,63	3 137 060 621,2	161,9
عائدات خارجية - الدولة الموريتانية	29 040 482 451,63	28 189 765 625,18	850 716 826,5	3,0
اتفاقيات دولية	679 933 490,00	846 614 480,00	(166 680 990,0)	(19,7)
مجموع الخصوم خارج الموازنة	104 853 265 156,50	115 795 168 698,81	(10 941 903 542,3)	(9,5)

ملحق 21: حساب الأرباح والخسائر			
أوقية	اسم الحساب	أوقية	اسم الحساب
215 598 923,73	خسائر السنوات السابقة	1 180 359 800,99	نتيجة التشغيل
119 089,54	خسائر استثنائية	17 119 744,00	أرباح السنوات السابقة
0	مخصصات تحوطية خارج التشغيل	1 763 869 649,01	أرباح استثنائية
2 745 631 180,73	ربح السنة المالية		
2 961 349 194,00	مجموع	2 961 349 194,00	مجموع

ملحق 22: حساب مقارن للأرباح والخسائر				
تغير		2012/12/31	2013/12/31	أوقية
%	قيمة			
(78,7)	(4 362 949 671,4)	5 543 309 472,39	1 180 359 800,99	نتيجة التشغيل
246,7	12 182 244,0	4 937 500,00	17 119 744,00	أرباح السنوات السابقة
(81,6)	(7 831 851 122,8)	9 595 720 771,85	1 763 869 649,01	أرباح استثنائية
(80,5)	(12 182 618 550,2)	15 143 967 744,24	2 961 349 194,00	مجموع
37,7	59 031 131,2	156 567 792,50	215 598 923,73	خسائر السنوات السابقة
(100,0)	(1 670 522 481,0)	1 670 641 570,55	119 089,54	خسائر استثنائية
(100,0)	(789 081 959,2)	789 081 959,20	-	مخصصات تحوطية خارج التشغيل
(78,1)	(9 782 045 241,3)	12 527 676 421,99	2 745 631 180,73	أرباح السنة المالية
(80,5)	(12 182 618 550,2)	15 143 967 744,24	2 961 349 194,00	مجموع

